

الجمعية العامة الدورة الرابعة والخمسون



الجلسة العامة ١٥

السبت، ٢٥ أيلول/سبتمبر ١٩٩٩
الساعة ١٥/٠٠
نيويورك

الرئيس: السيد ثيو - بن غورياب (ناميبيا)

افتتحت الجلسة الساعة ١٥/٠٠.

إنني سأوفر على الجمعية العامة استعراض التطورات الدولية هذا العام، الذي ربما كان متوقعا، لأنني أجيئ من منطقة ولدت الكثير من الأنبياء السيئة ولا تزال محور تركيز الاهتمام العالمي.

خطاب السيد بيتر ستويانوف، رئيس جمهورية بلغاريا

الرئيس (تكلم بالانكليزية): تستمع الجمعية أولا إلى خطاب يلقيه رئيس جمهورية بلغاريا.

وبعض التطورات في منطقتنا لم تكن نتيجة إرادة بشرية. فالزلازل في تركيا واليونان، التي راح ضحيتها الآلاف من الضحايا، هزت العالم. ومن المؤسف أن الكوارث من صنع الإنسان ألحقت أيضا خسائر فادحة بمنطقتنا. فالحرب في كوسوفو، وهي الرابعة على التوالي في يوغوسلافيا السابقة، تركت في أعقابها سلسلة من المآسي المتشابهة.

اصطحب السيد ستويانوف، رئيس جمهورية بلغاريا، إلى قاعة الجمعية العامة.

والآن وبعد أن وضعت الحرب أوزارها، هناك شيئان يجب أن نقوم بهما: أن نقوم، في أقرب وقت ممكن، بإصلاح الضرر وتخفيف الجراح التي ألحقتها، وبنينا بنية أساسية من الأمن والرفاه تمنع تكرار وقوع تلك الأحداث المأساوية مستقبلا.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): بالنيابة عن الجمعية العامة، يشرفني أن أرحب في الأمم المتحدة برئيس جمهورية بلغاريا، صاحب الفخامة السيد بيتر ستويانوف، وأدعوه إلى إلقاء خطابه أمام الجمعية العامة.

لقد وضع المجتمع الدولي في الماضي لنفسه مهام طموحة مماثلة. وهذه المرة، أمل أن تكون التجربة التي اكتسبها قد جمعت لديه رصيذا يعينه على تحقيق تسوية سلمية دائمة في مناطق الصراع.

الرئيس ستويانوف (تكلم بالانكليزية): سيدي الرئيس، اسمحوا لي أولا بأن أهنئكم، بمناسبة انتخابكم لهذا المنصب الرسمي. وأنا واثق من أن معرفتكم وخبرتكم الواسعتين ضمان لنجاح هذه الدورة.

وأنتهز هذه الفرصة لأعرب عن أخلص تهاني أيضا للأمين العام، السيد كوفي عنان، لإسهامه في تعزيز دور الأمم المتحدة بما يتفق وتحديات العالم المعاصر.

يتضمن هذا المحضر النص الأصلي للخطب الملقاة بالعربية والترجمات الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للخطب الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني خلال أسبوع واحد من تاريخ النشر إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room C-178. وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في وثيقة تصويب واحدة.

والتعاون في أوروبا، والاتحاد الأوروبي، والمبادرات الإقليمية مثل حلف الاستقرار لأوروبا الجنوبية الشرقية. وقد عزز هذا دور الأمم المتحدة على تلك القارة.

واليوم، يتوقع شعب البلقان من المجتمع الدولي أن يبدي نفس الالتزام الذي أبداه أثناء الأزمة إزاء مستقبل المنطقة. ولا ينبغي أن تظل التهديدات التي يتعرض لها السلم والأمن هي الباعث الدولي الوحيد على التعبئة، ويجب علينا أن نعمل لبلوغ هذه الغاية.

إنني مقتنع بأن التطورات في يوغوسلافيا السابقة لم تكن بسبب عقلية بلقانية من نوع خاص أو بسبب أي قدر تاريخي محتوم. فقبل نصف قرن، كانت أوروبا الغربية متورطة في حروب لم تكن أقل دموية. والفرق هو أنه بعد الحرب العالمية الثانية أنقذت أمم أوروبا الغربية في وقت واحد من الفاشية والشيوعية. وقد ساعدها هذا على تحقيق تجانس ديمقراطي واقتصادي مكن، بدوره المنتصرين والمنهزمين على حد سواء من أن يطرحوا خلافاتهم جانبا ويبنوا رفاهم الحاضر مع احترام حقوق الإنسان وحماية كرامتهم الوطنية.

وللأسف، فإن مصيرا مختلفا لحق ببلدان أوروبا الجنوبية الشرقية بعد الحرب العالمية الثانية. فهناك دول - مثل اليونان وتركيا، كلاهما عضو في منظمة حلف شمال الأطلسي - ثابرت وبنيت مقدراتها على أساس تنمية ليبرالية - ديمقراطية وسوق حرة، بينما اضطرت باقي الدول في المنطقة إلى أن تصبح جزءا من النظام الشيوعي السوفياتي.

واليوم، بعد عشر سنوات من سقوط حائط برلين، لا تزال البلقان تفتقر إلى التجانس الديمقراطي. ولقد كان هذا مصدر توترات، تحولت إلى كراهية عرقية، وهي الأداة المفضلة لأي نظام شمولي يحاول الإبقاء على السلطة. ولكنني واثق بأنه من الخطأ تطبيق معيار مشترك على المنطقة كلها. فاليوم بلغاريا، وكذلك معظم دول البلقان، بلد به ديمقراطية عاملة، واقتصاد سوقي حر وحكم القانون.

إن التجانس الديمقراطي لا يمكن تحقيقه في وقت مبكر في أوروبا الجنوبية الشرقية إلا إذا تشاطرت أمم البلقان وشعوب أوروبا الغربية معا رؤية من أجل تكامل بلداننا مع سائر الدول الأوروبية، والجهود والمثابرة لتحقيق هذه الغاية أسلم ضمان لتحويل أوروبا كلها إلى قارة سلام، واستقرار وازدهار.

إن آثار أزمة كوسوفو تجاوزت حدود المنطقة. ولهذا السبب أجد من المناسب أن أشرك الجمعية العامة في بعض النتائج التي أسفرت عنها، آخر حرب في البلقان، كما نأمل.

إن المجتمع العالمي، بإصدار مجلس الأمن للقرار ١٢٤٤ (١٩٩٩)، أقر الخاتمة السياسية للنظام الذي وضعته الحرب الباردة. وذلك القرار عكس الوضع الدولي الجديد القائم والتفاهم الذي نما خلال السنوات العشر الماضية بشأن أهمية الأمن الفردي.

واليوم، تسمو حقوق وكرامة الإنسان الفرد، والحريات المدنية وحكم القانون الدولي حتى على سيادة الدول. وهذا يتطلب مسؤولية جديدة من جانب المجتمع الدولي لحمايتها. كما أوضح القرار أيضا التزام أعضاء مجلس الأمن بالاستقرار الدولي.

ومن المفارقات أن أزمة كوسوفو كانت بمثابة عامل حفاز لعلاقات ما بعد الثنائية القطبية ولنمط جديد من الحوار السياسي بين الدول. ومما له أهمية، أنه للمرة الأولى منذ الحرب العالمية الثانية، يشارك أربعة أعضاء دائمين في مجلس الأمن في قوة واحدة - قوة الأمم المتحدة في كوسوفو. وعلاوة على ذلك، يشاركون في عمليات لحفظ السلام - وهذا شيء لم يكن من الممكن التفكير فيه منذ عشر سنوات.

لقد أبرزت أزمة كوسوفو أيضا ضرورة إحداث تغيير داخل منظومة الأمم المتحدة نفسها. فالمنظمة العالمية، على سبيل المثال، بحاجة ماسة إلى آلية لتعويض الدول المجاورة عن الأضرار التي يسببها تدخل دولي أو فرض جزاءات دولية. وأنا أثير هذه المسألة ليس فقط بسبب الخسائر التي لحقت بلدي خلال السنوات الثماني الماضية من الحظر الذي فرض ضد العراق وبسبب الصراعات العسكرية في يوغوسلافيا السابقة، وإنما أيضا لأن هذا سيزيد من كفاءة الأمم المتحدة ويحسن صورتها. وهذا سيحسن بالتأكيد مصداقية العمليات التي تقودها الأمم المتحدة ويوفر دافعا أفضل للبلدان للمشاركة فيها.

ومن ناحية أخرى، عززت الأزمة في كوسوفو نمطا جديدا من العلاقات بين المنظمات الدولية في احترام حماية حقوق الإنسان. ونتيجة للأزمة، نشأ نوع جديد من التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية في أوروبا، مثل منظمة حلف شمال الأطلسي، ومنظمة الأمن

فاصلا في أوروبا. والمسألة التي أثيرها الآن تتعلق بالخسائر الاقتصادية الناجمة كما تتصل بمبادئ البناء الأوروبي ذاتها منذ انتهاء الأزمة في كوسوفو.

لقد كان موقع منطقة البلقان في ملتقى الطرق نقمة على شعبها في الماضي، إلا أنه أصبح أكبر نعمة لنا في إطار العولمة التي يعيشها عالمنا اليوم. فينبغي أن تكون البلقان حلقة اتصال بين أوروبا الغربية وآسيا الوسطى والقوقاز وبحر قزوين. وهي من أكثر المناطق التي تبشر بالخير في القرن القادم. ومن الأمثلة على ذلك إعادة بناء طريق الحرير التاريخي، الذي يعبر آسيا كلها ويربطها بأوروبا. وتستتبع إعادة بناء هذا الطريق مشاريع ضخمة للبنية التحتية واستثمارات يمكن أن تحسن بدورها نوعية حياة أمم ومناطق بأكملها.

وقد سبق لدول البلقان أن دلت على استعدادها لاتخاذ نهج جديد في علاقاتها ببعضها البعض. وكان من العلامات الإيجابية الجديدة تقديم الدول مختلف أشكال المعونة بسخاء إلى جيرانها استجابة للكوارث الطبيعية التي حدثت مؤخرا. وهناك حقيقة هامة أخرى. وهي تشكيل قوة سلام متعددة الجنسيات لجنوب شرقي أوروبا تضم أفرادا من بلدان كانت أعداء في تاريخ مبكر من هذا القرن، بما فيه فترة الحرب الباردة. ومما يشرف بلدي أن أول مقر لهذه القوة موجود في بلغاريا.

ولا يفوتني أن أذكر هنا نجاح المبادرات الثلاثية الأطراف بين بلغاريا، ورومانيا، واليونان وبين بلغاريا، ورومانيا، وتركيا للتعاون من أجل مكافحة الجريمة المنظمة والمخدرات غير المشروعة والاتجار بالأسلحة.

وتفرض أزمة كوسوفو على جميع شعوب البلقان أن تجري قراءة جديدة ومعاصرة لتاريخ حروب البلقان، فسوف يبين لها المنظور الحديث أن هذه الحروب لم تعد بالنفع على أي بلد. والمهمة الجديدة التي تواجهها صفوة السياسيين هي ترجمة دروس التاريخ هذه إلى التزامات دائمة بالسلام والتعاون. ولما كنا قد دفعنا ثمنا باهظا من المعاناة والخوف، فسيكون من المؤسف ألا نتعلم من تجربتنا.

وختاما، أكرر استعداد بلادي للتعاون مع جميع الدول الأعضاء والإسهام بنشاط في جهودها المشتركة لتنظيم الأمم المتحدة وتبسيطها، فهي منظمة تضطلع بدور جوهري في حفظ السلام والأمن الدوليين وتحقيق أهداف التنمية المستدامة في القرن المقبل.

وهذه الرؤية الأوروبية المشتركة تنطبق تمام الانطباق على مستقبل يوغوسلافيا. ليس هناك بلد له مصلحة في اندماج يوغوسلافيا في أقرب وقت ممكن في أسرة الدول البلقانية الديمقراطية أكبر من مصلحة بلغاريا. ولا يسعني إلا أن أشارككم هنا قلق المجتمع العالمي بشأن التوترات العرقية المستمرة في كوسوفو، التي تبعدنا عن حالة السلام والتسامح العرقي المرجوة. وقبل ستة أشهر أيدت بقوة عملية منظمة حلف شمال الأطلسي، الرامية إلى إنهاء العنف العرقي ضد السكان الألبانيين في كوسوفو. واليوم، أعارض بنفس القوة العنف العرقي ضد السكان الصرب في الإقليم.

لقد دفعت شعوب البلقان ثمنا غاليا من أجل السلم في كوسوفو. واليوم تحتاج المنطقة إلى مساعدة مباشرة من أجل تحقيق المصالحة فيها. ومن الواضح أن المستفيدة الأولى ينبغي أن تكون البلدان والمناطق الأشد ضررا. ومع ذلك، بدلا من مناقشة أرقام وتعويزات، أعتقد أنه سيكون من الأكثر نفعاً لدول البلقان وللعالم على حد سواء اعتماد رؤية واضحة لمستقبل أوروبا الجنوبية الشرقية. وهذا المستقبل لا بديل له سوى تحويل البلقان إلى جزء لا يتجزأ من أوروبا القرن القادم الموحدة.

إن الجمعية العامة هي المحفل المناسب لمناقشة كيفية القيام بذلك. والطريق الموصل يمر خلال إعادة تأهيل وإعادة تعمير البلقان، وأفضل شكل من المساعدة للمنطقة هو "ساعد من أجل المساعدة الذاتية". ويمكن أن يوفر حلف الاستقرار لأوروبا الجنوبية الشرقية الإطار اللازم لهذه العملية.

إننا مقتنعون بأن الازدهار الاقتصادي للمنطقة شرط أساسي لتحقيق استقرار سياسي. ونحن بحاجة إلى بنية أساسية واستثمار استراتيجي يولدان ويكفلان أمنا أكبر مما يحققه أي حوار سياسي. إننا بحاجة إلى تعزيز التجارة وإلى أقصى حد ممكن من مشاركة الفعاليات الاقتصادية لبلداننا في جهود إعادة البناء. وهذا سيشجعها على التعاون، كل منها مع الأخرى، في الوقت الذي نفتح فيه المنطقة ونحولها إلى جزء طبيعي عضوي من أوروبا، بدلا من عزلها.

وسيمر وقت طويل على انتهاء أزمة كوسوفو قبل القضاء على آثارها، مثل منع الملاحة في نهر الدانوب. ويجب ألا تصبح الطرق المائية خطا جديدا من خطوط الصراع، بل يجب علينا أن نساعد على قيامها بدورها الطبيعي كحلقة وصل بدلا من السماح لها بأن تشكل خطا

السلفادور، وهي دراسة العلاقة بين مواطني السلفادور وبلدهم لكي تتحرك قدما.

ومكنني ذلك من الشعور بأنني أنتمي لسكان الريف، والخزافين، والصناعيين، والتجارين، في جهودهم الرامية إلى بناء مستقبل طيب لهم ولأسرهم. وأثناء أحاديثي في مختلف أنحاء بلدي، لم يطلب مني على الإطلاق أي امتياز أو أية منحة، ولم يطالب الشعب ببرامج المساعدة، بل كان الجميع يريدون رؤية مصائر أسرهم وهي تركز على أساس العمل الطيب وعلى جهودهم. وهذا المطلوب، بل وهذه التطلعات الموجهة إلى حكومتي، وحكومتي مسؤولة عن تحقيقها، هي التي تجعلني أقف على هذا المنبر لأخاطب الجمعية العامة.

ويبدو لي أن إقليمنا، والعالم ككل، أحرزا تقدما ضخما في العقود القليلة الماضية في تطوير جميع الحريات السياسية. فانتقل بلدي، بصفة خاصة، انتقالا سريعا أثناء السنوات السبع الماضية، من خلال الاقتراع العام، إلى المؤسسات الديمقراطية وإلى تحقيق إرادة الشعب التي أعرب عنها في جميع أجهزة الدولة. فقبل سبع سنوات لا غير، كانت السلفادور منقسمة على نفسها انقسامًا كاملا من جراء حرب دارت بين الأشقاء؛ أما اليوم، فهي تتمتع بديمقراطية كاملة. وفي جهودنا الرامية إلى التحرك قدما، يشجعنا ويحفزنا كثير من الدول التي يستمع ممثلوها إلى هذه العبارات اليوم هنا.

ومع ذلك، علي أن أقول إن التزام الدول بالحرية السياسية لا يواكبها حافز على تنمية الحريات الاقتصادية.

إن البلدان المتقدمة النمو تستجيب للجهود التي نبذلها لإيصال منتجاتنا إلى الأسواق العالمية بالتدابير الحمائية والحوافز التجارية وسياسة الحصص. وعلى النقيض من ذلك، تتبع دولنا سياسة الانفتاح الكامل؛ ولدينا حرية اقتصادية كاملة؛ ونرحب بالتجارة الحرة مع الأمم كافة.

فما هو السبب في عدم التناسق هذا بين الحريات السياسية والحريات الاقتصادية؟ وكيف يمكننا أن نعزز الحرية السياسية والديمقراطية عندما يغلق العالم أبوابه أمام الحرية الاقتصادية؟ لا أنا ولا مواطني نمد أيدينا للعالم طلبا للمساعدة لأننا فقراء؛ إننا نحاول أن نبني أمما كريمة نصنعها بعملا. فهذا هو مطمح مواطني في السلفادور ومطمح كل أمة تريد أن ترفع رأسها في كرامة. ومن دواعي السخرية أن يطلب منا أن ندلل على انفتاحنا

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أود، باسم الجمعية العامة، أن أشكر رئيس جمهورية بلغاريا على البيان الذي أدلى به الآن.

اصطحب السيد بيتر ستويانوف، رئيس جمهورية بلغاريا، إلى خارج قاعة الجمعية العامة.

خطاب السيد فرانسيسكو غييرمو فلوريس بيريز، رئيس جمهورية السلفادور

الرئيس (تكلم بالانكليزية): تستمع الجمعية العامة الآن إلى خطاب رئيس جمهورية السلفادور.

اصطحب السيد فرانسيسكو غييرمو فلوريس بيريز، رئيس جمهورية السلفادور، إلى قاعة الجمعية العامة

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أتشرف، باسم الجمعية العامة، أن أرحب في الأمم المتحدة بفخامة السيد فرانسيسكو غييرمو فلوريس بيريز، رئيس جمهورية السلفادور، وأدعوه لمخاطبة الجمعية العامة.

الرئيس فلوريس بيريز (تكلم بالاسبانية): أود أن أعتنم هذه الفرصة لأشكر السيد ديدبير أوبيرتي على عمله الدؤوب أثناء الدورة التي اختتمت مؤخرا. وأود أيضا، باسم حكومتي ومواطني، أن أشكر الأمين العام على جهوده الدؤوبة للنهوض بالمبادئ التي توحد بين جميع الدول الممثلة في هذه القاعة.

وأود أن أحيط الجمعية العامة علما بالتحديات الأساسية التي يواجهها بلدي، والتي تتعلق في هذه الظروف الخاصة بتلك المسائل العالمية التي تشغل هذه المنظمة التي تضم جميع الدول.

وأرى أنه يجدر بي القول إنه من دواعي الشرف العظيم لي أن أخاطب الجمعية العامة وأنا لا زلت في الشهر الرابع من رئاستي للسلفادور. وأثناء الأشهر التي كنت فيها مرشحا لرئاسة الجمهورية، كان بلدي يمتلئ بالأفكار المتضاربة والمشوشة بشأن اتجاهه ومصيره، ولذلك شعرت بالحاجة إلى مواجهة الآراء المعارضة الكثيرة بالحجة الوحيدة التي لا مفر منها، وهي الحالة الواقعية لبلدي، بغية إيجاد الاتجاه الذي يجب السير فيه. ولهذا، تركت المناقشة السياسية لكي أنغمس انغماسا أعمق في المسألة الوحيدة التي تهتم أي مرشح في

وبمستقبل مشرق نكون فيه معا. إنني هنا لا لأمثلكم فحسب، بل لأدافع عن حقوقكم أيضا.

وباسم الحرية التي طالما ناديت بها، اسمحوا لي أن أتكلم عن مسألة تشغل بال الجمعية العامة: وهي مسألة جمهورية الصين في تايوان. إننا نعتقد أنه عندما يقوم شعب، في تعبيره عن إرادته السيادية من خلال انتخابات ديمقراطية، بانتخاب مسؤوليه واختيار مصير مشترك وبناء رؤية لعلاقاته مع بقية العالم، يكون له مطلق الحق في المشاركة في هذا المحفل على قدم المساواة مع البقية منا. ونحن السلفادوريين، ومنذ ما يقرب من ٥٠ سنة، نقيم علاقات من كل نوع مع جمهورية الصين في تايوان. ويحدونا وطيد الأمل في أن يتمكن ذلك الشعب الصديق من إسماع صوته في هذا المحفل

ونعرب أيضا عن قلقنا لأن سنين طويلة قد انصرفت عرضت خلالها أكثر من مرة مسألة إنشاء آلية تنفيذية لتعزيز السلام فيما بين الأمم على مجلس الأمن، دون الوصول إلى أي قرار. ومن قبيل التناقض، ونحن نتكلم عن الوفاق في الألفية المقبلة، ألا يكون بوسعنا التوصل إلى اتفاق بشأن هذه المسألة. وهذا يوهن من عزمنا ويوهن من عزم الأمم المتحدة. هذه خيانة لمعتقدات جميع الأمم التي تريد للمنظمة أن تشارك بنشاط في تعزيز السلام.

وأود أن أعرب عن تضامني مع الأمم التي كانت ضحية الكوارث الطبيعية. ونحن في أمريكا الوسطى ندين بالعرفان لجميع من ساعدونا عندما أشاع الإغصاء الأخير الدمار في جمهورياتنا - المنظمات غير الحكومية، والحكومات والأمم المتحدة والدول الصديقة. وهذا العرفان لا يمكن تحويله إلى تضامن إلا إذا قلنا إننا بدورنا نريد أن نبذل قصارانا لمساعدة الدول الأخرى التي كانت ضحية الكوارث الطبيعية، مثل تركيا وجمهورية الصين في تايوان. ناهيك عن الدول الأخرى التي تشهد صعوبات لا تقل إيلا، مثل الصراع الذي يسبب قلقا عميقا لأخوتنا في كولومبيا.

ولمصلحة التضامن بين شعوب أمريكا اللاتينية، والتضامن بين بلدنا. لأننا أيضا عانينا من مثل هذا الصراع - سوف نقدم لأشقائنا في كولومبيا أي نوع من المساعدة أو الخبرة التي يطلبونها للمعالجة الناجمة لهذه المشكلة التي تشابه المشكلة التي مزقت أرواح شعب السلفادور.

وفي هذه القاعة التي تعد محفلا لتوافق الدول، نحن ملزمون بإعطاء مضمون لألفاظنا. ولهذا السبب، ونظرا

إذا كانت استجابة البلدان المتقدمة النمو لنا بالتدابير الحمائية.

وهذا ما يجعل من المهم أن أسلط الضوء على هذه التحديات الأساسية. صحيح أن واجبنا هو أن نختر طريق الحرية، ولكن ليست الحرية المقصورة على مجالات معينة. فالحرية يجب أن تكون حرية بكامل معانيها. وإذا لم تقترن الحرية السياسية بالحرية الاقتصادية فكيف يمكننا أن نبرر جهود أولئك الذين يسعون منا إلى تغيير بلداننا مؤسسيا لجعلها أكثر حرية؟ بل أن البعض في منطقتنا يترحمون على أيام تدخل الدولة وأشكال الاستبداد الأخرى كسبل لحل مشاكلنا.

إن الأجيال المقبلة لن تحكم علينا قياسا بأفعالنا، بل ستحكم علينا أيضا قياسا بما نفشل في فعله. وإذا افتقرنا إلى الشجاعة في الكلام أو التصرف، فستطالبنا هذه الأجيال بمعرفة السبب في أننا، على عتبة الألفية الجديدة، لم نرغب حقا في فتح أبواب الحرية أمام العالم.

واسمحوا لي أن أقر بمساعدة الأمم المتحدة وتدخلها في بلدي. فجهود أبناء السلفادور للوفاء بتطلعاتنا نحو السلام الدائم ما كان لها أن تصادف النجاح لولا هذا المحفل الممتاز الذي من خلاله حققنا المصالحة فيما بين السلفادوريين، ألا وهو الأمم المتحدة. وواجبنا الآن إذن هو أن نعرب عن امتناننا للمنظمة - بيت الوفاق فيما بين الأمم، ولدولها الأعضاء على مساهمتها في التوصل إلى اتفاق السلام. والسلفادور لديها طريقة واحدة للإعراب عن هذا الامتنان: فعلى حين نفهم أن تجارب التاريخ تتفاوت، نتقدم للعالم بتجربتنا المتواضعة، لعلها تدرس من جانب أي بلد يختار أن يحسم صراعاته باتباع طريق الوفاق.

بعد الصراع المسلح، اضطر مئات الألوف من السلفادوريين إلى ترك منازلهم ومجتمعاتهم لإطعام أسرهم. والكثير من أبناء وطني استقبلوا في دول ممثلة في هذه القاعة. واسمحوا لي أن أخطب الدول التي يعيش فيها أولئك السلفادوريون، وبعضهم في ظروف صعبة: أطلب منكم أن تتفهموا وضع مواطني؛ إنهم في بلدانكم لا لشيء سوى أنهم يسعون وراء لقمة العيش لأسرهم. ولا يجوز اعتبارهم مسؤولين عن التوترات الاجتماعية التي استبقت وصولهم. أنا أنادي باحترام أولئك السلفادوريين. إن مواطني العالم لا يفقدون كرامتهم أو حقوقهم عندما يصبحون مهاجرين. وأود أن أبعث بهذه الرسالة إلى أبناء وطني المشتتين عبر المعمورة بسبب الصراع المسلح: سيكون لهم في السلفادور دائما مكان يزددهرون فيه. إن مصيرنا المشترك يرتبط بأملنا

تشكيل أنشطتها من أجل زيادة كفاءتها وفعاليتها. وهذه حركة في الاتجاه الصحيح. فزيادة تعزيز الإصلاحات تدخل ضمن مصالح المجتمع الدولي بكامله، ولا سيما الدول الصغيرة والمتوسطة الحجم. وتؤيد منغوليا على الدوام إصلاحات الأمم المتحدة الرامية إلى زيادة تعزيز دور المنظمة في كفالة السلام والأمن الدوليين والنهوض بنزع السلاح، والتنمية، والتقدم الاجتماعي، وحل المنازعات بالوسائل السلمية في مختلف أجزاء العالم.

إن زيادة العولمة والتكافل تجعل من المحتم أن يضاعف المجتمع الدولي جهوده التعاونية لمواجهة التحديات القائمة والمستقبلية ويكفل بيئة أكثر أمنًا لجميع الدول. كما تبين العولمة والتكافل الأهمية المتزايدة للتعددية في الشؤون العالمية، والحاجة، لهذا، إلى زيادة تعزيز وتقوية الأمم المتحدة والمؤسسات الدولية الأخرى. وينبغي للأمم المتحدة أن تصبح، نتيجة لإصلاحها، أكثر قوة وفعالية، وهي تعالج مشاكل العالم بصورة عادلة.

ومن رأينا أن تقرير الأمين العام عن أعمال المنظمة (A/54/1)، يعطي استعراضا واضحا وتحليليا لأنشطة الأمم المتحدة، وإنجازاتها، ونكساتها، والتحديات التي تنتظرها؛ وهو يتضمن مقترحات محددة بالتدابير الإضافية اللازمة لتحسين أداء المنظمة ليخدم مصالح دولها الأعضاء. وتؤيد الحكومة المنغولية الفكرة المقدمة من الأمين العام في الفقرة ٦١ من تقريره بشأن ضرورة الانتقال من ثقافة رد الفعل إلى ثقافة الوقاية. وبهذه الروح ستوقع منغوليا في الأسبوع القادم على مذكرة تفاهم مع الأمم المتحدة بشأن اتفاقات احتياطية تتعهد بمقتضاها بالمشاركة في عمليات الأمم المتحدة المقبلة بالإسهام بالموظفين والمراقبين العسكريين والموظفين الطبيين.

وتتابع منغوليا على الدوام إصلاحاتها الديمقراطية الشاملة وانتقالها إلى الاقتصاد السوقي. وكلاهما ليس سهلا بيد أن حكومة وشعب منغوليا ملتزمان بشدة بالاختيار الذي قاما به منذ عشر سنوات. ومن هذه المنصة أود أن أؤكد من جديد أن العملية الديمقراطية لا رجعة فيها وأن سياسة منغوليا الخارجية ستظل ثابتة. وتقدر حكومتي بشدة الدعم والمساعدة الممنوحين إلى منغوليا من المجتمع الدولي والبلدان المانحة والمنظمات الدولية. ويظل هذا الدعم وتلك المساعدة عاملا هاما في جهودنا في الإصلاح والتنمية.

والهدف الرئيسي لاستراتيجية منغوليا الإنمائية هو التعجيل بالنمو الاقتصادي بزيادة دفع استقرار الاقتصاد الكلي وتنمية اقتصاد بقيادة القطاع الخاص. وتعطى

لأنكم أوليتموني شرف الاستماع إلي بصبر، أود أن أقول لكم إننا مثلكم في جهودنا من أجل مستقبلنا المشترك نتوقع أن يعيش العالم بأكمله في سلام وعدالة وحرية في السنوات المقبلة.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): باسم الجمعية العامة، أشكر رئيس جمهورية السلفادور على البيان الذي أدلى به توا.

اصطحب السيد فرانسيسكو غيرمو فلوريس بيريز، رئيس جمهورية السلفادور من قاعة الجمعية العامة.

البند ٩ من جدول الأعمال

المناقشة العامة

خطاب السيد رينشنيامين أمرجار غال، رئيس وزراء منغوليا

الرئيس (تكلم بالانكليزية): تستمع الجمعية العامة الآن إلى خطاب رئيس وزراء منغوليا.

اصطحب السيد رينشنيامين أمرجار غال، رئيس وزراء منغوليا، إلى المنصة.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): يسرني أن أرحب برئيس وزراء منغوليا، دولة السيد رينشنيامين أمرجار غال، وأن أدعوه إلى مخاطبة الجمعية العامة.

السيد أمرجار غال (منغوليا) (تكلم بالانكليزية): تقدم الدورة الحالية للدول الأعضاء الفرصة لإجراء استعراض جاد وموضوعي للشؤون العالمية ودور الأمم المتحدة، مع تركيز خاص على القرن الحادي والعشرين المقبل. وفي هذا الصدد، لا يساورني الشك في أن المداولات هنا ستكون مثمرة في التحضير لقمة الألفية ولجمعية الألفية في العام القادم، وهما مناسبتان تعلق عليهما منغوليا أهمية كبرى.

والأمم المتحدة هي منظمة عالمية حقا تضم البلدان الكبيرة والصغيرة، المتقدمة والنامية. وفي هذه السنة وصلت عضويتها إلى ١٨٨ دولة بدخول ثلاثة أعضاء جدد. وأنتهز هذه الفرصة لأنقل تهاني الشعب المنغولي الحارة إلى شعوب كيريباس وناورو وتونغا على هذه المناسبة العظيمة.

ومما يدعو للسرور ملاحظة أن منظمنا لا تقوم فقط بتوسيع صفوفها، ولكنها تبذل أيضا جهودا ملموسة لإعادة

إن وفدي ليؤكد على أهمية مواصلة الحوار بين الدولتين الكوريتين ومحادثات الأطراف الأربعة من أجل السلام والاستقرار في شبه الجزيرة الكورية وفي منطقة آسيا والمحيط الهادئ بصفة عامة.

ومما يثير قلقنا التوتر في جنوب آسيا، وإننا لنضم صوتنا إلى صوت المجتمع الدولي الذي يدعو الهند وباكستان إلى بدء حوار سياسي والبحث عن حل سلمي للنزاع بينهما.

إن السلم والاستقرار يشكلان شرطين أساسيين لتعزيز التنمية الاقتصادية والتقدم الاجتماعي. ولهذا السبب لا يزال موضوعا تحديد الأسلحة ونزع السلاح، وبخاصة نزع الأسلحة النووية، على قمة جدول الأعمال العالمي. وينبغي تكثيف الجهود لتحقيق المزيد من التقدم الموضوعي في مجال تحديد الأسلحة ونزع السلاح. وينبغي أيضا احترام وتنفيذ الاتفاقات. إن التجارب النووية والتطورات التي حدثت في مجال تكنولوجيا القذائف وما تثيره من القلق معاهدة القذائف المضادة للقذائف التسيارية - إنما تشير كلها إلى الحاجة الماسة إلى حفز الأنشطة التي تضطلع بها في هذا المجال. وينبغي أن تكون الأنشطة الدولية لتحديد الأسلحة شاملة وأن تشمل كل جوانب تكنولوجيا الأسلحة والتكنولوجيا العسكرية. إن تعزيز نظام عدم انتشار الأسلحة النووية يسترعي الانتباه بوصفه إحدى الأولويات العليا، ولا يرجع ذلك إلى الطبيعة المدمرة للأسلحة النووية وما يوجد منها من ترسانة هائلة فحسب، بل إلى أثرها السلبي على عملية نزع السلاح بصفة عامة.

إن منغوليا لتؤيد بقوة تطبيق القواعد المتعددة الأطراف التي تحد من صنع وحيازة القذائف المتوسطة المدى وتمنع انتشارها. إننا نؤمن بأن التقدم المحرز على مسار المحادثات المتعلقة بتخفيض الأسلحة الاستراتيجية سيساعد في النهوض بمفاوضات نزع السلاح في جميع المجالات. إن نزع السلاح النووي يدعو أيضا إلى سرعة الاتفاق على حظر المواد الانشطارية المستخدمة لأغراض الأسلحة النووية. وما زالت منغوليا تعلق أهمية كبيرة على إنشاء ترتيبات دولية فعالة تؤمن الدول غير الحائزة على الأسلحة النووية ضد استخدام الأسلحة النووية أو التهديد باستخدامها.

وليرحب وفدي بالنتائج التي أسفرت عنها دورات هيئة نزع السلاح واللجنة التحضيرية للمؤتمر الاستعراضي للأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لعام ٢٠٠٠، كما أن منغوليا تعلق أهمية كبرى على

منغوليا أولوية عليا لإقامة نظام اقتصادي يتسم بالمرونة، ومفتوح، ويسمح بالتدفق الحر لرأس المال الأجنبي، ويضمن جوا تنافسيا وتدعمه السياسات الحكومية المستقرة والقطاع المالي بعد تنشيطه، مما يشجع النمو الاقتصادي. وفي اتباع هذه السياسة تولي حكومتي اهتماما خاصا إلى الأبعاد الاجتماعية للإصلاحات الاقتصادية، أي تخفيف حدة الفقر، وتخفيض البطالة، وحماية الفئات الضعيفة من سكان البلد.

وترمي أنشطة السياسة الخارجية لمنغوليا إلى تهيئة جو خارجي موات لتنفيذ هذه الاستراتيجية الإنمائية. وفي الوقت ذاته يجاهد بلدي لجعل مساهمته في تعزيز السلام والاستقرار الدوليين معززة بصورة عامة للحوار والتعاون في منطقة آسيا والمحيط الهادئ. وتعد المشاركة النشطة في الشؤون الإقليمية - الإندماج في العمليات الإقليمية مقترنا بتقوية روابطنا الثنائية مع بلدان المنطقة - إحدى أولويات سياسة منغوليا الخارجية. ويسرني أن أقول إن هذه السنة كانت مثمرة بصورة خاصة بهذا الصدد.

إن التطورات على الساحة الدولية تبرز من جديد هشاشة السلم والاستقرار في بعض المناطق من العالم، فضلا عن الحاجة إلى اتخاذ إجراءات متضافرة وإلى زيادة التعاون بين الدول لأغراض منع نشوب صراعات جديدة والتوصل إلى حلول ناجحة للنزاعات القائمة أصلا ودعم قيام المزيد من التفاهم والثقة فيما بين الدول.

ورغم أن منغوليا تلاحظ بعض التطورات الإيجابية في مجال العلاقات الدولية، فإنها يساورها قلق بالغ إزاء مناطق التوتر التي ما زالت قائمة، والصراعات الإثنية والأسلحة في أفريقيا وآسيا وأوروبا. وإنها لتدعو كل الأطراف المعنية إلى أن تمارس ضبط النفس وأن تسعى إلى حلول سلمية من خلال الحوار السياسي والمفاوضات. وفي هذا السياق، ترحب منغوليا باستئناف عملية السلام في الشرق الأوسط، التي تعتقد أنها ستؤدي إلى سلم شامل وعادل ودائم في هذه المنطقة وفقا لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة ومبدأ الأرض مقابل السلام.

وتقدر أيضا منغوليا على الوجه اللازم الخطوات التي اتخذها مجلس الأمن لمعالجة الحالة الطارئة في تيمور الشرقية، كما ترحب بالنهج التعاوني لحكومة أندونيسيا فيما يتعلق بإنشاء قوة متعددة الجنسيات لوضع حد للأزمة وإنهاء تصعيد الكارثة الإنسانية التي تعيشها تيمور الشرقية. وقد أعرب شعب تيمور الشرقية بشكل كاسح عن تأييده للاستقلال.

الأسلحة النووية. وقد تبينت فائدة المؤتمر في مجال توضيح القضايا الأمنية الملحة، كما أنه أتاح فرصة لإجراء أول تحليل ومناقشة متعمقين لمركز منغوليا بوصفها منطقة خالية من الأسلحة النووية على ضوء أمنها الخارجي، وإننا لنعتقد بأن تعريف وتحديد مركز منغوليا بوصفها منطقة خالية من الأسلحة النووية سيشكل إسهاما في مجال تعزيز القدرة على التنبؤ والاستقرار والثقة في شمال شرق آسيا.

إن حكومتي لتشارك تمام المشاركة في التطلعات إلى فرض حظر على الألغام الأرضية المضادة للأفراد، كما أنها ترحب بدخول اتفاقية أوتاوا حيز النفاذ. إن الاتجار غير المشروع في الأسلحة الصغيرة والخفيفة إنما يثير قلق المجتمع الدولي بشكل متزايد. ومن ثم، فإن منغوليا تؤيد عقد مؤتمر دولي في عام ٢٠٠١ للنظر في هذه القضية.

ونظرا لأن تدابير التحديد الشامل للأسلحة ونزع السلاح وحدها ستكون فعالة في ضمان الأمن الدولي فإننا، شأننا في ذلك شأن كثيرين آخرين، مستعدون للاتفاق السريع على جدول أعمال جديد شامل غير انتقائي لنزع السلاح، يتناول المسائل ذات الصلة بطريقة متوازنة، ويراعي ضمن أمور أخرى الحاجة إلى منع استحداث واستخدام أسلحة جديدة، وكذلك نزع الطابع العسكري عن الاقتصاد العالمي وذلك بتخفيض الميزانيات العسكرية وتحويل الموارد إلى برامج للأمن الإنساني.

ولا تزال المسائل الإنمائية محط اهتمام الحكومات الوطنية والمنظمات الدولية، ولا شك أن هذه المسائل ستكون تحديا رئيسيا في القرن المقبل. إن العولمة تؤثر على جميع الدول، وإن كان تأثيرها مختلفا ومتباينا. والعديد من البلدان النامية، وخاصة أقل البلدان نموا، لا تعجز فحسب عن التمتع بفوائد العولمة ولكن يجري أيضا تهميشها على نحو أكبر. ولذلك ينبغي أن تعالج الآثار السلبية للعولمة على نحو جدي، وينبغي للأمم المتحدة أن تسهم بنشاط أكثر في هذا الأمر.

إن الأزمة الاقتصادية والمالية الآسيوية كان لها آثار اقتصادية واجتماعية وأمنية كبيرة بالنسبة لبلدان المنطقة. ومع أن الحالة أخذت في الاستقرار إلى حد ما، والبلدان التي تضررت من هذه الأزمة تبدي الآن بعض علامات الانتعاش، ينبغي للمجتمع الدولي أن يستخلص الدروس اللازمة من هذه الأزمة وأن ينظر في سبل ووسائل منعها في المستقبل.

ولئن كنا نقدر العمل الذي اضطلعت به الأمم المتحدة في الميدان الاقتصادي والاجتماعي، يود وفدي أن يؤكد على أهمية اتخاذ مزيد من التدابير الفعالة لضمان

المؤتمر الاستعراضي في مجال تعزيز النظام الدولي لعدم انتشار الأسلحة النووية، وهي تؤيد أيضا عقد دورة الجمعية العامة الاستثنائية الرابعة المكرسة لنزع السلاح في أقرب وقت ممكن.

لقد مضت ثلاثة سنوات على اعتماد الجمعية العامة معاهدة الحظر الشامل لتجارب الأسلحة النووية، التي تشكل علما على طريق نزع الأسلحة النووية. ومن المؤسف أن هذا الصك الدولي الهام لم يدخل بعد حيز النفاذ. إن منغوليا ترغب في أن تعيد التأكيد على دعوتها إلى الدول التي لم توقع أو تصادق على المعاهدة بأن تفعل ذلك في أقرب وقت ممكن لكي تسهم في سرعة تحقيق أهدافها النبيلة. إننا نأمل بصدق أن يؤدي المؤتمر المقبل للدول التي صادقت على هذه المعاهدة إلى اتخاذ التدابير اللازمة لتحقيق هذا الهدف.

إننا لنؤمن بأن يمكن لكل الدول، بصرف النظر عن حجمها أو وزنها، أن تسهل بلوغ الهدف الشامل في مجال تحقيق عدم انتشار الأسلحة النووية ونزع هذه الأسلحة. ولهذا السبب نعتقد أن من الضروري أن نشجع وندعم إنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية في مختلف أنحاء العالم، ومن جانبها، تبذل منغوليا جهودا في هذا الشأن من خلال إعلان أن أراضيها منطقة خالية من الأسلحة النووية واتخاذ الخطوات اللازمة بعد ذلك لإضفاء الطابع المؤسسي على مركزها بوصفها منطقة خالية من الأسلحة النووية.

وفي العام الماضي، اعتمدت الجمعية العامة بتوافق الآراء القرار ٧٧/٥٣ دال بشأن الأمن الدولي لمنغوليا ومركزها كمنطقة خالية من الأسلحة النووية. ويشكل ذلك حدثا هاما ومشجعاً بالنسبة لمنغوليا، يشهد على وجود دعم دولي عريض لأهدافنا وجهودنا. إن اعتماد هذا القرار ليشكل إسهاما كبيرا لا بالنسبة لأمن منغوليا فحسب بل بالنسبة إلى أمن المنطقة الإقليمية أيضا - نظرا للموقع الاستراتيجي لمنغوليا. إن تنفيذ الأحكام الأساسية لهذا القرار - بالتعاون مع الدول الأعضاء الآخرين بمن فيهم الدول الخمس الحائزة على الأسلحة النووية والأمم المتحدة - ليشكل أحد الأهداف الرئيسية لسياستنا الخارجية. لقد وزعت الحكومة المنغولية مؤخرا مذكرة بشأن هذه المسألة - بوصفها وثيقة رسمية من وثائق الأمم المتحدة - أشارت فيها إلى أمور عديدة من بينها أن البرلمان المنغولي ينظر في اعتماد تشريع يحدد مركزها كمنطقة خالية من الأسلحة النووية.

ولقد استضافت منغوليا مؤخرا اجتماعا إقليميا للأمم المتحدة في مجال نزع السلاح كان من بين بنود جدول أعماله الأمن الدولي لمنغوليا ومركزها كمنطقة خالية من

للجمعية العامة التي عقدت أو المقرر عقدها لمتابعة مؤتمرات القمة التي عقدتها الأمم المتحدة تكتسي أهمية خاصة ليس فقط من أجل تقييم العمل الذي أنجز، ولكن أيضا لتوفير زخم جديد لتنفيذ أهداف هذه المؤتمرات على جميع المستويات.

وعلى الصعيد الوطني نجحت منغوليا، بالمشاركة الوثيقة مع المنظمات التابعة للأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية، من تنظيم سلسلة مؤتمرات "عالم واحد" في ١٩٩٨ - ١٩٩٩ وكان الهدف من هذه المؤتمرات الوطنية الستة إثارة الوعي على مستوى القواعد الشعبية بالالتزامات التي اتخذت في المؤتمرات العالمية وضمن المتابعة المتكاملة والمنسقة لهذه الالتزامات.

وتلتزم منغوليا بتعزيز وحماية حقوق الإنسان، وتدعم النهوض بالصكوك لدولية في هذا الميدان، ونعتقد أن الموافقة في هذه الدورة على مشروع البروتوكول الاختياري لاتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة سيكون إسهاما هاما في حماية وتعزيز حقوق الإنسان وكرامة المرأة في العالم أجمع.

إن استمرار الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان تجعل من الضروري التعجيل بإنشاء المحكمة الجنائية الدولية. ومنغوليا تقدر تقديرا عالميا وتؤيد تأييدا كاملا جهود المجتمع الدولي في هذا الصدد. وبالمثل تضم منغوليا صوتها إلى الدول الأخرى في إدانة الأعمال الإرهابية التي تودي بأرواح أعداد متزايدة من الأبرياء من مختلف أجزاء العالم. وتؤيد كل جهد تبذله الدول الأعضاء والمجتمع الدولي بأكمله لمكافحة جميع أشكال الإرهاب ولتعزيز الصكوك الدولية ذات الصلة.

في هذا العام يقترب عقد الأمم المتحدة للقانون الدولي من نهايته. لقد كان هذا العقد فعالا في توجيه انتباه المجتمع الدولي إلى ضرورة تدوين القانون الدولي وتطويره على نحو تدريجي. واليوم ينظم القانون الدولي جوانب عديدة من العلاقات الدولية. وأتفق مع الأمين العام في أن أحد المنجزات العظيمة للقرن العشرين يتمثل في وضع مدونة دولية لحقوق الإنسان أسهم فيها العقد المنصرم على نحو واف. وكانت إحدى النتائج العملية لهذا العقد أن اعتمدت الجمعية العامة في العام الماضي بناء على مبادرة من منغوليا مجموعة من المبادئ والمبادئ التوجيهية للمفاوضات الدولية التي يمكن أن تفيد في إدارة العلاقات الدولية، والتسوية السلمية للمنازعات وإرساء قواعد دولية جديدة لسلوك الدول.

الاستخدام الأمثل للقدرات الحالية والمزايا النسبية للمنظمة. ولهذا يبدو من الصحيح أن نشدد على ضرورة توثيق التفاعل والتعاون بين الأمم المتحدة ومؤسسات بريتون وودز ومنظمة التجارة العالمية والمنظمات الدولية الأخرى ذات الصلة.

ويمثل تمويل التنمية مسألة حساسة وملحة جدا تقتضي اهتماما خاصا من جانب المجتمع الدولي. وترى منغوليا أن الاجتماع الحكومي الدولي رفيع المستوى المعني بتمويل التنمية الذي سيعقد في عام ٢٠٠١ سيأتي في الوقت الملائم لتقصي الخيارات المختلفة لتعزيز الاستقرار المالي والتنمية. وفي هذا الصدد فإن تخفيف عبء الدين عن البلدان النامية العالية المديونية سيكون شكلا من أشكال المساهمة في جهودها الإنمائية. ونعلق أهمية كبرى على قمة بلدان الجنوب وعلى الدورة العاشرة لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية الذي سيعقد في العام المقبل.

وتؤيد منغوليا عالمية منظمة التجارة العالمية. وينبغي للدورة الجديدة للمفاوضات المتعددة الأطراف أن تيسر اندماج البلدان النامية في الاقتصاد العالمي. وينبغي بشكل خاص أن ينصب توسيع التعاون الدولي من أجل التنمية على مساعدة البلدان الأكثر تعرضا التي تجد نفسها مهمشة وأكثر افتقارا إلى الأمن. إن الموقع الجغرافي غير المؤاتي يشكل عقبة كبيرة أمام الجهود الإنمائية للبلدان النامية غير الساحلية. ومشاكل هذه المجموعة من الدول تتطلب المزيد من الاهتمام والدعم من جانب المجتمع الدولي. وفي الاجتماع الرابع للخبراء الحكوميين من البلدان النامية غير الساحلية وبلدان المرور العابر النامية وممثلي البلدان المانحة والمؤسسات الإنمائية والمالية الذي عقد مؤخرا في نيويورك، درست الخطوات التي يمكن أن تخفف من المصاعب التي تواجهها هذه البلدان. وينبغي أن تحظى نتيجة الاجتماع بموافقة الجمعية العامة.

وفي شمال شرق آسيا، تبذل الجهود لإبرام اتفاق دون إقليمي بشأن النقل العابر، وذلك كمتابعة لقرارات اجتماع أولان باتور لعام ١٩٩٧ بشأن النقل العابر. إن إبرام هذا الاتفاق سيضع إطارا قانونيا لتسهيل التجارة العابرة ليس فقط داخل المنطقة دون الإقليمية ولكن خارجها أيضا.

والتنمية المستدامة، وتدهور البيئة، والاتجار غير المشروع بالمخدرات، ومرض الإيدز، والجريمة المنظمة، وغير ذلك من المشاكل التي تتجاوز الحدود، ينبغي أن تبحث على نحو كاف على الأصعدة الوطنية والإقليمية والعالمية. والدورات الاستثنائية الاستعراضية "5+"

إن الدورة السنوية للجمعية العامة، التي افتتحت قبل بضعة أيام، ستقودنا إلى الألفية المقبلة: وستجري الأعمال التحضيرية خلال هذه الدورة لمناسبات هامة شتى مخطط انعقادها في عام ٢٠٠٠، من بينها الدورة الاستثنائية للجمعية العامة المعنية بتنفيذ نتائج القمة العالمية للتنمية الاجتماعية، ومبادرات أخرى، والمؤتمر العالمي الرابع للمرأة.

وستقوم الدورة الرابعة والخمسون للجمعية العامة أيضا بالإعداد لمناسبة كبرى، ألا وهي قمة الألفية. لذلك، ستكون هذه الدورة وقتنا نحتاج فيه لأن ندلل ليس فقط على تفكيرنا البالغ التعقل، بل أيضا، وربما هذا في المقام الأول، على إبداء الإرادة الثابتة على العمل. وسيكون قوام مناقشاتنا التحديات الكبرى التي تواجهها الإنسانية اليوم والتي ستواجهها في المستقبل القريب، وسيكون من الضروري لنا أن نحدد ما الذي ينبغي عمله للتصدي بنجاح لهذه التحديات. وفي هذا الصدد، ينبغي أن يكون من أولويات جدول أعمال القمة المشار إليها توضيح الدور الذي يتعين على الأمم المتحدة الاضطلاع به والسبل المحددة التي تمكنها من بلوغ هذه الغاية.

نحن الآن في نهاية عقد اتسم بمرحلة جديدة في الشؤون الدولية، ولكنه كان عقد توقعات لم تتم تلبيتها إذا عدنا بفكرنا إلى الوراء وتذكرنا مدى سمو تلك التوقعات في بدايتها. وكانت تجربتنا في السنوات القليلة الماضية متسمة بزيادة مستمرة في تعقد الحالات الناشئة وتواترها، مما أدى إلى إعادة نظر شاملة فعلية للمفاهيم والتصورات. بيد أننا لسنا متأكدين من أننا ازددنا قربا من الحلول الأساسية التي ننتظر إليها. بل إنه يمكن القول بأننا شرعنا في عملية لها منطقتها وزخمها الخاصين، ولكن يبدو أن تحقيق تطلعاتنا المشتركة ليس دوما هو القوة المحركة لهما. ولكننا اليوم، وليس اليوم فقط، لدينا تحت تصرفنا موارد فكرية ومادية كافية لبناء مستقبل ناجح. لذا، فإنه مما يثير القلق أنه يتعين علينا أن نعترف بأنه على الرغم من كل هذه الإمكانيات فإن الإنسانية مازالت عاجزة عن السيطرة على مصيرها. إن اكتساب هذه القدرة أمر حتمي، ولا بد من أن يكون ذلك هو الهدف الأساسي لمناقشاتنا عند بزوغ الألفية الجديدة.

وبالنظر إلى أن مصير الجنس البشري يمثل تحديا جماعيا، فلا بد من السعي بشكل جماعي للسيطرة عليه حتى يكون مجديا. ولم يعد من الممكن تجنب أو إرجاء التنفيذ الفعال لمفهوم "المجتمع الدولي" الذي كان أساس فلسفتنا السياسية لزمان طويل، وهو ما فعلناه حتى الآن.

وعندما تجتمع قمة الألفية بعد عام من الآن، ينبغي أن يكون قادة العالم على استعداد لبدء عملية إعادة بناء

وإذ ندرك إدراكا كاملا التحديات التي تنتظرنا، لا تزال البشرية تتطلع إلى القرن الحادي والعشرين بتطلعات وآمال كبيرة. وأعتقد أن الأمل الهام والرغبة العارمة لجميع شعوب العالم هما أن يكون القرن المقبل أفضل وأكثر تقدما وازدهارا في جميع النواحي من القرن الماضي. وحيث توجد إرادة سيكون هناك بالتأكيد سبيل لتحقيقها. ويمكن للدول الأعضاء أن تحول الحلم إلى حقيقة. وقد أكد الأمين العام في تقريره أنه في إمكاننا أن نحقق ذلك.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): باسم الجمعية العامة، أود أن أشكر رئيس وزراء منغوليا على البيان الذي أدلى به توا.

اصطحب السيد رينشيامين أمرجار غال، رئيس وزراء منغوليا، من المنصة.

خطاب السيد كارلوس فيغا، رئيس وزراء الرأس الأخضر

الرئيس (تكلم بالانكليزية): تستمع الجمعية العامة الآن إلى خطاب يليقيه رئيس وزراء الرأس الأخضر.

اصطحب السيد كارلوس فيغا، رئيس وزراء الرأس الأخضر، إلى المنصة.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): يسرني غاية السرور أن أرحب برئيس وزراء الرأس الأخضر، دولة السيد فيغا، وأن أدعوه ليخاطب الجمعية العامة.

السيد فيغا (الرأس الأخضر) (تكلم بالبرتغالية): وقدم الوفد نصا بالفرنسية: السيد الرئيس، يسرني غاية السرور أن أقدم إليكم وإلى بلدكم ناميبيا بأحر التهاني على انتخابكم لرئاسة الجمعية العامة في هذه الدورة. ونحن على ثقة تامة بأن قدراتكم، وخبراتكم المعروفة جيدا، ومواهبكم الشخصية ستكلل بالنجاح عملنا، الذي سيبدل فيه وفد الرأس الأخضر أقصى جهوده.

ونود أن نعرب عن تقديرنا وامتناننا لسلفكم السيد ديدبير أوبيرتي، مواطن أوروغواي، لما تحلى به من روح مهنية وما أبداه من تقان في إدارته لعمل الرئاسة في دورتها الثالثة والخمسين. كما نود أن نقول إنه في الوقت الذي يتعين فيه على المجتمع الدولي أن يواجه تحديات متشعبة، كان من حسن حظ الأمم المتحدة أنها يمكنها الاعتماد على ما جلبه الأمين العام إلى منصبه الرفيع من إبداع ودينامية وتصميم.

ويسرنا أن نرحب بجمهوريتي كيريباس وناورو وبمملكة تونغا بوصفهم أعضاء جدد في منظماتنا.

الحال، ينهش الفقر بعض قطاعات السكان التي تفتقر الى الحد الأدنى من الأحوال المادية الضرورية لكي تعيش حياة كريمة. أما قدرة أقل البلدان نمواً على التصدي للفقر بأي طريقة مجدية فأقل من ذلك بكثير.

ويشير الكلام عن الفقر بالضرورة مناقشة الحالة في أفريقيا، حيث يوجد أكبر عدد من أقل البلدان نمواً. لقد قلنا من قبل، وهذا لا يقلل المسؤولية الأصلية لأفريقيا، إن الطريقة التي تم بها استبعاد أفريقيا من عملية التنمية تعد فشلاً للنظام الدولي. إن الصعوبات الإنمائية التي تواجه أفريقيا تفاقمت كثيراً نتيجة للصراعات التي تندلع فيها، غير أنه لا يمكننا الانتظار حتى يحل السلام هناك، كما لا يجب أن تثبط الحالة الراهنة هممتنا.

وأخيراً، فلئن كانت للصراعات في أفريقيا أسباب كثيرة، فقد تم التسليم بأن نقص التنمية الاقتصادية عامل مهم. ولذا فمن المؤسف أن نشهد انخفاضاً في المساعدة الإنمائية في أفريقيا، فلماذا أثر سلبي مباشر على الأحوال المعيشية لشعوبها، ويشمل ذلك انخفاضاً في المستويات الصحية، وحتمية فشل توفير التوقعات التعليمية الملائمة، وبطء توفير البنى الأساسية الأفريقية اللازمة. وزاد هذا الأثر سوءاً انخفاض المساعدة الإنمائية الرسمية الى الدول الجزرية الصغيرة النامية، وبعضها - في تناقض ظاهر مع قيودها الهيكلية الخاصة - يحقق مؤشرات للتنمية البشرية مقبولة نسبياً، بل ومؤشرات في الناتج القومي الإجمالي للفرد أعلى من الموجودة في ذيل الجدول العالمي. وإذا أضيف هذا الى حسن أداء هذه البلدان فإنه يتخذ في أحوال كثيرة لتبرير الانخفاض المنذوع والمأساوي في المساعدة الإنمائية الرسمية.

ونحن لا نطالب بإعفاء بلداننا من التغيير والتحسين بغية تعبئة وإعادة توجيه الموارد نحو هذه المجالات وغيرها مما ذكرته. بيد أنني أشدد على أن هذا الانخفاض في المساعدة الذي يعزى الى نوع من "الملل" الذي يأخذ أحياناً شكل العقاب لا يمكن أن يحل شيئاً. بل ينبغي أن تظل سياسة المساعدة الإنمائية تلتمس سبل التغلب والقضاء على الأنشطة المبددة وأن تكفل توجيهها فعالاً للموارد نحو الأنشطة اللازمة للتنمية.

ونحن نوافق بطبيعة الحال على أن المساعدة الإنمائية الرسمية ليست طريق الرخاء. ولكنها إذا أضيفت الى الخطوات الواسعة إزاء الديون لتخفيف الأزمة المالية الخانقة حالياً، فإنها تيسر إيجاد ظروف بشرية ومادية مؤاتية من أجل الاستثمار المباشر والمنافسة والتجارة المثمرة، واندماج أفريقيا الدائم في الاقتصاد العالمي.

مجتمع دولي والتبشير بحقبة جديدة تصبح فيها التنمية البشرية المستدامة حقاً أصيلاً لكل الشعوب؛ وتكون فيها العدالة الدولية أكثر فعالية؛ وتتوقف فيها ممارسة تطبيق ميثاق الأمم المتحدة بطريقة تتغير حسب ما تشتهي الرياح.

وشهدت الديمقراطية، بوصفها وسيلة لتنظيم وإدارة المجتمعات، تقدماً هاماً خلال العقد الحالي. وهي تستند في جوانبها الأكثر تجلياً، مثل انتخاب القادة عن طريق عمليات تعددية أكثر شفافية، الى تفاهم مؤداه أن الحكم الذي يتولاه مسؤولون منتخبون يمكن ويجب أن يجلب السلام والرخاء والعدالة للمجتمع المعني، وأن القادة المنتخبين مسؤولون سياسياً عن النتائج المحرزة.

وهذه الافتراضات، كما نعلم جميعاً، ليست مطلقة، بل إن طابعها القطعي أصبح أقل من ذي قبل. وعندما ننظر الى الحكومات فرادى، يتضح لنا أن الإشراف والسيطرة على العوامل الهامة التي تحدد رفاهة المواطنين متقدمة الى حد بعيد. وتعتمد تلبية الشروط الضرورية لنجاح كل دولة الى حد كبير على التضافر والتعاون متعدد الأطراف. ومع ذلك فإن هذا الحوار بين الدول لن يكون كافياً لحسم كل النقاط موضع الخلاف، لأنها تقع على نحو متزايد في أيدي أطراف أخرى.

لذلك، توجد اليوم فجوة آخذة في التعاضد بين المسؤولية الاجتماعية التي مازالت محصورة في عامة الجمهور والمجال السياسي، وإمكانية الحصول على الموارد المالية، والإرادة اللازمة للعمل التي تستند إليها تلك المسؤولية. ومهما كان تطور هذه الحالة، لا بد من ضمان التكيف من خلال إعادة تنشيط نفس مفهوم "المجتمع الدولي" هذا الذي أشرت إليه. ومرة أخرى يثبت هذا المفهوم أنه حجر الزاوية في السعي وراء مصير للجنس البشري يتسم بالوثام والرخاء.

وسيتعايش التقدم الذي نتطلع إليه دائماً مع التباينات بل واللامساواة. وهذه أمور نعيها جيداً. ولكن حجم الفقر المريع السائد اليوم لا بد وأن يثير شعوراً بالاستياء الشديد والرفض يجعل من الحتمي معالجة هذه الحالة مهما بلغت التكلفة. إن التدابير المسكنة التي نسعى الى استحداثها والإبقاء عليها ينبغي ألا نخدعنا. ولا يمكن أن تحل محل الحلول النهائية. ومن الحتمي ألا يظل الفقر يعتبر نتيجة عارضة مقبولة أو لا مفر منها للعملية الاقتصادية والاجتماعية؛ وإنما ينبغي لنا أن نعتبره عاملاً معطلاً خطيراً في هذه العملية يتعين التصدي له وتصحيحه. وحتى في المجتمعات التي تعتبر ميسورة

يلاحقون ويجبرون على الرحيل الى تيمور الغربية وأماكن أخرى في إندونيسيا لمجرد أنهم مارسوا بحرية حق الشعب في تقرير المصير برعاية الأمم المتحدة. ويترتب على هذا أن على المجتمع الدولي واجبا أخلاقيا وقانونيا لتقديم المساعدة الإنسانية العاجلة والكافية إليهم؛ وتعزز وكفالة عودة جميع اللاجئين والمنفيين التيموريين، بكرامة وأمان؛ وأن يقدم إلى العدالة الدولية المسؤولون أخلاقيا وماديا عن الجرائم المرتكبة ضد الإنسانية، والانتهاكات الجسيمة لأهم حقوق الإنسان الأساسية المرتكبة في تيمور الشرقية بطريقة مخططة ومنهجية، وأن يوفر الدعم الكبير والفعال من أجل تعمير بلد قاسى الأمرين من التدمير الإجرامي المتعمد.

وفي أنغولا، استؤنفت للأسف الأعمال القتالية، وزالت آفاق تنفيذ بروتوكول لوساكا رغم تدخل الأمم المتحدة الذي لم يكن موفقا، ولا بد من الاعتراف بذلك. فالعجز الواضح من قبل المجتمع الدولي عن تأمين الامتثال الصارم من كل الأطراف والدول المعنية للالتزامات التي قطعوها بموجب الاتفاقات المتفاوض عليها برعاية الأمم المتحدة، بما في ذلك قرارات هيئاتها، قد أدى الى عودة ظهور هذا الصراع. ويرجع هذا الى أنه لم يمنح يونيتا من إعادة التسلح بشكل خطير وتعطيل امتداد إدارة الدولة الى كامل أراضي أنغولا.

وينبغي أن يكون حجم الصراع الطويل والدموي في أنغولا مصدر قلق عميق للمجتمع الدولي الذي عليه أن يواصل تكثيف جهوده لتحديد السبل الممكنة لاستعادة السلام في أنغولا، تلك الجهود التي ينبغي أن تقوم بوزعها كل الكيانات القادرة على الإسهام. ولن تتأخر الرأس الأخضر عن المشاركة الى المدى الذي تسمح به مواردها.

ويجب أن يكون من الأولويات حشد كل ما يلزم لمواجهة كارثة أنغولا الإنسانية غير المسبوقة. فالاتجاه شديد وملح. وينبغي بذل كل المستطاع لتقديم المساعدة الإنسانية العاجلة والكافية للشعب الذي يقاسي من ويلات الحرب.

ولا تزال الرأس الأخضر تتابع بنفس التضامن الأخوي التطورات في غينيا - بيساو المجاورة، حيث تضطلع الحكومة بالأعمال التحضيرية لإجراء انتخابات حرة وديمقراطية، بمساعدة المجتمع الدولي والأمم المتحدة.

ونحن نتطلع إلى نجاح شعب غينيا - بيساو في الوقت الذي يدخل فيه مرحلة جديدة في حياته، يُعد فيها المجتمع بكامله العدة لإعادة بناء بلاده واستخدام كل

وهذه الإشارة الى ديون أفريقيا الخارجية ليست مجرد خطابة. فبينما أرحب بالخطوات المتخذة والمعلنة مؤخرا من جانب بلدان ومجموعات دائنين ممن يتضامنون بشكل خاص مع أفريقيا، يجب أن أقول إن هذه المسألة ظلت لأمد طويل تعامل بلا سخاء وتأتي بالغة التأخر والبطء. والخطوات التي تتخذ اليوم وإن كانت محدودة سواء في فحواها أو في نطاق الدول المعنية، وتفرض شروطا للتأهل تقييدية مفرطة، فلربما كانت أكثر تأثيرا لو أنها اتخذت عندما كانت مطلوبة بصورة ملحة قبل زمن بعيد. ثم إنها كانت تيسر استمرار وضرورة تعميق الإصلاحات الاقتصادية والسياسية الجارية في القارة الأفريقية وتحفز زيادة التعاون الإقليمي الأفريقي.

وفي تيمور الشرقية بعد ٢٤ عاما من الاحتلال غير المشروع والمعاناة البالغة التي لحقت بالناس يبدو أن عملية تقرير المصير ستقود إلى خاتمة مشرفة لكل الأطراف. ولكننا شهدنا بكل الأسى والسخط أحداث عنف في المنطقة في الأسابيع الأخيرة. وهذه الأعمال الشريرة التي يرتكبها أناس مصممون على قلب خيار الاستقلال الذي أعرب عنه التيموريون بوضوح في صناديق الاقتراع كان من الممكن بل من الواجب منعها وينبغي أن تواجه بكل الرفض وأشد وأقوى عبارات الإدانة من المجتمع الدولي.

ومنذ الاحتلال غير المشروع من قبل أندونيسيا وضمها لتيمور الشرقية دأبت الرأس الأخضر على الدفاع بقوة عن قضية الشعب التيموري وناضلت دائما من أجل إبقاء مسألة تيمور الشرقية على جدول أعمال الجمعية العامة. ونعيد تأكيد دعمنا الذي لا يني لاستقلال تيمور الشرقية وسلامة أراضي هذا البلد الشقيق ونطالب الأمم المتحدة بأن تتصرف بكل الحزم اللازم لتعزيز وكفالة التنفيذ الكامل لاتفاقات نيويورك، وخاصة أحكام قرار مجلس الأمن ١٢٦٤ (١٩٩٩).

ولذا فنحن نرحب بوصول القوة الدولية في تيمور الشرقية، ونؤيد بشدة أي تدابير ضرورية قد تتخذها لتنفيذ مهمتها وهي استعادة النظام والأمن وحماية الشعب التيموري من الاضطهاد والتخويف والعنف والإرهاب؛ وضمن التحول السلمي الى الاستقلال.

بيد أن سرورنا من الرد السريع والفعال من المجتمع الدولي نتيجة لضغط الرأي العام العالمي لا يجعلنا ننسى آلاف التيموريين الذين يعانون من الانتقاص الشديد والانتهاكات الوحشية لأهم حقوق الإنسان الأساسية بالنسبة لهم، أو ننسى الرجال والنساء والأطفال الذين

ومن بين البنود الواردة في جدول أعمال هذه الدورة، والتي ورثتها عن الدورة السابقة، يعد إصلاح مجلس الأمن عنصرا رئيسيا في إعادة بناء الأمم المتحدة وتنشيطها. وطوال عدد من السنوات كان هذا موضوع مفاوضات متواصلة. ونرى أن هذا الوقت بكامله كان ضروريا لفهم مختلف الأسس والحجج التي تقوم عليها المواقف والمقترحات الحالية فهما جيدا.

والمسائل المطروحة معقدة، ولا يمكننا أن ننكر أهمية أي موقف. ونرى أن الاختلاف الأساسي يكمن في الأولوية التي يوليها البعض للحفاظ على فعالية المجلس، ويوليها البعض الآخر لتمثيل الدول الأعضاء بتركيبتهم الحالية في الأمم المتحدة. ونعتقد أن المآزق الذي نواجهه واضح، وأن الدراسة التي أوليناها من قبل لهذه المسائل ينبغي أن تتيح لنا اتخاذ مقررات في المستقبل المنظور.

ونعتقد أن زيادة فعالية المجلس مع زيادة عدد أعضائه في الوقت نفسه، تمثل تحديا نستطيع مواجهته. ونرى أنه لا ينبغي أن نعطي وزنا لحجم الهوة بين مختلف المقترحات التي قُدمت في هذا المجال، وهي هوة صغيرة، أكثر مما نوليه للطابع الخاص للمبادئ الأساسية للمشاركة التمثيلية.

فعلى سبيل المثال، كيف يمكن للمرء أن يفرض من منطلق إيلاء أهمية أكبر لمسألة الفعالية، منح مقعدين دائمين على الأقل بكامل صلاحياتهما للبلدان الأفريقية التي تمثل ٣٠ في المائة تقريبا من عضوية الأمم المتحدة.

ويحدونا الأمل، سيدي الرئيس، أن نتمكن بفضل توجيهكم المستنير من تحقيق قفزة كبيرة إلى الأمام في نظرنا في هذا البند الهام من جدول الأعمال.

وقبل أن أختتم بياني، أود أن أؤكد مجددا على ما يمثله لنا الميثاق بصفته مصدرا دائما للإلهام. وأشار على وجه الخصوص، إلى العبارات السامية والهامة الواردة في الديباجة، إذ أن تنفيذها سيكون تحديا مستمرا لنا في سياق القرن القادم.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): باسم الجمعية العامة، أود أن أشكر رئيس وزراء الرأس الأخضر على البيان الذي أدلى به لتوه.

اصطحب السيد كارلوس فييفا رئيس وزراء الرأس الأخضر، من المنصة.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة لנائب رئيس الوزراء ووزير الخارجية في كرواتيا، معالي السيد ماتى غرانيتش.

موارده لتحسين أوضاعه المعيشية. وإننا نناشد المجتمع الدولي أن يقدم دعما سخيا باستمرار لإعادة بناء البلاد في هذه العملية الطويلة الأجل.

وإننا نرحب بالأحداث الأخيرة التي تجسد قرار الأمم المتحدة بالتدخل بصورة ملموسة أكثر للحفاظ على السلم في أفريقيا، وبخاصة في جمهورية الكونغو الديمقراطية وسيراليون، ونأمل أن يتم ذلك عما قريب في إريتريا وفي إثيوبيا.

واليوم من الواضح أن قارتنا مصممة أكثر من أي وقت مضى على تنسيق جهودها للسيطرة على الصراعات في المنطقة وحسمها، بينما تأمل في توفير الدعم الخارجي الضروري لتعزيز قدراتها في هذا الصدد.

إلا أن المسؤوليات الإقليمية لا يمكن أن تحل محل مسؤوليات الأمم المتحدة، التي يجب عليها أن تضطلع اضطلاعا كاملا بالدور الذي أناطه بها الميثاق.

وبالإضافة إلى الجهود الرامية إلى احتواء الصراعات وحسمها - كما كان يعلن دوما، ولو أن ذلك لم يوضع موضع التنفيذ في غالب الأحيان - يجب أن تبذل الجهود لمنعها. وهذه الصراعات غالبا ما تعود جذورها إلى أوضاع اتسمت على مدى فترات طويلة بالظلم والاستبعاد وعدم الإنصاف وإنكار الحقوق. وإنكار الحقوق أمر لا يزال يعاني منه الأفراد والجماعات بل وتعاني منه أمم بأكملها.

وحين لا تستطيع الكرامة المهذورة أن تعلن عن مطالبها المشروعة بطريقة مناسبة، وحين لا تلقى هذه المطالب استجابة معقولة، يبدأ الصراع بالاختمار. صحيح أن بعض الحالات المزمنة لا تستجيب للتغيير السريع أو العميق، وفي هذه الحالات فإن الحوار الصادق والحل التوافقي السليم قد يتيحان المجال أمام تحقيق تقدم لا يمكن أن يحققه أبدا عدم التسامح وانعدام الرغبة.

ولئن كانت الصراعات السائدة اليوم ذات طابع داخلي أساسا، فقد لا يكون تصرفا مسؤولا تجاهل العوامل الخارجية التي تغذيها. فالعوامل التي تعوق تحقيق الأمن والتوازن المرغوبين متوفرة على الساحة الدولية، منها النزاعات الإقليمية التقليدية ومنها أيضا القضايا الأكثر تفشيا التي تؤثر في الحصول على المنافع في مجال التنافس الاقتصادي. ويجب علينا أن نتجاوز المعايير الضيقة التي تركز على المصلحة الوطنية، أو ما يعادلها، في العلاقات الدولية، إلى ترتيبات مشاركة متعددة الأطراف تستند إلى الإنصاف.

المفاوضات الثنائية لم تكلل بالنجاح. والسبب البسيط لذلك هو أن جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية لا ترغب في قبول حدود كرواتيا المعترف بها دوليا. وحين تقبل جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية بـ بريفلانكا بوصفها مسألة أمنية محضة بدلا من اعتبارها نزاعا على الأراضي، وحين تكف عن إساءة استغلال هذه المسألة في العلاقات الداخلية بين صربيا والجبل الأسود، حينئذ فقط سيتسنى إيجاد حل للمشكلة. وقد ساعد فتح المعابر الحدودية مع جمهورية الجبل الأسود، بالسماح للناس والسلع بالحركة بحرية، إلى حد كبير على تحقيق الاستقرار الإقليمي كما ساعد في التحول الديمقراطي في الجبل الأسود.

وقد اقترحت كرواتيا إنشاء نظام أمني ثنائي يعقب النظام الحالي الذي تديره بعثة مراقبي الأمم المتحدة في بريفلانكا. وسواء جاء الأمر نتيجة لنجاح المفاوضات الثنائية مع جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية، أو لقرار من مجلس الأمن، أو حتى لعمل من طرف واحد يتفق مع حقوق كرواتيا وواجباتها بموجب القانون الدولي، فإن ولاية بعثة مراقبي الأمم المتحدة ينبغي أن تنهى سريعا. ولن تفي زيادة تمديد ولاية البعثة سوى الذين يريدون تعطيل المفاوضات إلى أجل غير مسمى، الأمر الذي يناقض علاقات حسن الجوار ومصالح الاستقرار في المنطقة على النطاق الأوسع.

والمسألة القانونية الرئيسية التي نشأت عن تفكك جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية الاشتراكية السابقة تظل مسألة الخلافة. وما دامت هذه المسألة بدون حل، فإن آفاق التوصل إلى تطبيع دائم في المنطقة ستظل تستعصي على جميع الدول الخلف. والمسؤولية عن هذه الحالة تقع في المقام الأول على جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية التي تظل ترفض ما خُصص إليه المؤتمر المشترك بين الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي بشأن يوغوسلافيا السابقة، فضلا عن قرارات مجلس الأمن والجمعية العامة ذات الصلة. ومشكلة الخلافة لن تحل إلا بالاستناد إلى النظام القانوني الدولي القائم والسلطات الدولية. وفي انتظار حل كامل لهذه المسألة، فإن العمليات الاقتصادية الطبيعية التي من شأنها في غير هذه الحال أن تعزز الاستقرار والتعاون لن يكون لها أثر إيجابي، لا على المنطقة ولا على العلاقات الثنائية.

وخلال السنة الماضية، دأبت كرواتيا على توسيع علاقاتها الثنائية الخاصة مع البوسنة والهرسك وإثرائها من حيث الجوهر والنطاق. ويسرني أيما سرور أنه أصبح بوسعي أن أبلغ الجمعية العامة بأننا تمكنا مؤخرا من حل إحدى المسائل التي كانت معلقة في علاقاتنا مع البوسنة والهرسك، وذلك بتوقيع اتفاق يسوي مسألة حدودنا المشتركة.

السيد غرانيتش (كرواتيا) (تكلم بالانكليزية): اسمحوالي أولا أن أتوجه بخالص تهاني إليكم، سيدي، بوصفكم الرئيس الجديد للجمعية العامة. وإنني لعلني ثقة أن ما لديكم من خبرة دبلوماسية ثرية وما تتمتعون به من سمعة طيبة سيكون لهما دور هام في قيادة أعمال الجمعية العامة.

وأود أيضا أن أشيد بالسيد ديدبير أوبيرتي ممثل أوروغواي على ما أبداه من مهارة فائقة ومثابرة في ترؤس أعمال الدورة الثالثة والخمسين للجمعية العامة.

وأود أيضا أن أرحب بالأعضاء الثلاثة الجدد في منظماتنا، تونغفا وكيريباس وناورو. فقد ازدادت الأمم المتحدة ثراء بانضمامهم إليها.

لقد بقيت سنة واحدة على انعقاد جمعية الألفية، التي تمثل حدثا ينبغي لرمزيته أن تلهمنا أن نسعى بجهد أكبر لتحقيق جميع أهداف المنظمة. إن بلداننا، حين تنظر إلى تحديات المستقبل، تدرك أيضا أن العالم لا يزال يعج بالأخطار. وقد قيل عن حق إن العولمة ذات وجهين. فني حين أنها قد تسببت في إنشاء شبكة متزايدة التعقيد من الروابط، عبر الطائفة الكاملة للأنشطة الإنسانية، نجد أنها أدت أيضا إلى المزيد من التغريب، وفي بعض الحالات، إلى إحداث تباعد. ومن الواضح جدا أن الأمم المتحدة تقف في صدارة الجهود الرامية إلى تناول هذه العمليات المعقدة والمواءمة بينها. إن الكفاح لرفع وتحسين مستوى معيشة مئات الملايين الذين يظلون يعانون من آلام الفقر، وحماية بيئتنا الثمينة، وتعزيز الديمقراطية وحماية حقوق الإنسان، والاستجابة على نحو فعال للكوارث الطبيعية، وإحراز المزيد من التقدم في مجال نزع السلاح، والتعامل على النحو الصحيح مع الأزمات الأمنية حال نشوئها، هذه كلها مسائل تظل تمثل مصدر انشغال لنا.

وعلى ذكر مسألة الأمن، أود أن ألاحظ أن الحالة في جنوب شرق أوروبا قد دارت دورة كاملة بعودة مركز الأزمات إلى جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية وكوسوفو، حيث بدأت منذ أكثر من عقد مضى. والتدخل العسكري الذي قام به المجتمع الدولي، والذي دعمته جميع بلدان المنطقة بما فيها كرواتيا، يجب أن تتبعه الآن استجابة سياسية ملائمة. وكما انضمنا إلى المجتمع الدولي في إدانة انتهاكات حقوق الإنسان، من الواضح الآن أن من الضروري تركيز الطاقات لبناء سلم عادل ودائم.

وفيما يتعلق بالمسألة الأمنية ذات الصلة بـ بريفلانكا، وأيضا بالمسائل الأخرى الناجمة عن عدوان جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية وطموحاتها التوسعية، فإن

وكرواتيا تقيم علاقات وثيقة مع المحكمة الدولية المعنية بجرائم الحرب التي ارتكبت في يوغوسلافيا السابقة. ولقد اتخذت عدة خطوات، ابتداءً من توفير الوثائق والوصول إلى مواقع الجرائم المزعومة، إلى المساعدة على استسلام المهتمين الطوعي إلى المحكمة. وكلما كان ينشأ نزاع قانوني، كانت كرواتيا تسعى إلى حله عن طريق قلم المحكمة نفسها. ومع ذلك، وعلى الرغم من أن كرواتيا قدمت كامل الدعم والتعاون إلى المحكمة، فإنها غير مرتاحة تماماً للنتائج المحرزة حتى اليوم. فالاتهامات الصادرة حتى الآن لا تبين على نحو كاف حقيقة طابع ونطاق جرائم الحرب التي ارتكبتها مختلف الجهات في الصراع. والتأخير غير المألوف في تقديم الأشخاص الموقوفين إلى المحكمة - ويبلغ التأخير في بعض الحالات أكثر من عامين، على الرغم من الضمانات الأولية بتسريع المحاكمات - لا يعزز مصداقية المحكمة.

ولم يُتهم أحد بالجرائم المرتكبة ضد كرواتيا البوسنة - على الرغم من الضمانات التي أعطيت ويعود تاريخها إلى تاريخ إجراء مفاوضات دايتون - وأن أحداً لم يحكم عليه لارتكابه جرائم خلال العدوان على كرواتيا، على الرغم من توافر الأدلة ووفاة ١٤٠٠٠ شخص.

واسمحوا لي أن أكرر ما قلته في مناسبات سابقة في هذا المحفل. إن جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية لا تزال تؤوي مجرم الحرب الشهير ميلي مارتيتش ومرتكبي أشنع جرائم الحرب في فوكوفار - مركسيتش، وسليفسانين، وراديتش. إن موقفها هذا يتحدى علناً إرادة مجلس الأمن والمجتمع الدولي والعدالة عموماً. وهو يشكل أيضاً عقبة كبيرة أمام عملية المصالحة.

لقد شهدنا جوانب تقدم هائلة خلال القرن العشرين. ومع ذلك، لا تزال هناك عدة تحديات، ولا سيما إذا أردنا أن نقضي على الفقر، وأن نحمي بيئتنا، وأن نعزز ونحقق التنمية الاجتماعية المستدامة والنمو الاقتصادي.

إن المداولات الهامة التي أجريت مؤخراً والأعمال التي يقوم بها المجلس الاقتصادي والاجتماعي تثبت أن المجلس هو محفل هام لمعالجة المسائل المتعددة الناجمة عن العولمة. وتعتقد كرواتيا أن تنفيذ النتائج التي تم التوصل إليها بالتفاوض في المجالات الواسعة التي تنطوي عليها التنمية المستدامة هو المفتاح لتعزيز جدول الأعمال العالمي المتمثل في أن نخلف للأجيال المقبلة كوكبا سليماً لتتمتع به. وإن منظومة المؤتمرات الدولية التي تشهد الآن مؤتمرات استعراضية كل خمس سنوات، ومنظومة الأمم المتحدة ككل، لهما دور قيادي في هذا الصدد. وإذ تضع

وستواصل كرواتيا دعم تنفيذ اتفاقات دايتون فيما يتعلق بالبوسنة والهرسك وفي الوقت نفسه ستواصل الحفاظ على التزامها بكفالة حقوق الكروات، بوصفهم الشعب الأقل عدداً من بين الشعوب الثلاثة المكونة للجمهورية.

وبعد استجابة أولية بطيئة، توالى المبادرات الوطنية والمتعددة الجنسيات على امتداد النصف الثاني من التسعينات، حيث هدفت إلى كفالة استقرار جنوب شرق أوروبا على المدى الطويل. وميثاق الاستقرار الجديد لجنوب شرق أوروبا يقوم على الأساس السليم الذي توفره إمكانية اندماج دول المنطقة في عمليات التكامل الأوروبية - الأطلسية. بيد أن نجاحه سيعتمد على التقييم الذي تجريه كل دولة على حدة للتقدم الذي تحققه، وهو تقييم ينبغي أن يستند إلى معايير بسيطة وواضحة وشفافة.

وقد رحب بلدي بالميثاق بوصفه تطورا هاما يضم جميع الجهات الدولية الفاعلة ويسعى إلى إيجاد حل شامل. وفي رأي كرواتيا أن نقاط القوة في الميثاق - شريطة تنفيذه حرفياً - تتمثل في، أولاً، طابعه الشمولي، وثانياً، تصوره لإدماج الدول المشاركة في الهياكل الأوروبية - الأطلسية. وبهذه الطريقة، نأمل أن يؤدي الميثاق إلى تجميع طاقات المجتمع الدولي المشتتة إلى الآن. وتعرب كرواتيا عن تأييدها الكامل للعملية التي يتوخاها الميثاق، كما تعرب مجدداً عن عزمها على مواصلة الاضطلاع بدور نشط في تنفيذه.

إن نجاح الأمم المتحدة والحكومة الكرواتية المشترك في العمل مطلع العام الماضي على إعادة دمج الجزء الشرقي من كرواتيا الذي كان محتلاً تبعته عودة المشردين تدريجياً إلى ديارهم، ليس في تلك المنطقة فحسب، بل وأيضاً في مناطق أخرى من كرواتيا. وعملية عودة الكرواتيين إلى ديارهم في المناطق التي كانت محتلة سابقاً، وعودة الصرب الكرواتيين إلى ديارهم من بلدان أخرى ومن شرقي كرواتيا إلى أنحاء أخرى من البلاد هي عملية معقدة.

ولئن كانت الظروف الاقتصادية الصعبة، ولا سيما في مناطق العودة، لا تساعد بالتأكيد على إنجاز العملية، فهي تترك أثراً على جميع المواطنين بالتساوي. وعلى الرغم من هذه الظروف الموضوعية، فإن البرنامج الوطني لعودة المشردين واللاجئين والمنفيين وإيوائهم يجري تنفيذه بنجاح، وأسفر عن عودة ٦٥ ٠٠٠ من حرب كرواتيا.

الشرطة المدنية وقوات الوقاية إلى الاقتراح باستعمال أصحاب "الخوذ البيضاء".

إن تعزيز وحماية حقوق الإنسان أمر يتطلب يقظة مستمرة وجهدا تبذله جميع الحكومات المسؤولة. وتقوم الحكومة الكرواتية، عن طريق لجنتها الوطنية لتعليم حقوق الإنسان، وبالتعاون مع منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة وخبراء من مجلس أوروبا، بإعداد برنامج وطني يتعلق بتعليم حقوق الإنسان ويستهدف طلاب المدارس على الصعيدين الابتدائي والثانوي.

ولا تزال كرواتيا تتابع عن كثب التقدم الذي يجري إحرازه نحو إنشاء محكمة جنائية دولية. وإنشاء محكمة جنائية كفاءة دائمة سيكون علامة على الطريق في المسيرة نحو تحقيق الحماية العالمية لحقوق الإنسان وحكم القانون. ولقد وقَّعت كرواتيا النظام الأساسي للمحكمة وتطلع إلى أن تفعل الدول الأخرى نفس الشيء أيضا، وذلك حتى يبدأ تشغيل ذلك الإنجاز العظيم للمجتمع الدولي في أقرب وقت ممكن.

إن الدورة الحالية للجمعية العامة ستكون حيوية في الإعداد للجمعية الألفية القادمة. ومن المهم أن تُعد هذه الجمعية إعدادا جيدا حتى تكون حدثا مضمونيا بدلا من أن تكون ذات طابع احتفالي. وكرواتيا تأمل أن تكون مفترق طرق حقيقيا وأن تنجح في توفير المبادئ التوجيهية لعالم أفضل وأكثر تسامحا في الألفية القادمة.

واسمحوا لي بأن أختتم بياني بأن أذكر أن كرواتيا تتطلع إلى أعمال الدورة الرابعة والخمسين، وتأمل أن تحرز المزيد من التقدم في مواجهة التحديات واقتناص الفرص في عصرنا هذا.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن لنائب رئيس الوزراء ووزير الخارجية في فييت نام، معالي السيد نغوين مانه كام.

السيد نغوين مانه كام (فييت نام) (تكلم بالفرنسية): بالنيابة عن وفد جمهورية فييت نام الاشتراكية وبالأصالة عن نفسي، أود أن أهنئكم بحرارة، سيدي الرئيس، بمناسبة انتخابكم لرئاسة الجمعية العامة في دورتها الرابعة والخمسين. وأنا مقتنع بأنه بفضل خبرتكم وحكمتكم، ستسفر هذه الدورة عن نتيجة ناجحة. وأود أيضا أن أعرب عن شكري وتقديري العظيم لسلفكم، السيد ديدبير أوبيرتي، لإسهامه الهام، وفعالية رئاسته خلال الدورة الثالثة والخمسين.

كرواتيا جميع هذه العوامل في بالها، فإنها اختارت أن يكون المجلس الاقتصادي والاجتماعي هو أول هيئة رئيسية تقدم ترشيحها إليها.

وعلى الرغم من آمالنا وأهدافنا في المستقبل، فإن العالم ما زال مثقلا بتركات القرن العشرين. فويلات الحرب وجميع تلك الصراعات المتصفة بالعنف التي تصاحبها ما زالت تشكل قلقا واضحا ودائما لنا. ويجب أن تكون الأمم المتحدة مستعدة للتصدي لهذه التحديات. وهذا يتطلب حتما إصلاح المنظمة. وهناك في الواقع توافق عام في الآراء على الحاجة إلى الإصلاح. ولكن كما هو الحال دوما، فإن العبرة في التنفيذ. والأمم المتحدة في حاجة إلى آليات تكون متاحة لها لمعالجة المسائل الناجمة عن النظام الدولي الجديد في الوقت المناسب وبكفاءة. والإصلاحات التي هي من اختصاص الأمين العام ماضية قدما. وينبغي الآن للدول الأعضاء أن تدرك ما ترمز إليه الألفية الجديدة بغية إنجاز عملية الإصلاح.

إن إصلاح مجلس الأمن ما زال متوقفا. والمهمة الرئيسية للمجلس، ألا وهي صون السلم والأمن الدوليين، تجعل من تمثيله وشفافيته ومن ثم إصلاحه أمرا هاما للغاية.

والمسائل المتعلقة بإزالة الألغام وبتدمير الألغام المضادة للأفراد وغيرها من أنواع الألغام هي مسائل تسبب قلقا خاصا لكرواتيا. وعلى الرغم من أنه قد أنجز عمل كثير للتخفيف من حدة هذه المشكلة، فإن مئات الآلاف من الألغام لا تزال منتشرة على مساحة ٦٠٠٠ كيلومتر مربع من أراضي كرواتيا. وكرواتيا التي صدقت على اتفاقية أوتاوا في العام الماضي، سرت لاستضافتها في زغرب في تموز/يوليه من هذا العام مؤتمرا إقليميا بشأن الألغام المضادة للأفراد، ولتقاسم تجربتها وخبرتها لإنقاذ العالم من هذه الأسلحة الرهيبة.

إن الأمم المتحدة مشهورة لدورها في حفظ السلام حول العالم. وكرواتيا التي استضافت خمس عمليات منفصلة لحفظ السلام على أراضيها، أخذت في الأسابيع الأخيرة تضطلع بدور المساهم في تقديم قوات لحفظ السلام. ومثلما أعلننا في الماضي، فإن كرواتيا، عن طريق مشاركتها في بعثة الأمم المتحدة في سيراليون، ستمكن الآن من أن تسدد قسطا من الجميل الذي أسدي إليها سابقا. وتتشرف الحكومة الكرواتية بتحمل هذه المسؤولية، وهي على ثقة بأن جنودها سيكونون مثاليين في قوة الأمم المتحدة. بالإضافة إلى ذلك، نرحب بالتطورات الحاصلة في مجال حفظ السلام، من استعمال

الماضية من هذا القرن، غير تَفَجَّر العلم والتكنولوجيا، وبخاصة في مجال تكنولوجيا المعلومات، بنية العديد من الاقتصادات وأثّر تأثيرا هائلا على الحياة الثقافية والاجتماعية لكل دولة. وأصبح عالمنا قرية عالمية ولم يعد البعد الجغرافي عاملا هاما كما كان من قبل، كما استمر التكافل، والتفاعل والتعاون بين الدول والمناطق والقارات في التزايد. ومع ذلك، فمن سوء الحظ أن العديد من هذه الإنجازات لم تستخدم فقط لنفع البشرية، وإنما أسيء استخدامها أو حتى استخدمت، وبشكل واضح، ضد البشرية. إن سباق التسلح وبخاصة استحداث الأسلحة النووية وسائر أنواع الأسلحة الأكثر تقدما وخطورة وفتكا، لا يستنفذ موارد هائلة فحسب وإنما يهدد أيضا بتدمير حياة البشر والبيئة.

وفي العام الماضي، واجه الوضع في بعض المناطق، المجتمع الدولي بتحدي سياسة الإملاء التي تمارسها مجموعة من البلدان والمنظمات الإقليمية. فالاعتداءات العسكرية الانفرادية ضد السلامة الإقليمية لدول ذات سيادة في البلقان والخليج أرست سابقة خطيرة في العلاقات الدولية، بما يتعارض مع مقاصد وأهداف الأمم المتحدة وينتهك المبادئ الأساسية للقانون الدولي، وبخاصة المتعلقة باحترام استقلال الدول الأعضاء وسيادتها وسلامتها الإقليمية. وقد مثّل هذا تحديا خطيرا لدور وفعالية الأمم المتحدة وأيضا أسسها القانونية.

إن الدرس الأول الذي ينبغي تعلمه من تلك الأحداث هو أنه من غير الممكن للأمم المتحدة أن تبني أو تكفل سلاما وأمنا في العالم في مجموعته أو على مستوى إقليمي ما لم يحترم القانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة احتراماً تاما وينفذ تنفيذاً صارماً. وثانياً، لا يمكن للأمم المتحدة أن تقوم بدور وتمارس نفوذاً يتناسب مع حجمها إلا إذا تمسكت بشكل ثابت، الآن وفي المستقبل أيضاً، بالمقاصد والأهداف المحددة في سان فرانسيسكو منذ ٥٤ عاماً وأجرت إصلاحاً شاملاً عميقاً في هيكلها التنظيمي وفي طرق تشغيلها، وذلك حتى تكتسب منظمتنا قوة داخلية.

وبذلك تتمكن الأمم المتحدة من منع أي بلد أو أية منظمة إقليمية من استخدام حقوق الإنسان، على سبيل المثال، ذريعة أو سبباً للاعتداء على استقلال بلد آخر، أو على سيادته أو سلامته الإقليمية، أو لكي تتدخل في شؤونه الداخلية. وبذلك، تتمكن الأمم المتحدة من المحافظة على دورها الهام، وتلبية توقعات الدول الأعضاء بالنسبة لمنع إملاء السياسات واستخدام القوة أو التهديد باستخدامها في العلاقات الدولية. وبذلك، تتمكن

وأود أيضاً أن أهنئ الدول الثلاث الأعضاء الجدد في منظمتنا وأرحب بها ترحيباً حاراً وهي: مملكة تونغا، وجمهورية كيريباس، وجمهورية ناورو. ويسر فييت نام حكومة وشعباً أن تحيي بلدان المحيط الهادئ الثلاثة هذه وتؤكد لها رغبتنا في إقامة وتطوير تعاون مثمر وثيق.

إن الدورة الراهنة للجمعية العامة لها أهمية خاصة. فهي، باعتبارها جسراً بين القرنين العشرين والحادي والعشرين، ستعدنا لدخول قرن جديد وألفية جديدة. ولذلك فإن هذه لحظة هامة لأنها توفر لنا الفرصة لتقييم ظهور وتطور وإيجابيات وسلبيات هذه المنظمة الدولية الأعظم طوال أكثر من نصف قرن. وهذا التقييم سيساعدنا على استخلاص الدروس وسيوفر لنا الخبرة القيّمة الضرورية التي يمكننا أن نحدد على أساسها ما نحن بحاجة إلى القيام به كي نتيح للأمم المتحدة أن تواصل القيام بدورها وتمارس نفوذها في عالم اليوم وفي المستقبل.

إن القرن العشرين، الذي يوشك على الانتهاء، اتسم بإنجازات عظيمة للبشرية على كل مستوى من مستويات تقدمه، لكنه يتطلب منا أيضاً أن نتفكر بعمق في المشاكل التي لم تظهر في قرون سابقة. إن حربين عالميتين ومئات من الصراعات المطولة، وحروباً أهلية وحالات توتر محلية في مختلف بقاع العالم تسببت في إزهاق أرواح ما يزيد على ١٥٠ مليوناً من البشر وتركت أثراً باقية دائمة، نفسية ومادية على حد سواء. على مئات الملايين الآخرين. ولقد دمرت المنجزات الخلاقة للعديد من الأجيال، بعضها لا يمكن تعويضه. وقد أعطى ذلك الإنسان رغبة أعمق وأكثر إلحاحاً في الحياة في سلام وأمن وحرية وسعادة، وفي أن يحقق تنمية مستقرة قابلة للاستدامة بما يعود بالنفع على البشرية وعلى كوكبنا الجميل. إن إنشاء الأمم المتحدة منذ أكثر من ٥٠ عاماً، بنظمها وأهدافها المحددة بوضوح، أسهم في تحقيق تلك التطلعات. وبالفعل، في خلال القرن العشرين شهدت البشرية تقدماً غير عادي في عملية إنهاء الاستعمار، وانهيار النظام الاستعماري والتعزيز الناجح لحق الشعوب المقدس في تقرير المصير الوطني، الأمر الذي أسفر عن مولد دول مستقلة عديدة، وبالتالي عن إحداث تغييرات أساسية في العلاقات الدولية. فالإنجازات التي حققتها الأمم المتحدة طوال السنوات الأربع والخمسين الماضية ترجع إلى حد كبير إلى إسهام تلك البلدان المستقلة الفتية.

وبالرغم من التقدم الهام الذي أحرز نحو تنمية الدول الأمم خلال القرن العشرين، يجب أن نعترف بأن الإنسانية تواجهها مشاكل عديدة لم تحل. فخلال العقود القليلة

وسوف تنمو هذه المشكلة بشكل أكثر خطورة إن لم تبذل الجهود في وقت مبكر لتوفير العلاج الناجع للآثار الضارة الناجمة عن الإقليمية والعولمة. وطوال نصف القرن الماضي، أسهمت الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة إسهاما نشطا وفعالا في مكافحة الجوع والفقر، وجنت خبرة هائلة وثمينة يجدر بالمنظمة الآن أن تنتفع بها على نحو أكبر. وقد أصبح القضاء على الجوع وتخفيف حدة الفقر مهمة أساسية وملحة من مهام الأمم المتحدة. كما أنهما يشكلان جزءا من مسؤولية المنظمة إزاء البلدان الأعضاء التي تعاني الآن من هاتين الآفتين المتلازمتين.

لقد وضعت الأمم المتحدة هدفا لها، وهو تخفيض الجوع والفقر في العالم الى النصف بحلول عام ٢٠١٥. وتحقيقا لهذا الغرض، يكون من الضرورة القصوى على كل بلد أن يعبئ موارده الداخلية، كما أنه من المهم بنفس القدر، بل ومما لا غنى عنه وجود تعاون خارجي يساعد على تهيئة بيئة مؤاتية لتحقيق التنمية. ونحن مقتنعون بأن الأمم المتحدة يمكنها أن تضطلع بدور هام في تعزيز التعاون بين الشمال والجنوب عن طريق تشجيع البلدان المتقدمة النمو على التوسع في الاستثمار المباشر؛ وتقديم، بل وضمان التمويل طويل الأمد؛ وفتح أسواقها أمام البلدان النامية وأقل البلدان نموا، ومنحها شروطا تجارية تفضيلية؛ والوفاء بالتزامها بتخصيص ٠,٧ في المائة من الناتج القومي الإجمالي للمساعدة الإنمائية الرسمية؛ وتشجيع نقل التكنولوجيا؛ ودعم تنمية الموارد البشرية، والتعليم والتدريب المهنيين؛ والاشتراك مع البلدان الأخرى في تنفيذ مبادرة الـ ٢٠/٢٠ بشأن التنمية الاجتماعية، وبخاصة الالتزامات المتجسدة في إعلان هانوي في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٨، المعني بمبادرة الـ ٢٠/٢٠. ومن شأن هذا الدعم الذي تقدمه الأمم المتحدة أن ييسر جهود كل دولة، ويتناول بالتدرج وبفعالية مسألة الفقر والجوع.

والمشاكل التي تواجهها الأمم المتحدة في بداية القرن الجديد مشاكل ضخمة، ومعقدة، وعسيرة. إلا أنه بفضل الخبرة التي اكتسبتها المنظمة طيلة ٥٤ سنة، ودعم البلدان الأعضاء، والفرص التي أتاحتها البشرية، ستمكن من معالجتها إذا جرى التعجيل بإصلاح الأمم المتحدة وتنفيذه في وقت مبكر. وفي هذا الصدد، نرحب بجهود الأمين العام، السيد كوفي عنان، لجعل الهيكل الإداري أكثر فعالية، ولتخفيض المصروفات غير الضرورية.

ونرى أن إصلاح الأمم المتحدة يتضمن تدعيم دور الجمعية العامة، وهي الجهاز الرئيسي الذي تتمثل فيه الأغلبية العظمى من أعضاء المجتمع الدولي، لكي تعكس

الأمم المتحدة من المساعدة على تهيئة، بل وتعزيز، مناخ موثم لإرساء السلم والأمن الدائمين، وهذا ضروري لتحقيق التنمية الصلبة والمستدامة التي تحتاج إليها جميع البلدان الأعضاء اليوم، وفي القرن المقبل.

ويرتبط السلم والأمن اليوم ارتباطا جدليا ومنتظما بالتنمية. فقد أصبحت التنمية عنصرا هاما في مفهوم الأمن المقبول على نطاق واسع. وهذا يجعل كل بلد أكثر أهمية على الصعيد العالمي، كما يجعل جميع الدول أقل عزلة. وليس من المفاجآت أن تصبح التنمية الاقتصادية - الاجتماعية المحور الأساسي لسياسة أغلبية الدول والمجال الذي تواصل الأمم المتحدة الاضطلاع فيه بدور هام.

ولا ينكر أحد أنه طوال العقد الماضي جرى تحول في العالم وانتفعت بلدان كثيرة نتيجة لعملية الإقليمية والعولمة. إلا أن الآثار الجانبية والعواقب الضارة لهذا الاتجاه تتضح بطريقة متزايدة. وتشير الأمثلة الجلية طيلة العامين الماضيين الى أنه يمكن لهذه العواقب أن تدمر ما أحرز طوال سنوات عديدة من التنمية، كما أنه يمكنها أن تؤدي الى عدم الاستقرار على الصعيد المحلي وعلى صعيد أوسع. ولن يكون أول الضحايا إلا أقل البلدان نموا، تلك البلدان التي تواجه أضخم الصعوبات في عمليات التنمية الاقتصادية - الاجتماعية التي تضطلع بها، والتي يجب أن تحظى باهتمام أكبر وبشروط أفضل في عملية التكامل الإقليمي والعالمي. فهذه البلدان يمكنها، بل وينبغي لها أن تعتمد على دعم الأمم المتحدة أثناء انخراطها في هذه العملية.

ودور الأمم المتحدة هو تعزيز التفاعل بين السلام، والأمن، والتنمية، لكي تضمن أن الإقليمية والعولمة لن يتطورا بأسلوب لا يتفق واحتياجات كل دولة وكل منطقة ومستوى التنمية فيها وظروفها الخاصة بها. وعندئذ فقط تتمكن الدول من الإسهام في هذه العملية والتمتع بالمنافع الشرعية والصحيحة الناتجة عنها، وهي معالجة الفجوة التي تزداد اتساعا بين الأغنياء والفقراء.

ورغم التقدم الهائل الذي أحرزناه على طريق المدنية الطويل فما زالت نهاية القرن العشرين تتميز بالفقر والجوع، وهما من أفظع المآسي وأضخم التحديات التي تواجهها البشرية. والفقر والجوع لا يخفضان مستويات المعيشة في بعض البلدان فحسب، بل قد أصبحا مشكلة عالمية، وعاملين من عوامل زعزعة الاستقرار السياسي الاجتماعي في كثير من المناطق، ومشكلة لا تستطيع بلدان كثيرة أن تحسمها بنفسها في الوقت الحالي.

وانضمام كمبوديا - الذي يعني أن جميع البلدان العشرة في المنطقة أصبحت الآن أعضاء فيها، على وجود مستوى عال من الإجماع، وعلى تصميم وقدرة بلدان الرابطة على تعزيز التضامن وتوسيع التعاون والتغلب على الصعوبات، لإعطاء المجموعة ما يليق بها من دور ومركز وقوة. ورابطة أمم جنوب شرقي آسيا، بأعضائها العشرة أصبحت الآن في وضع أفضل يمكننا من إسماع صوتها في المحافل الدولية والإقليمية - مثل المنتدى الإقليمي للرابطة ومنتدى التعاون الاقتصادي لدول آسيا والمحيط الهادئ وحركة عدم الانحياز - بشأن المشاكل الإقليمية والعالمية المتعلقة بالسلم والأمن والتنمية وبقاء البشرية.

وصون السلم والأمن في آسيا بصفة عامة وفي جنوب شرقي آسيا بصفة خاصة، لا يزال يمثل شاغلا مشتركا لجميع الدول الأعضاء. ويحدونا الأمل في أن تتعاون البلدان خارج المنطقة، ولا سيما الدول الحائزة للأسلحة النووية، مع بلدان جنوب شرقي آسيا، من أجل تنفيذ معاهدة منطقة جنوب شرقي آسيا الخالية من الأسلحة النووية. فهذه المعاهدة التي دخلت حيز النفاذ في ١٩٩٧ تعكس رغبة بلدان جنوب شرقي آسيا الصادقة في إحلال السلم والأمن في المنطقة، والتزامها الجاد بهدف نزع السلاح، ألا وهو تخليص العالم من الأسلحة النووية. ويسعدنا أن نسجل التأييد الذي حظيت به المعاهدة من الصين وروسيا، ونقدر كثيرا هذا التأييد.

وعندما نشير الى الحالة في المنطقة، لا يفوتنا أن نذكر الحالة في البحر الشرقي - بحر الصين الجنوبي - الذي لا يزال يشهد حوادث تثير قلق بلدان المنطقة. وتعتقد فييت نام أنه ينبغي تسوية المنازعات في ذلك البحر بالوسائل السلمية، عن طريق المفاوضات الثنائية والمتعددة الأطراف، بين الأطراف المعنية مباشرة، مع احترام القانون الدولي، وبخاصة اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار لعام ١٩٨٢، وإعلان عام ١٩٩٢ لوزراء خارجية رابطة أمم جنوب شرقي آسيا بشأن بحر الصين الجنوبي. وعلى جميع الأطراف المعنية، في الوقت الذي نبحت فيه عن حل دائم، أن تمارس ضبط النفس وتحجم عن الإتيان بأي فعل من شأنه أن يزيد من تعقد الحالة، وأن تتخذ تدابير لبناء الثقة لضمان السلم والاستقرار الإقليميين، وبذلك تسهل البحث عن حلول جوهرية دائمة. وفي هذا الصدد، نرى أن الجهود الحالية التي تبذلها رابطة أمم جنوب شرقي آسيا لوضع مدونة لقواعد السلوك في بحر الصين الجنوبي وفقا لروح القمة السادسة التي عقدتها الرابطة في هانوي، تمثل خطوة في الاتجاه الصحيح وتدبيرا بناء يسهم في بناء الثقة وفي التسوية السلمية للخلافات في المنطقة.

بشكل كامل مبادئ الديمقراطية والمساواة بين الدول الأعضاء. وإصلاح مجلس الأمن أهم جزء في هذه العملية. وترى فييت نام دائما أنه يجب أن يكون مجلس الأمن أكثر تمثيلا عن طريق زيادة عدد كل من الأعضاء الدائمين وغير الدائمين، وإضافة قدر أكبر من الديمقراطية، والشفافية، والمساءلة في أعماله. وترى فييت نام أنه من عناصر الإصلاح التي لا غنى عنها وجوب تخصيص مقعد دائم في المجلس كممثل عن البلدان النامية.

وفيما يتعلق بتوسيع عضوية مجلس الأمن، نؤيد ترشيح الدول التي لها القدرة على تقديم مساهمات رئيسية في أعمال ذلك الجهاز الهام، مثل الهند واليابان وألمانيا. وفي الوقت ذاته، ينبغي التشديد على أن حق النقض لا يجوز استخدامه إلا وفقا لنص وروح الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة.

وترحب فييت نام بالاحتمالات المشجعة بقرب التوصل الى تسوية سلمية للصراعات والتوترات في بعض مناطق العالم، مثل منطقة البحيرات الكبرى في أفريقيا، واستئناف مسيرة السلام والمصالحة في الشرق الأوسط. ونتابع باهتمام التطورات في تيمور الشرقية، آملين في ألا تستجد تعقيدات أخرى، حتى يتسنى تثبيت استقرار الأوضاع هناك في القريب العاجل، بما يسهم في سلام المنطقة واستقرارها. كما تطالب فييت نام بإنهاء سياسة الحظر والحصار المفروضة على كوبا وبلدان أخرى إنهاء تاما ومبكرا. فهذه السياسة لم تصبح عتيقة فحسب بل إنها أيضا تتنافى مع الاتجاهات الراهنة نحو الديمقراطية والمساواة في العلاقات الدولية، وتسبب أضرارا ومعاناة لسكان البلدان المعنية، ولا سيما النساء والمسنين والأطفال.

وفي جنوب شرقي آسيا ومنطقة آسيا والمحيط الهادئ أدى الانتعاش الاقتصادي الذي شهدته بلدان عديدة على مدار السنة الماضية الى استعادة الثقة في المستقبل. فلقد تعلمت بلدان المنطقة الدروس، واهتدت الى حلول فعالة، واستفادت استفادة تامة من المساعدة التي تلقتها من المجتمع الدولي. ونتيجة لذلك، بدأ معدل النمو يعود تدريجيا الى ما كان عليه، وبدأ النشاط يعود شيئا فشيئا الى الصادرات والتعاون والاستثمار. ومع ذلك، فإن الانتعاش الاقتصادي الكامل، والتغلب على الأثر المناوئ الذي خلفته الأزمة الاقتصادية لضمان التنمية المستدامة عملية مستمرة وطويلة الأجل، وتحد يتعين أن تواجهه بلدان المنطقة.

وقد اتخذت رابطة أمم جنوب شرقي آسيا خطوات جديدة الى الأمام. وقد دلت نجاح قماتها السادسة التي عقدت في هانوي في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٨،

الجديد، مقتنعين بأنها ستسهم في إنجازات جديدة وفي مزيد من التقدم وفي حسم الخلافات المعلقة بين الأمم.

ورغم أن الدول الأعضاء تضع آمالا كبيرة في الأمم المتحدة، فإنها تدرك أيضا أن فعاليتها تتوقف على المشاركة النشطة من جانبها جميعا.

وعندما نتأمل في الطريق الذي سلكناه في الماضي، نقدر الآن أكثر من أي وقت مضى دور الأمم المتحدة وقدرتها، وكذلك تعقيد وتماسك المشاكل المعروضة عليها. ونستطيع أن نؤكد من جديد أن الأمم المتحدة سوف تظل - عندما يتم إصلاحها على الصعيدين التنظيمي والمؤسسي وتعدل أهدافها - منظمة لا بديل لها. وتعد إلى الدورة الرابعة والخمسين للجمعية العامة ولاية كبرى: إتمام الاستعدادات اللازمة بما يمكن الأمم المتحدة من الدخول في مرحلة جديدة من تطورها.

واسمحوا لي أن أعرب من هذه المنصة عن ثقتنا العظيمة في قدرة الأمم المتحدة ودورها الخطير في النهوض بالسلام والأمن والتعاون والتنمية من أجل مستقبل أفضل للبشرية. وفي هذا الصدد تتعهد فييت نام بالعمل عن كثب مع الدول الأعضاء الأخرى بالمساهمة بنشاط في هذه القضية النبيلة، الأمم المتحدة.

الرئيس: والآن أعطي الكلمة إلى وزير خارجية كينيا، سعادة الأونرابل بونايا أدهي غودانا.

السيد غودانا (كينيا): اسمحوا لي أن أهنئكم، يا سيدي، باسم وفدي على انتخابكم رئيسا للجمعية العامة في دورتها الرابعة والخمسين. وفخر كينيا برؤيتكم تتراسون شؤون الجمعية العامة، التي ارتبطتم بها منذ زمن طويل، ينبع من روابطنا الثنائية الوثيقة والطويلة مع بلدكم العظيم.

وأنتهز هذه الفرصة لأسجل تقدير وفدي لسلفكم سعادة ديديير أوبرتي ممثل أوروغواي، على الطريقة القديرة التي ترأس بها أعمال الدورة الثالثة والخمسين.

ونحن نشني على السيد كوفي عنان للطريقة الفعالة والدؤوبة في مواصلته لإدارة شؤون هذه المنظمة ونشجعه على الاستمرار في خدمة المجتمع الدولي بإخلاصه للواجب بصورة مميزة ناكرة للذات. وستواصل كينيا دعم جهوده لزيادة تقوية المنظمة.

وترحب كينيا بحرارة بجمهوريتي كيريباسي وناورو ومملكة تونغا في أسرة الأمم.

وفيت نام، بوصفها عضوا في الأمم المتحدة والمجتمع الدولي، بذلت، وستظل تبذل، كل ما في وسعها للإسهام في عمل الإنسانية المشترك. ويتمثل موقف فييت نام الثابت، في اتباع سياسة خارجية سيادية تسعى إلى إضفاء طابع التنوع وتعددية الأطراف على العلاقات الخارجية، مع الاندماج على الصعيدين الإقليمي والعالمي. فهي ترغب في أن تكون صديقة لجميع أعضاء المجتمع الدولي الذين يناضلون من أجل السلام والاستقلال والتنمية. وفيت نام عضو نشط في رابطة أمم جنوب شرقي آسيا وفي منتدى التعاون الاقتصادي لدول آسيا والمحيط الهادئ، وهي تستعد للانضمام إلى منظمة التجارة العالمية في أقرب موعد ممكن.

وأنشطة فييت نام الدبلوماسية تركز على المنجزات التي سجلناها عبر السنوات الاثنتي عشرة الماضية في جهودنا من أجل التعمير الوطني وتصنيع بلدنا وتحديثه لتحقيق هدفنا، ألا وهو شعب غني ودولة قوية ومجتمع عادل ومتقدم. وقد أحرزنا معدلا مرتفعا للنمو الاقتصادي، وخفضنا معدل الفقر من ٣٠ في المائة في عام ١٩٩٢ إلى ١٥,٧ في المائة في نهاية عام ١٩٩٨، وأنشأنا أكثر من مليون وظيفة كل سنة. وهذه كلها براهين ملموسة على تنميتنا الاقتصادية والاجتماعية. وقد أسهمت الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة بالكثير في هذه الإنجازات، وهو ما تم الاعتراف به في مؤتمر استعراض التعاون بين فييت نام والهيئات الإنمائية في الأمم المتحدة، الذي عقد قبل عامين في هانوي. وفضلا عن ذلك، اضطلعت فييت نام، بوصفها عضوا في المجلس الاقتصادي والاجتماعي والمجلس التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان، بدور نشط في العمليات المشتركة التي يقوم بها المجتمع الدولي.

وفيت نام تقدر عالي التقدير الدور الذي تؤديه الأمم المتحدة اليوم، وستؤديه غدا، في الحياة الدولية. وسوف تقدم إسهامها في أنشطة المنظمة، وستنضم إلى سائر الأعضاء في إعادة بناء الأمم المتحدة وتجديدها، حتى تكون على مستوى توقعات الدول الأعضاء وشعوبها، وتلبي مطالب عصرنا.

إن الأمم المتحدة، خلال أكثر من خمسة عقود من وجودها بصفاتها أكبر هيئة دولية في العالم، أسهمت إسهامات جوهرية في تنمية الجنس البشري في جميع المجالات، وأنشأت إطارا قانونيا للعلاقات الدولية. وما حققته الأمم المتحدة حتى اليوم سنحمله معنا إلى القرن

وتواصل كينيا انشغالها بالحالة في الصومال. وبوصفنا جارة تشارك حدودا طولها ٢٠٠ كيلومتر مع الصومال، فإننا نشعر بالقلق من فقدان الاهتمام والدعم الدوليين لهذا البلد الحزين. وينبغي على المجتمع الدولي أن يستأنف اهتمامه ودعمه النشيطين للصومال من أجل غرس بعض تدابير الأمل للمستقبل في نفوس الشعب البريء في هذا البلد. ونحن نشعر بالامتنان للأدوار التي لعبتها منظمة الوحدة الأفريقية والأمم المتحدة ولا تزال تلعبها. وتستحق المبادرة التي كشف عنها رئيس الإيفاد ورئيس جيبوتي غويليه من هذه المنصة يوم ٢٢ أيلول/سبتمبر ١٩٩٩، أن ينظر فيها بجديّة.

وفي جهود دعم ومساعدة شعب الصومال، يجب احترام سلامة أراضي ذلك البلد. وينبغي أن ينظر إلى الكيانات الإقليمية التي ظهرت خلال هذه الفترة من تاريخ الصومال على أنها كتل بناء تقصد بها أن تؤدي في نهاية المطاف إلى حكومة وحدة وطنية. ولنا، نحن البلدان المجاورة وكذلك المجتمع الدولي، دور هام تلعبه في تسهيل العملية المؤدية إلى تسوية سلمية وشاملة للصراع. وينبغي ألا يتزعزع التزامنا المشترك بصومال موحدة.

وتبعا لتراث الضيافة الأفريقية وفرت كينيا دائما وطننا للأشخاص المشردين من البلدان المجاورة. ونتيجة لتدهور السلطة المركزية في الصومال، وجد عدد كبير من اللاجئين طريقه إلى بلدنا. ونحن فخورون أننا استطعنا مساعدتهم وحتى توطئتهم بعض منهم. ونحن ممتنون للدور الذي تلعبه مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين، وصندوق الأمم المتحدة للطفولة، ومنظمة الصحة العالمية وكثير غيرها، ممن قدمت مساعدات لا تقدر، ومن المستحيل بدونها أن تواجه حكومة كينيا وحدها الأزمة الإنسانية.

وقررت كينيا مؤخرا أن تحكم نقاط مراقبة الحدود مع الصومال. بيد أننا نبقى ملتزمين بتيسير العمليات الإنسانية الجارية والتي تستمر بطيران يومي كثير إلى الصومال من منطقتنا - وفي بعض الحالات عن طريق البر كذلك. وقد استطعنا القيام بذلك بتنسيق أعمالنا مع الوكالات الإنسانية والمنظمات ذات الصلة.

وتظل الأزمة في جمهورية الكونغو الديمقراطية تمثل قلقا كبيرا بالنسبة لنا لأنها تشكل تهديدا خطيرا ليس فقط لمنطقة البحيرات الكبرى وإنما أيضا لبقية قارتنا. ولهذا السبب تشترك كينيا في محاولات حسم النزاع ولا سيما في مراحل المبدئية المبكرة. ولا يزال عرض كينيا لاستضافة المناقشة الكونغولية الوطنية بشأن مستقبل البلد في نيروبي قائما.

إننا إذ نقرب من الألفية الجديدة، هناك حاجة لأن نفكر في ماضي عالمنا وحاضره ومستقبله. لقد تميز التاريخ التراكمي للبشرية خلال الألفية الحالية بكفاح العنصر البشري للتغلب على مختلف مشاكل الجوع والحرب والمرض. وعلى مدار الزمن يستثمر الإنسان على الدوام لتوفير المأوى وزيادة محو الأمية ومعالجة مختلف مشاكل التخلف. وشهد الجزء الأخير من هذه الألفية تغيرات سياسية واقتصادية واجتماعية ضخمة. وبينما كانت العبودية مقبولة في الماضي، فإن الحرية اليوم هي المعيار. وبينما كانت الطرق الفجة للإنتاج الاقتصادي مسيطرة، فإن تقنيات الإنتاج المبتكرة هي التي تسود اليوم. وبينما كان الجهل منتشرًا، فإن العلم والتكنولوجيا يحددان اليوم تقدم الإنسان. وبينما كانت حقوق الإنسان للشعوب غير معروفة، فهي تشكل اليوم جزءًا لا يتجزأ من البرنامج الدولي.

ولكن حتى ونحن نلاحظ التقدم الذي أحرز، فإن أهوال الفقر والتخلف تبقى حقيقة مؤلمة بالنسبة لمعظمنا. ونحن نؤمن بأن الفقر هو السبب الجذري للصراعات المستبدة بمختلف مناطق عالمنا، والذي يطلق معاناة ضخمة على البشرية - ولا سيما على النساء والأطفال.

ولا تزال قارتنا، أفريقيا، تعاني من أهوال الصراعات داخل الدول وفيما بينها. وهناك حاجة إلى معالجة قضية التكامل لدوري الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية. لقد أخذت البلدان الأفريقية المبادرات الخاصة بها لحل مختلف الصراعات الناشئة في القارة. وبالرغم من إحراز التقدم في بعض الحالات، ظلت كثير من الصراعات مستعصية على الحل مما صعب للبلدان المتأثرة أن تعيد توجيه جهودها ومواردها نحو التنمية الاقتصادية.

وفي المنطقة الخاصة بنا، مع أعضاء أخرى من السلطة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية (إيفاد)، فإن كينيا منهمة بالصراعات الدائرة في السودان والصومال. وعلى سبيل المثال فإن اللجنة الفرعية المعنية بعملية السلام في السودان تعمل بنشاط في البحث عن تسوية سلمية للصراع في جنوب السودان. وفي آخر اجتماع عقد في نيروبي في الفترة من ٩ إلى ٢٣ تموز/يوليه ١٩٩٩، اتفق أعضاء اللجنة الفرعية الوزارية للإيفاد على إنشاء أمانة لتسهيل المفاوضات المكثفة والمستمرة لحل هذا الصراع، وكرئيسة لهذه اللجنة الفرعية تشعر كينيا بالتفاؤل بأن يسهم هذا الترتيب الجديد إيجابيا في الوصول إلى تسوية تفاوضية. ونأمل أن نتمكن من الاعتماد على دعم جميع أعضاء المجتمع الدولي في العثور على حل لهذا الصراع الذي طال أجله.

أحد العناصر الجوهرية لإدارة العلاقات الدولية وفقا لما هو منصوص عليه في الميثاق.

إن لدينا تحفظات خطيرة على وجهة النظر الناشئة ومفادها أنه حتى ميثاق الأمم المتحدة ينص على ما يبرر عدم تدخل الأمم المتحدة. ونود أن نحذر من أنه لا بد من الموازنة بدقة بين هذا النهج والشواغل المشروعة إزاء السيادة الوطنية. وبصرف النظر عما يمكن قوله بشأن التدخل، تظل سيادة الدول تشكل الأساس الذي تستند إليه المحادثات الدبلوماسية. ويجب الاستناد في التقليل من شأن هذا المبدأ في حالات الطوارئ الإنسانية الخطيرة، إلى توافق عام في الآراء في الأمم المتحدة.

وبهذه الروح، دعمت كينيا دائما وشاركت في العديد من بعثات الأمم المتحدة لحفظ السلام في جميع أرجاء العالم. وسنواصل الإسهام بالأفراد كما أننا سنواصل بفعالية الاشتراك في أنشطة الأمم المتحدة لحفظ السلام. وينبغي أن يتقرر القيام بكل بعثات حفظ السلام بناء على ما ينص عليه ميثاق الأمم المتحدة، ومن ثم، فإننا نرحب باضطلاع الأمم المتحدة بالمسؤولية في كوسوفو، وهي ما اتخذت شكل بعثة الأمم المتحدة الإدارية المؤقتة في كوسوفو، ويجب أن نفضل كل ما يمكننا لدعم الجهود الرامية إلى عودة الأوضاع الطبيعية إلى كوسوفو. كما أننا نأمل أيضا في أن الروح التي سادت إنشاء وتمويل بعثة الأمم المتحدة الإدارية المؤقتة في كوسوفو، ستسود أيضا عمليات حفظ السلام في أفريقيا.

تولى الرئاسة نائب الرئيس السيد بوفار - كامون (كوت ديفوار).

وفيما يتعلق بالحالة في تيمور الشرقية، تشيد كينيا بإندونيسيا لأنها أذنت للمجتمع الدولي بإيفاد قوة متعددة الجنسيات حصلت على ولاية من الأمم المتحدة لكي تعيد النظام إلى تيمور الشرقية. وإننا نرحب ببيان السيد علي العباس، وزير خارجية إندونيسيا الذي لا لبس فيه، وهو ما أكد فيه من جديد أن حكومته مسؤولة عن تنفيذ الإرادة التي عبر عنها مؤخرا معظم سكان تيمور الشرقية فيما يتعلق بالسعي إلى مواجهة مصير جديد خارج الجمهورية الإندونيسية. ونأمل، كما أعرب عن أملي، وكما صدر عنه، أن يتم الانفصال بشكل مشرف وسلمي وودي.

وفيما تواصل سيراليون السير على طريق المصالحة الوطنية والسلم الحقيقي، نشجع الأمم المتحدة على أن تواصل التزامها وتعهداتها بهذا البلد. وإننا لنسجل من جديد تقديرنا لفريق الرصد التابع للجماعة الاقتصادية لدول

إننا لنشيد بالجهود الشخصية التي بذلها مؤخرا الرئيس شلوبا، رئيس زامبيا، في مجال التفاوض حول خطة للتسوية تسعى إلى التوصل إلى حل شامل للأزمة. وسنفضل كل ما في وسعنا لكي نكمل هذه الجهود كما نأمل أن يكون المجتمع الدولي على استعداد لأداء دوره المساند.

وفيما يواصل المجتمع الدولي الاضطلاع بدوره، تقع أساسا مسؤولية التوصل إلى تسوية نهائية وشاملة ودائمة للأزمة في جمهورية الكونغو الديمقراطية، على عاتق الشعب وقادته. وفي هذا الصدد، تحث كينيا كل الأطراف في اتفاق لوساكا على التذليل على التزامها بتنفيذه سواء نسا أو روحا في الوقت اللازم وبالشكل المناسب.

إننا لنعتقد بشدة أن الوقت قد حان لكي يتدخل مجلس الأمن بشكل فعال ويقدم دعما ملموسا لعملية السلام. وأفريقيا تتوقع أن تحظى عملية حفظ السلام في جمهورية الكونغو الديمقراطية بدعم مماثل لما تحظى به عمليات حفظ السلام في مناطق أخرى من العالم سواء من حيث النطاق أو المحتوى. ونعرف أن معظم الدول الأعضاء في مجلس الأمن قد قبلت هذا التحدي وأنها على استعداد لأن تضطلع بدورها.

ولا تزال الحالة في أنغولا تشكل مصدر إحباط كبيرا. وفي الواقع، أن استئناف القتال على مستوى لم يسبق له مثيل منذ التوقيع على بروتوكول لوساكا لا يبشر بالخير. وتشعر كينيا بخيبة أمل عميقة لكون سفيمبي، قائد الاتحاد الوطني من أجل الاستقلال الكامل لأنغولا (يونيتا)، لا يزال يتحدى بشكل صارخ الإرادة الجماعية للمجتمع الدولي. وإننا لندعوه إلى أن يوقف على الفور كل الأعمال القتالية ضد شعب أنغولا.

أما فيما يتعلق بالصراع على الحدود بين إثيوبيا وإريتريا، فإننا نلاحظ بارتياح أن المبادرات المشتركة بين منظمة الوحدة الأفريقية والأمم المتحدة والولايات المتحدة الرامية إلى تأمين التوصل إلى اتفاق نهائي بشأن طرائق تنفيذ الاتفاق الإطاري لمنظمة الوحدة الأفريقية لا تزال قائمة. وإننا لنناشد كلا الطرفين أن يمارسا أكبر قدر من ضبط النفس وأن يمتنعا عن استئناف القتال.

ووفقا لميثاق الأمم المتحدة، تقع على مجلس الأمن أساسا مسؤولية تحديد وجود أي تهديد للأمن والسلم الدوليين والتوصية بالتدابير اللازمة للتدخل. ولا يمكن التقليل من شأن هذه المسؤولية الأساسية. وفي مجال تنفيذ هذه المسؤولية، ينبغي أن نضع نصب أعيننا أن مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأعضاء يظل

التخفيف من عبء الدين، بشكل كلي وشامل ودون أن تؤدي إلى تآكل قدرة أفريقيا على جذب الاستثمارات في المستقبل. كما ينبغي أن يربط بينها وبين التنمية الاجتماعية والاقتصادية في هذه القارة في الأجل الطويل.

ومن بين المسائل الأخرى، التي تتطلب من المجتمع الدولي بذل جهود متضافرة مسألة القضاء على الفقر. وقد استحدثت كينيا بالفعل خطة للقضاء على الفقر حظيت ببعض التأييد ونأمل أن تجذب دعماً أكبر لكي يتاح لنا تحقيق هدف تحولنا إلى بلد صناعي جديد في موعد لا يتجاوز عام ٢٠٢٠. وهناك حاجة إلى اتخاذ إجراءات جريئة تكفل قيام الدول المتقدمة النمو بتنفيذ الالتزامات المتفق عليها في مجال استمرار تدفقات المساعدة الإنمائية الرسمية إلى البلدان النامية بنسبة ٠,٧ في المائة من إجمالي ناتجها القومي. وفي هذا الصدد، تؤيد كينيا اقتراح عقد مؤتمر دولي لتمويل التنمية في العام القادم.

وتظل الأمم المتحدة أملنا الوحيد في مجال ارتياد العملية الإنمائية. ومن ثم، فإن كل الدول الأعضاء ملتزمة بتأييد المنظمة لكي تنفذ ولايتها في مجال التنمية. وينبغي أن يعزز برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وغيره من الهيئات المتخصصة - من قبيل منظمة الأمم المتحدة للطفولة ومفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين، وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، ومركز الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية - لكي تتمكن كل هيئة من هذه الهيئات من الاضطلاع بدورها.

وتتطلع كينيا إلى انعقاد أول قمة لبلدان الجنوب في هافانا بكوبا في نيسان/أبريل من العام القادم. وسيشكل المؤتمر معلماً تاريخياً على طريق تعزيز التعاون فيما بين بلدان الجنوب. إن قمة بلدان الجنوب تتيح فرصة ذهبية على أعلى مستوى سياسي للدول الأعضاء في مجموعة الـ ٧٧ والصين لكي تتقاسم تجاربها وتوطد حسن نيتها السياسية ذات الأهمية الجوهرية لأغراض التعاون والتنمية الاقتصادية.

وتعلق كينيا أهمية كبرى على التعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية. ولهذا السبب، تسعى كينيا بنشاط إلى تحقيق التكامل الاقتصادي على الصعيدين الإقليمي ودون الإقليمي. فبالإضافة إلى السوق المشتركة لأفريقيا الجنوبية والشرقية، التي تضم ٢١ بلداً يبلغ تعدادها ٤٠٠ مليون نسمة، عقدنا العزم على أن نرفع على الصعيد دون الإقليمي، مستوى ترتيبات التعاون بين الدول الأفريقية الشرقية - والتي تشمل كينيا وأوغندا وتنزانيا - لكي تشكل

غرب أفريقيا لما قدمه من تضحية كبيرة في مجال دعم سعي شعوب سيراليون إلى تحقيق السلم والديمقراطية. ومن جانبنا، سنواصل دعم إخواننا وأخواتنا في هذا البلد. وتحقيقاً لهذا الهدف، أسهمنا بالفعل من خلال توفير الأفراد لبعثة مراقبي الأمم المتحدة في سيراليون.

ومما يشجع كينيا، التطورات الإيجابية التي حدثت مؤخراً في عملية السلام بالشرق الأوسط. إن استئناف الحوار المباشر بين دولة إسرائيل والسلطة الفلسطينية الوطنية، الذي أسفر عن الاتفاق على تنفيذ جوانب من اتفاقات واي، ليدلل على الفرص الهائلة التي يمكن أن تتيحها النية الحسنة السياسية. وإننا لنشجع المشتركين في هذه العملية على أن يواصلوا العمل على هذا المسار. كما نرحب بالموارد التي تشير إلى أن هناك مسارات أخرى في عملية سلام الشرق الأوسط تحظى باهتمام دقيق.

وعلى الجبهة الاقتصادية، يرى وفدي أن هناك صلة مباشرة بين التقدم البطيء في الجهود التي تبذلها أفريقيا من أجل التوصل إلى نمو اقتصادي مستدام، وعدم قيام المجتمع الدولي بتعبئة الموارد الكافية لأغراض التنمية، ومما زاد الوضع سوءاً، حالات الصراعات الداخلية وانتشار أمراض عديدة من بينها أمراض من قبيل الملاريا ومرض متلازمة نقص المناعة المكتسب، التي زادت بدورها تعقيداً، غلال الفقر والحرمان والبيئة الاقتصادية الخارجية غير المؤاتية.

إن وفدي ليرحب بمبادرة الدول الفقيرة الشديدة المديونية في اجتماع مجموعة الدول الـ ٨ المعقود في كولون بألمانيا. وما زال العبء الكاسح للدين الخارجي في البلدان النامية، وبخاصة البلدان الأفريقية الواقعة إلى جنوب الصحراء، يشكل عبءاً خطيراً تعترض سبيل جهودها الإنمائية. ورغم أننا نرحب بهذه المبادرة، نرى أنه ما زال هناك الكثير الذي ينبغي فعله. ونود أن توسع هذه المبادرة لكي تشمل المزيد من البلدان المديونة مع تقديم المساعدة إليها بشكل تدريجي، ومن المتوخى توفير أكبر مساعدة لأكثر البلدان مديونية. وبالإضافة إلى ذلك، ينبغي أن يؤخذ في الاعتبار أيضاً تعديل النصوص والشروط الحالية لهذه المبادرة لكي تتمكن بلدان مثل كينيا لا تشملها المبادرة بصيغتها المقترحة حالياً، من أن تشارك فيها دون أن يكون هناك احتمال أن تفقد إمكانية الحصول على القروض التي كانت ستوفر لها لو لم تكن هناك مبادرة. وتستند نصوص وشروط المبادرة إلى نهج متجزئ لن يسهم في تحقيق الهدف الشامل لإلغاء القيود. وينبغي أن تتخذ التدابير المتصلة بتقديم المساعدة في مجال

وترحب كينيا بالأهمية والإلحاح اللذين أولاهما المجتمع الدولي مؤخرا لمشكلة الألغام الأرضية المضادة للأفراد. لقد شاركنا بنشاط في المفاوضات التي أسفرت عن اتفاقية أوتواو بشأن الألغام الأرضية المضادة للأفراد. كما شاركنا في مؤتمر مابوتو للدول الأطراف في اتفاقية أوتواو. وقد وقعنا على اتفاقية أوتواو ونحن الآن بصدد عملية المصادقة عليها. أن توافق الآراء الدولي السائد بشأن حظر الألغام الأرضية ينبغي المحافظة عليه بغية تحقيق الهدف المتمثل في فرض حظر كامل على إنتاج واستعمال الألغام الأرضية المضادة للأفراد وإزالتها في نهاية المطاف. والتعاون الدولي ضروري في مجالات إزالة الألغام وإعادة التأهيل الجسدي للضحايا، بالإضافة إلى إعادة تأهيلهم الاجتماعي والاقتصادي ودمجهم في المجتمع.

وفي الوقت الذي نحتفل فيه بعقد الأمم المتحدة للقانون الدولي ترى كينيا أن اعتماد النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية يشكل أحد المعالم التاريخية في التطوير التدريجي للقانون الدولي. وقد شاركنا بنشاط في المفاوضات التي أدت إلى اعتماد النظام الأساسي في روما وأصبحنا الدولة الرابعة والثمانين التي توقع على هذا النظام، ونحن الآن بصدد المصادقة عليه.

ونرجو من اللجنة التحضيرية للمحكمة الجنائية الدولية أن تشرح بالتفصيل المسائل المتعلقة بما في ذلك عناصر الجريمة والنظام الداخلي بغية التوصل إلى توافق آراء مبكر حول النظام الداخلي وضمن قبوله على الصعيد العالمي. ونأمل أن تستكمل اللجنة التحضيرية عملها قبل الموعد النهائي في حزيران/يونيه ٢٠٠٠.

وكما ذكر الأمين العام ببلاغة، فإن إصلاح الأمم المتحدة عملية جارية وليس حادثا عابرا. وبغية جعل الأمم المتحدة منظمة أكثر شفافية ومسؤولية وديمقراطية، من الضروري أن يتوفر العزم الجماعي لدى جميع أعضائها. وينبغي أن تقاوم أية محاولة للتعامل مع عملية الإصلاح باعتبارها عملية تقليص، ولكن ينبغي أن تستتبع عملية الإصلاح إعادة الهيكلة لتتنسق على نحو أفضل مع التطورات الاقتصادية الضخمة التي تواجه عالمنا. وينبغي أن يقاس النجاح في الإصلاح على أساس قدرة المنظمة على تنفيذ البرامج وتعزيز الأمانة العامة والنهوض بتوجهها الاستراتيجي واستخدام عائد التنمية في تعزيز التطور الاجتماعي والاقتصادي في جميع البلدان. وفي هذا الصدد نرحب بتعيين الدكتور كلاوس توبزر مديرا عاما لمكتب الأمم المتحدة في نيروبي. وكينيا، كبلد مضيف لمقر الأمم المتحدة الوحيد في العالم النامي، لا تزال

جماعة أفريقية شرقية مكتملة - في نهاية هذا العام. وتتمثل رؤيتنا في إنشاء جماعة أفريقية شرقية تضم ٩٠ مليون نسمة تربط بينهم روابط طبيعية وتاريخية واجتماعية وثقافية لها هدف استثماري واحد، وهدف سياحي واحد، وسوق واحدة، وتعريفات خارجية مشتركة تتدفق إليها بحرية السلع والخدمات والأفراد.

تشعر كينيا بقلق كبير لزيادة الجرائم والمخدرات وعمليات غسيل الأموال والإرهاب من شبكات تتخطى الحدود الوطنية، والقصف المأساوي لسفارتي الولايات المتحدة الأمريكية في نيروبي ودار السلام في آب/أغسطس ١٩٩٨ لا يزال ماثلا في ذاكرتنا. وذلك الحادث، فضلا عن الهجمات الإرهابية التي حدثت مؤخرا في موسكو، عززت من عزمنا على العمل عن كثب مع المجتمع الدولي لمكافحة الإرهاب والقضاء عليه. وندعو إلى تضافر الجهود لاعتماد تدابير دولية فعالة للقضاء على الصلات الخطيرة المتزايدة بين الجماعات الإرهابية والمتاجرين بالمخدرات والعناصر الإجرامية المسلحة. ولتحقيق ذلك شاركت كينيا بنشاط في قمة منظمة الوحدة الأفريقية في الجزائر في تموز/يوليه ١٩٩٩، حيث اعتمدت الدول الأفريقية اتفاقية لمنع ومكافحة الإرهاب. ومن الواضح أن هناك الكثير الذي ينبغي أن نفعله. أننا نؤيد الاقتراح الذي يدعو إلى عقد مؤتمر دولي لمكافحة الإرهاب في العام المقبل.

تقع كينيا في قلب منطقة مضطربة. وانتشار الأسلحة الصغيرة غير المشروعة واستخدامها على نحو متزايد في أغراض إجرامية على أراضي كينيا، غالبا من قبل مجموعات تأتي من وراء حدودنا، يدفعنا إلى الحث على ضرورة التعاون الدولي العملي المستدام لوقف الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة. وفي هذا الصدد نعرب عن تأييدنا لعقد مؤتمر دولي بشأن الاتجار غير المشروع بالأسلحة من جميع جوانبه في عام ٢٠٠١.

وفي منطقتنا، تستضيف كينيا قبل نهاية هذا العام اجتماعا يتناول المشاكل المعقدة للأسلحة الصغيرة وآثارها على السلم والصراعات في منطقتنا. ونتطلع إلى أن نحظى بدعم وتعاون شركائنا في التنمية لضمان نجاح هذا المؤتمر.

وبشأن هذه المسألة، تود كينيا أن تفرق تفرقة واضحة بين الحقوق المشروعة للدول ذات السيادة في الدفاع عن نفسها ومن ثم في الحصول على الأسلحة لهذا الغرض، وبين الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة الذي تمارسه أطراف من غير الدول.

ثم رفعها نهائيا. كما نأمل أن ترفع قريبا الجزاءات المفروضة على ليبيا، التي علقت مؤخرا.

وفي الوقت الذي ندخل فيه القرن الحادي والعشرين، من الصعب أن نتصور عالما بدون أمم متحدة، ولنتأمل لحظة واحدة في عدد الأرواح التي أنقذتها المنظمة؛ والحريات الشخصية التي ينعم بها الآن كثير من البلدان والأفراد؛ والأمراض التي أمكن السيطرة عليها أو القضاء عليها: إن قائمة النجاحات التي تحققت لا نهاية لها. بيد أنه لا يزال أمامنا عمل كثير ينبغي القيام به. واقتراح الأمين العام بعقد جمعية أضية وقمة أضية كجزء لا يتجزأ من تلك الجمعية يوفر محفلا هامنا لجميعا لإعادة النظر في دور المنظمة ولتحديد مسارنا في الألفية القادمة. وسستطلع كينيا بدورها في هذا الصدد.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة لوزير خارجية أيرلندا السيد ديفيد أندروس.

السيد أندروس (أيرلندا) (تكلم بالانكليزية): سيدي، أود أن اهنيء معالي وزير خارجية نامبيا، بمناسبة انتخابه رئيسا للجمعية العامة في دورتها الرابعة والخمسين. إن خبراته، باعتباره الممثل الرئيسي للشعب النامبي في نيويورك أثناء كفاح بلاده من أجل الاستقلال، ودوره في قيادة نامبيا وضمها إلى أسرة الأمم ستساعده في توجيه العمل الهام لهذه الدورة.

ويتوجب علينا أن نوجه الشكر أيضا إلى وزير خارجية أوروغواي أوبيرتي على جهوده المتفانية في إدارة أعمال الجمعية العامة طوال فترة الـ ١٢ شهرا الماضية. وأود كذلك أن أرحب بحرارة بأعضائنا الثلاثة الجدد في الأمم المتحدة وهم مملكة تونغنا وجمهورية كيريباس، وجمهورية ناورو.

لقد كان من حظ حكومة بلادي أن تستضيف في شهر كانون الثاني/يناير من هذا العام زيارة قام بها الأمين العام كوفي عنان. وبما أنه أول أمين عام للأمم المتحدة قضى حياته الوظيفية في الخدمة المدنية الدولية، فإن التزامه الشخصي بالأمم المتحدة ومبادئها المؤسسية يتجلى في جهوده الرامية إلى تهيئة المنظمة لدخول الألفية الجديدة.

لقد تولت زميلتي وزيرة خارجية فنلندا هالونين عرض آراء الاتحاد الأوروبي تجاه التحديات الرئيسية التي تواجه المجتمع الدولي حاليا، وأيرلندا تعلن بطبيعة الحال مشاركتها في التأييد الكامل للملاحظات التي أبدتها الرئاسة الفنلندية الموقرة.

تشعر بقلق بالغ إزاء عدم استخدام المرافق الممتازة لخدمة المؤتمرات في مكتب الأمم المتحدة في نيروبي بقدر كاف. ويحتاج الأمر إلى خطة عملية تجعل مكتب نيروبي على نفس مستوى مكاتب الأمم المتحدة في جنيف وفيينا، وذلك بتوفير الموظفين والموارد اللازمة التي تمكن المكتب من أداء واجباته بفعالية.

ومن الضروري أن تنعكس التغييرات التي تجري في العلاقات الدولية على تركيبة مجلس الأمن وهيكله. أن مجلس الأمن هو الهيئة المفوضة من جميع أعضاء الأمم المتحدة لاتخاذ قرارات تنفيذية هامة بشأن مسائل السلم والأمن. ومن الضروري أن يكفل إصلاح مجلس الأمن توفر قدر أكبر من الخضوع للمحاسبة والديمقراطية بالإضافة إلى التمثيل المنصف. وينبغي المحافظة على الطبيعة العالمية والديمقراطية للأمم المتحدة، كما ينبغي الأخذ بالاصلاحيات التي تكفل التمثيل العادل لجميع المناطق الجغرافية الرئيسية في العالم.

لقد ساءت البلدان الإفريقية حجة قوية ومقنعة لحصولها على مقعدين على الأقل في العضوية الدائمة في مجلس الأمن. وتجربتنا الأخيرة كعضو غير دائم في مجلس الأمن زادتنا اقتناعا بالحاجة الملحة لإعادة تشكيل هذا الجهاز الهام حتى يمكن للبلدان النامية أن تضطلع بدورها الصحيح في صون السلم والأمن الدوليين.

وترى كينيا أن الجزاءات ينبغي ألا تفرض إلا وفقا للميثاق وبعد أن تستنفذ جميع السبل للتسوية السلمية للنزاعات بموجب الفصل السابع من الميثاق. وينبغي إجراء دراسة متعمقة لأثر الجزاءات على المدنيين القصير والطويل، خاصة بالنسبة للضحايا الأبرياء. وينبغي أن تحدد بوضوح أهداف الجزاءات. وينبغي أن ترفع الجزاءات حالما تتحقق الأهداف. وينبغي أن تفرض الجزاءات لوقت محدد وأن تحدد بوضوح الظروف التي يواجهها البلد أو الطرف الذي تفرض عليه الجزاءات، وأن يجري استعراض هذه الظروف على نحو دوري. أننا نرفض أي محاولة لفرض الجزاءات أو إطالة تطبيقها لأية أغراض أخرى تخالف الأهداف المحددة.

إن تطبيق الجزاءات تترتب عليه عادة آثار عميقة ليس فقط بالنسبة للبلدان المستهدفة ولكن أيضا بالنسبة للبلدان المجاورة والشركاء التجاريين الآخرين. ومن ثم ينبغي بذل الجهود لتنفيذ المادة ٥٠ من الميثاق التي تشير إلى دول ثالثة وذلك بإنشاء آلية أو صندوق لإغاثة تلك الدول. وفي هذا الصدد تحث كينيا على أن تراجع على نحو عاجل الجزاءات المفروضة على العراق بغية تعليقها

سلطات بموجب الميثاق، وينبغي تشجيعه على استخدامها بالكامل. ويعتبر تخويل الأمين العام المزيد من السلطات خطوة عملية ينبغي لنا كدول أعضاء أن نتخذها.

وينبغي لنا أن نغتنم الفرصة التي تتيحها جمعية الألفية في العام المقبل لنؤكد مجددا التزامنا بالأهداف والمبادئ المنصوص عليها في الميثاق بطريقة واقعية وعملية المنحى واستشرافية.

إننا يمكننا أن نتعلم، كما قال متحدثون سابقون، من الأزمة التي نشأت في تيمور الشرقية. وبوصفي ممثلا شخصيا لرئاسة الاتحاد الأوروبي، فقد شهدت بشكل مباشر عملية الاستطلاع الشعبي التي جرت يوم ٣٠ آب/أغسطس. وأود أن أشيد بوجه خاص بالعمل الممتاز الذي أنجزته بعثة الأمم المتحدة في تيمور الشرقية. لقد تعرضت هذه البعثة للانتقاد، وأنا أرفض ذلك الانتقاد. فقد رأيت أعمالها بعيني. وكانت البعثة مؤلفة من قوة غير مسلحة تكونت من رجال ونساء يتحلون بشجاعة فائقة. وكان من بين أفراد تلك المجموعة الشجاعة رجال ونساء من بلدي، وأنا أحييهم جميعا.

وتلتزم أيرلندا التزاما كاملا، إلى جانب شركائنا في الاتحاد الأوروبي، بجعل شعب تيمور الشرقية يتمتع بالاستقلال الذي اختاره بحرية. وتمت عملية الاستفتاء بشكل سلمي وبطريقة منصفة وحررة - وقد شهدناها بأنفسنا. وقد عبرت، حسب فهمي، عن آراء الشعب. ولكنها أعقبتها هجمات منظمة ووحشية على السكان. ونحن ندين تلك الفظائع بأقوى عبارات الإدانة. ولا بد من تقديم مقترفي الجرائم ضد الإنسانية إلى العدالة. وقد دعت مفوضة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان السيدة ماري روبنسون إلى تشكيل لجنة تحقيق دولية، وسنؤيد هذه الدعوة، كما أفهمها، تأييدا تاما بطبيعية الحال.

لو كان الذين سعوا إلى إحباط العملية السلمية التي بدأها الرئيس حيببي في كانون الثاني/يناير الماضي والإطاحة بها قد نجحوا لأنكروا الحقوق الديمقراطية لشعب تيمور الشرقية، ممما يشكل تحديا خطيرا جدا لمصداقية الأمم المتحدة وسلطتها. وأرحب بالعمل الحاسم الذي قام به مجلس الأمن والذي أدى إلى اتخاذ القرار ١٢٦٤ (١٩٩٩)، وإن كنت أشعر بأسف لأن هذا الإجراء لم يتخذ بسرعة أكبر. وأشيد أشادة مخلصه بكل من اشترك في هذا الإجراء، خصوصا أعضاء بعثة مجلس الأمن الذين ذهبوا إلى جاكرتا وديلي في ظروف بالغة الصعوبة. إنني

في هذه السنة تعرضت مسؤولية الأمم المتحدة في صون السلم والأمن الدوليين لاختبار صعب. ففي أفريقيا والبلقان ومؤخرا جدا في تيمور الشرقية شهدنا حالات اندلاع عنف دموي شريبر كان من الممكن تلافيها. وفي نفس الوقت، إزداد تواتر وحجم الكوارث الطبيعية، فضاعف الضغوط التي تواجه وكالات الإغاثة التي اتسع نشاطها بشكل مفرط. ويتعين علينا أن نتصدى للتحدي الذي بينه الأمين العام في خطاب يقدر زناد للفكر أدلى به في أوائل هذا الأسبوع - ونفكر من جديد في الكيفية التي تستجيب بها الأمم المتحدة والدول الأعضاء للآزمات السياسية والإنسانية وآزمات حقوق الإنسان التي تؤثر على معظم أنحاء العالم. فنحن جميعا يؤرق مضاجعنا العجز الجماعي عن منع الكوارث الإنسانية، بما في ذلك الإبادة الجماعية - وكذلك اندلاع الصراعات في مناطق كثيرة من العالم.

إن الحجج المؤيدة لاستراتيجيات الوقاية الأفضل غامرة. بل إن سياسة الوقاية الأكثر تكلفة تكون أرخص كثيرا، من ناحية الخسائر في الأرواح والموارد، من أرخص استخدام للقوة المسلحة. ومن غير المقبول ببساطة أن تترك الأمم المتحدة تعاني بشدة من نقص الموارد الحيوية اللازمة لمنع الصراعات. وعندما يفشل منع الصراعات تبرز أسئلة أساسية كثيرة تتصل بالقدرات اللازمة لإدارة الآزمات. ومن ذلك مثلا كيف يمكن للمجتمع الدولي أن يجد نفسه مرارا وتكرارا عاجزا عن اتخاذ إجراءات فعالة؟ كيف تمر مرور الكرام الأسئلة التي تثار حول كفاية الميثاق ذاته؟ أو هل أدت القيود التي تعرقل من فعالية المنظمة إلى البحث عن استجابة فعالة في جهات أخرى؟ ومن المشاركات حقا أننا نواجه بهذه المعضلة في عالم يتمتع بقدرات تكافلية وتكنولوجية غير مسبوقه.

لقد وصف الميثاق، بإنصاف على ما أظن، بأنه "وثيقة حية". وأعتقد أن هذا الوصف يوفر مفتاح الحل لمعضلتنا تلك. أننا لم نستخدم بشكل كافة الامكانيات الموجودة بالفعل في إطار الميثاق، ليس فقط في مجال السلم والأمن، بل أيضا في الميدانين الاجتماعي والاقتصادي. وأقترح أن نقوم بإمعان النظر في أحكام الميثاق ونستخدمها بشكل ابداعي. وقد يبسر هذا إعادة تنشيط الأمم المتحدة وإدخال روح جديدة للمقصد وبعث دينامية جديدة فيها.

وأعتقد أننا ينبغي لنا بالمثل أن ننظر لنرى الكيفية التي يمكننا بها أن ندعم الأمين العام في اضطلاع بمهامه الجسام. إن تقريره عن أعمال المنظمة حلل بدقة التحديات القائمة، وأوضح بصدق ما ينبغي عمله. أن لديه

على البلدان النامية، وعلى وجه الخصوص البلدان الفقيرة المثقلة بالديون، فإن خدمة هذه الديون تحرم العديد من هذه الدول من مواردها النادرة، وهي موارد مطلوبة للوفاء بأهم الاحتياجات الإنسانية الأساسية، وبعض الدفعات التي تمثل تسديدا للديون المترتبة على بعض هذه البلدان ليست سوى دفعات مشيئة.

وإن إطلاق المبادرة المشتركة بين البنك الدولي وصندوق النقد الدولي بشأن البلدان الفقيرة المثقلة بالديون قبل عامين قد بعث الأمل في إمكانية القيام بعمل ملموس في نهاية المطاف لتخفيف أزمة الديون، وعلى وجه الخصوص العبء الضخم والمتزايد للديون المتعددة الأطراف. ولقد أحرز بعض التقدم، ولكن، مما يدعو للأسف مرة أخرى، إن طبيعة عمل هذه المؤسسات - ولا أقول ذلك من قبيل النقد المتشدد - تتصف بالبطء. وهذا هو السبب في أنه لم يستفد من المبادرة سوى القليل جدا من البلدان الموجهة إليها. ونحن نحتاج إلى توسيعها لتشمل عددا أكبر من البلدان، مع المزيد من المرونة، وربما بعض الخيال.

وتود أيرلندا أن ترى إقامة أقوى رابطة بين تخفيف عبء الديون وتخفيف حدة الفقر. فإن أشد الناس فقرا وأكثرهم تهيمشا يتحملون معظم العبء. وقد شاهدت ذلك في زيارات قمت بها مؤخرا إلى عدد من هذه البلدان في أفريقيا. ونحن ندرك الاهتمام الدولي القوي بديون الدول الفقيرة، بما في ذلك المطالب الملحة لإعفاء الديون. وقد قررت الحكومة الأيرلندية في السنة الماضية أن توجه بعض الموارد نحو التخفيف من عبء الديون على الصعيدين الثنائي والمتعدد الأطراف معا، وأن تجعل ذلك جزءا من استراتيجيتها التعاونية الإنمائية الشاملة. وإن الهدف المتمثل في تخفيف حدة الفقر، الذي يشكل محور التركيز في هذه الاستراتيجية، لا يمكن تحقيقه بدون عمل دولي متضافر لإيقاف استنزاف الموارد الناتج عن هذا العبء.

وتعرب أيرلندا عن أسفها للتدني في تدفقات المساعدة الإنمائية الرسمية إلى ما لا يمكن وصفه إلا بالتدني التاريخي. وهذه الحالة يجب عكس مسارها. والدول النامية، ولا سيما الأفقر من بينها، تحتاج إلى التضامن الدولي اليوم أكثر من أي وقت مضى.

والدورة الاستثنائية المقبلة بشأن الدول الجزرية الصغيرة النامية تمثل فرصة هامة لتركيز الاهتمام الدولي على بلدان تقيم أيرلندا علاقة طبيعية وثيقة معها. فهذه البلدان، نظرا لبعدها من الأسواق الرئيسية ولضعفها

أشيد بهم جميعا. وينبغي الآن أن تنفذ جميع أحكام قرار مجلس الأمن ١٢٦٤ (١٩٩٩) بالكامل وتلك جوانبها، كما تقول وعلى نحو ما هو مطلوب.

ونؤيد بالكامل نشر القوة الدولية لتيمور الشرقية تحت قيادة استراليا. وأيرلندا من بين المساهمين في هذه القوة.

إننا نواجه كارثة إنسانية في كل من تيمور الشرقية والغربية. ولا بد من السماح لكل لاجئي تيمور الشرقية، حيثما وجدوا، بالعودة إلى ديارهم. إن الاستجابة التي تلقاها هذه الأزمة حاليا ستقطع شوطا ما في طريق استعادة هذه المنظمة لمصداقيتها وسلطتها في وقت تشدد فيه الحاجة إلى استعادة هذه المصداقية وتلك السلطة. ونحن في أيرلندا سنواصل بكل السبل المتاحة لنا دعم عمل الأمم المتحدة، وبطبيعة الحال الوكالات الإنسانية الدولية في تيمور الشرقية.

كما تتجلى المعضلة التي وصفتها من قبل بوضوح في الاستجابة للآزمات الموجودة في أجزاء كثيرة من إفريقيا، كما عرضها عدد كبير من المتكلمين الآخرين، وخصوصا المتكلم السابق زميلي غودانا وزير خارجية كينيا. لقد كانت هذه الاستجابة في الماضي غير كافية على الإطلاق. وأدى ذلك بدوره إلى المزيد من الصراعات والمعاناة الإنسانية والإهمال على نطاق أكبر.

وأرحب بالخطوات التي اتخذت مؤخرا في اتجاه المصالحة الوطنية في عدد من البلدان الإفريقية بما في ذلك البلدان اللذان ذكرهما المتكلم السابق وهما سيراليون وجمهورية الكونغو الديمقراطية. وأدت الدبلوماسية المتروية والتصميم الذي أبداه القادة الأفريقيون فرادى إلى إرساء الأساس لحسم عدد من الصراعات الحديثة. وقد تلقينا تذكيرا جاء في الوقت المناسب من الرئيس شيلوبا، رئيس زمبابوي، قبل بضعة أيام في بيانه الممتاز الذي أدلى به أمام مجلس الأمن. ولكن هذه الجهود تستحق وتتطلب الدعم والالتزام من المجتمع الدولي. وقد حدد تقرير الأمين العام عن منع الصراع في أفريقيا أهدافا ومقترحات واضحة بشأن تعزيز السلام الدائم والتنمية المستدامة في أفريقيا، ويجب علينا جميعا أن نكمل إحراز تقدم حقيقي في هذه المسائل.

إن البلدان الخارجة من حالات الصراع على وجه الخصوص تحتاج إلى إعادة بناء حياة مواطنيها ووسائل عيشهم. فالعديد من هذه البلدان من أفقر الدول الأعضاء. وفي هذا السياق، أود أن أسلط الضوء على عبء الديون

الديمقراطية والاستقرار في جميع أنحاء القارة الأوروبية. وسنسعى إلى تعزيز التعاون بين المجلس الأوروبي والأمم المتحدة في مجالات المصالح المشتركة.

إن شبح الأسلحة النووية يخيم علينا جميعا ونحن ندخل الألفية الجديدة. ولم يعد ممكنا أن نظل راضين عن عدم إحراز تقدم صوب القضاء المبكر على ترسانات الأسلحة النووية. والخطوات المحدودة التي اتخذت حتى الآن - والتي نرحب بها - لا ترقى إلى كونها عملية تعتزم القضاء على تلك الأسلحة.

وإذ نعتزم التوصل إلى توافق جديد في الآراء على المضي قدما، فقد أطلقت أنا وزملائي ممثلو البرازيل وجنوب أفريقيا وسلوفينيا والسويد ومصر والمكسيك ونيوزيلندا مبادرة سميت "نحو عالم خال من الأسلحة النووية: الحاجة إلى خطة جديدة".

وباتخاذ قرار يتعلق بالخطة الجديدة في الجمعية العامة، طالب المجتمع الدولي بتصور واضح لإنهاء عصر الأسلحة النووية.

واقتراب موعد انعقاد المؤتمر الاستعراضي لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، ٢٠٠٠ يؤكد على ضرورة إحداث تغيير أساسي في النهج المتبع. فنحن نحتاج إلى التزام جديد من جانب الدول الحائزة للأسلحة النووية. وهذا من شأنه أن يجعل القضاء على هذه الأسلحة هدفا عاجلا بدلا من أن يكون هدفا آجلا.

وقد كان لي الشرف في وقت سابق من هذه السنة أن أشارك في أول اجتماع عقدته الدول الأطراف في اتفاقية أوتاوا، في مابوتو. وإن التوصل إلى الحظر العالمي على الألغام الأرضية هو بالطبع، واحد من أروع الإنجازات في عصرنا. وأحيي في هذا الشأن قيادة كندا التي عملت مع الحكومات المصممة، ومن بينها حكومة بلدي، وبالتعاون مع المنظمات غير الحكومية. وذلك أوضح دليل على ما يمكن أن يتحقق عندما تتوفر الإرادة السياسية.

ويجب علينا الآن التصدي لانتشار الأسلحة الصغيرة والنتائج المترتبة عليه بالنسبة للسكان المدنيين في الصراع المسلح. وهذا الاتجار بالأسلحة عمل منحط ويتصف في العديد من الحالات بعدم المسؤولية تماما وبصورة مطلقة؛ وسماسته لا يعرفون للأخلاق معنى. ويجب علينا أن نضاعف جهودنا للتصدي لجانب العرض والطلب معا لهذا التهديد لأمن المدنيين الذي بلغ أبعادا هائلة.

ونحن في أيرلندا فخورون بإسهامنا في السلام العالمي من خلال حفظ السلام. فقبل أقل من عام فقط

الإيكولوجي، تواجه التحدي المزدوج المتمثل في العولمة وتغير المناخ. وتدرك أيرلندا الحالة الفريدة لتلك البلدان وتدعم المزيد من العمل بشأن إعداد مؤشر يعكس وضعها.

وينبغي للدورة الاستثنائية أن تعطي زخما متجددا لبرنامج عمل بربادوس - وهو برنامج أتوجه إليه بالتحية - ولا بد للدول الجزرية الصغيرة، ولا سيما أفقرها، ألا تمنى بالمزيد من التهميش. ونحن من جانبنا نركز تركيزا جديدا على الدول الجزرية الصغيرة النامية في برنامجنا للمعونة المتعددة الأطراف. ونعمل أيضا مع شركائنا في الاتحاد الأوروبي والبلدان الأفريقية وبلدان البحر الكاريبي والمحيط الهادئ في سبيل التوصل إلى اختتام ناجح - اختتام عادل ومنصف - لمفاوضات ما بعد لومي.

وتشكل آفة الاتجار بالمخدرات مشكلة عالمية تؤثر علينا جميعا. وتلتزم أيرلندا التزاما كاملا بمكافحة المخدرات وبدعم جهود تلك البلدان التي تضررت بالفعل من هذا الاتجار البشع.

والاحترام التام لحقوق الإنسان له أهمية أساسية في سبيل تحقيق جميع أهدافنا الأخرى. وبينما تقترب هذه الألفية من نهايتها، فإن سلسلة من أشد الانتهاكات همجية لحقوق الإنسان في البوسنة والهرسك ورواندا وكوسوفو والآن في تيمور الشرقية تقف شواهد على عدم إنسانيتنا تجاه بعضنا البعض.

وقد قدم الأمين العام تقريرا قويا (S/1999/957) إلى مجلس الأمن بشأن حماية المدنيين في الصراع المسلح. ويجب علينا أن نتناول في منتهى السرعة والجدية توصيات الأمين العام الرامية، على حد تعبيره، إلى تهيئة "مناخ من الامتثال" للمعايير الدولية لحقوق الإنسان والمعايير الإنسانية، مثلما تنص عليه. وركز الأمين العام تركيزا شديدا بحق على ضرورة تعزيز الجهود الرامية إلى منع الصراع. وتتيح لنا توصياته فرصة لتجديد التعهدات التي التزمنا بها في السنة الماضية بمناسبة الذكرى الخمسين للإعلان العالمي لحقوق الإنسان.

ومن الضروري أن يدخل النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية حيز النفاذ بأسرع ما يكون. وإن إنشاء آلية عالمية للإنفاذ تتصدى للإفلات من العقاب يمكن أن يكون أيضا رادعا لارتكاب الإبادة الجماعية والجرائم ضد الإنسانية التي ذكرت بعضها للتو.

وستتولى أيرلندا عما قريب رئاسة لجنة الوزراء في المجلس الأوروبي، وهي محفل سياسي هام لتعزيز القيم

تنفيذه غالبا ما يكون هو الأكثر صعوبة. ويخالفني الكثير من الشك في أن هناك في أيرلندا من يتوقع أن يكون المسار المقبل ممهدا ومستقيما. وعلى الرغم من إحراز تقدم كبير، فما زالت الإحباطات مستمرة، وكذلك العقبات بطبيعة الحال. ولست أسعى إلى التقليل من حجم المشاكل التي نواجهها. ولكن ما زال هناك الكثير مما هو قيم ومشجع.

والحق أن السلام الذي توصلنا إليه ما زال ناقصا، وليس هناك مستوى من العنف يمكن قبوله أو احتماله. وقد بلغ التوتر القائم بين الطائفتين في بعض الأماكن من الشدة حدا يبعث على القلق. ولكن أيرلندا الشمالية بصفة عامة، قد أصبحت الآن أكثر سلما من أي وقت مضى في الجيل الماضي. وأصبحت العلاقات بين جزأي أيرلندا، وبين بريطانيا وأيرلندا أوثق وأكثر استرخاء عما كانت عليه من قبل. وكلما امتد بها الزمن كلما أصبح السلام هو القاعدة. والشعب يستحق السلام على الدوام. وفي اعتقادي أنه قد وصل الآن إلى مرحلة يتوقع فيها السلام. وأنا واثق من أن أي محاولة للعودة إلى العنف الذي ساد في الماضي بكل أبعاده لن تلقى أي دعم له قيمة أو لن تدوم لزمان طويل. فلقد قطعنا منعطفنا لا رجعة عنه.

وخلال السنة الماضية، أنجز الكثير من العمل البناء لنخطو بالاتفاق قدما إلى الأمام. فأحكامه المتعلقة بحقوق الإنسان والمساواة، على سبيل المثال، يجري تطبيقها على نحو ملموس وكذلك الإجراءات المتعلقة بتعزيز المساواة الثقافية والمصالحة ومساعدة ضحايا العنف. واللجنة المستقلة التي شكلت بموجب الاتفاق من أجل إعداد توصيات للبدء بوضع إدارة جديدة في أيرلندا الشمالية وضعت مؤخرا تقريرا ممتازا ومتعمقا بشأن هذه المسألة الحساسة والهامة للغاية. وتطلع الحكومة الأيرلندية إلى أن نقوم بدورها في تنفيذها.

وفضلا عن ذلك، فقد اكملت الحكومات المحلية والأحزاب في الشمال جميع الأعمال الفنية التحضيرية الضرورية لإقامة المؤسسات السياسية الجديدة المتوخاة في الاتفاق. ومن ثم يمكننا أن نتفهموا، مدى ما نشعر به من خيبة أمل إزاء عدم إمكان إقامة تلك المؤسسات السياسية فعلا حتى الآن. وفي حين يقوم خلاف بين بعض الأحزاب السياسية بشأن الصلة المحددة بين تشكيل سلطة تنفيذية شاملة في أيرلندا الشمالية وبين تجريد الأطراف شبه العسكرية من أسلحتها، فليس هناك خلاف في الرأي بشأن استصواب كلا الهدفين، إلا أن الريبة وعدم الثقة المتبادلين ما برحا مستمرين، تصحبهما شكوك بشأن النوايا المستقبلية.

أصبحت أيرلندا مشاركا كاملا في نظام الترتيبات الاحتياطية للأمم المتحدة. ونساهم حاليا في ثمان من عمليات حفظ السلام، بما يزيد عن ٧٠٠ فرد في الميدان. وأكبر التزام لنا هو في قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان المرابطة في جنوب لبنان. ولم تكن خدمتنا بطبيعة الحال بلا ثمن. فقد دفع حتى الآن ٧٨ من حفظة السلام الأيرلنديين أعلى ثمن في خدمة الأمم المتحدة.

وإن الطبيعة المتغيرة والمتزايدة التعقيد لحفظ السلام أصبحت تشمل مهام إضافية، مثل المساعدة الإنسانية، وحماية حقوق الإنسان وعمل الشرطة المدنية، ومن خلال مشاركتنا في القوات المتعددة الجنسيات العاملة بموجب إذن من الأمم المتحدة في كوسوفو، وعمما قريب في تيمور الشرقية، تكون أيرلندا تضطلع فعلا بدورها في هذه الترتيبات. وسيظل التزامنا تجاه عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام، كما هو دائما، قويا وثابتا ومخلصا.

وسأختتم كلمتي بعرض خلاصة موجزة للحالة في أيرلندا الشمالية. فقد أشار عدد من المتكلمين إلى عملية السلام في أيرلندا الشمالية أثناء مشاركتهم في هذه الدورة للجمعية العامة، وإنني لأقدر عميق التقدير ما أبدوه من ملاحظات في هذا الصدد. والحق أن دعمهم، بل ودعم الدول كافة في الأمم المتحدة، هو موضع تقدير بالغ.

وأنتقل الآن إلى الحالة الناشئة في ذلك الجزء المبتلى من بلدي أيرلندا الشمالية. عندما تكلمت هنا في العام الماضي، شرفني أن أكون أول وزير أمكنه أن يعلن التوصل إلى تسوية سياسية شاملة تستند إلى قاعدة عريضة، ألا وهي اتفاق الجمعة العظيمة في نيسان/أبريل ١٩٩٨. فقد تم التوصل إلى الاتفاق من جانب الحكومتين البريطانية والأيرلندية فضلا عن ثمانية أحزاب سياسية في أيرلندا الشمالية في أعقاب مفاوضات مكثفة قاربت العاميين. وبعد ذلك أقر شعب الجزيرة الاتفاق بالأغلبية الحاسمة في الاستفتاءين اللذين أجريا في الشمال والجنوب على السواء. وبلغ متوسط مؤيدي إحلال السلام الدائم في جزيرة أيرلندا واتفاق الجمعة العظيمة في شطري الجزيرة نسبة ٧٢ في المائة. وكما قلت، فقد أقر شعب الجزيرة الاتفاق بالأغلبية الحاسمة في سياق الاستفتاءين اللذين أجريا في الشمال والجنوب واللذين تكلمت عنهما للتو. ولا يغطي الاتفاق المسائل الدستورية والمؤسسات السياسية فحسب، بل يتناول أيضا طائفة عريضة من المسائل الأخرى الضرورية لتسوية الصراع والنهوض بمجتمع يستند إلى الإنصاف والعدل.

ونعلم جميعا، نحن المجتمعين هنا، غالبا من التجربة المباشرة، أنه بالرغم من صعوبة التوصل إلى اتفاق، فإن

وفي جميع أنحاء العالم باستطاعتنا أن نشهد النتائج الأساسية التي تترتب على الهيمنة والاستبعاد. ويمكن لمستقبل أيرلندا أن يصبح مختلفا بصورة جذرية، وينبغي له أن يكون كذلك، وفي اعتقادي أنه سيكون كذلك. ولهذا فإن مهمة تنفيذ الاتفاق ينبغي أن تستكمل الآن، وألا تترك لجيل آخر.

وفي الختام، فإننا ندرك أننا نحفظ بتأييد المجتمع الدولي وتضامنه معنا ونحن نمضي قدما إلى الأمام. وفي هذا الصدد، أود أن أحيي بصفة خاصة الدور الذي تقوم به الولايات المتحدة، وبطبيعة الحال، الرئيس بيل كلينتون، الذي يقف إلى جانبنا بثبات أثناء العملية التاريخية التي ننخرط فيها. وكما هو الحال دائما، فإننا نشعر بالامتنان العميق للتشجيع الذي ننتلقاه من جميع أصدقائنا والذي كان وسيظل ذا أهمية هائلة بالنسبة لنا.

وكما استفدنا من الدعم الذي يقدمه المجتمع الدولي، أود بالمقابل أن أعرب عن التزام أيرلندا المستمر بتنفيذ أهداف ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالفرنسية): المتكلم التالي هو وزير الشؤون الخارجية والتعاون في جمهورية بنن، السيد كولاولي إدجي.

السيد إدجي (بنن) (تكلم بالفرنسية): أود وأنا أتكلم بالنيابة عن وفد جمهورية بنن، أن أعرب قبل كل شيء عن تهانتي القلبية لجميع أعضاء مكتب الدورة الرابعة والخمسين للجمعية العامة. كما أود أن أعرب عن ارتياحي لرؤية وزير خارجية ناميبيا، السيد ثيو - بن غورياب، وهو يترأس الجمعية في هذه الدورة، وهي آخر دورة في هذا القرن وفي نهاية الألفية.

وفي الوقت الذي يطلب إلى الأمم المتحدة، أكثر من أي وقت مضى، أن تتصرف لصالح السلام ورفاه البشرية، فإن بنن تفخر إذ ترى ممثلا لأفريقيا يشغل هذا المنصب الهام. وأود أن أؤكد له كامل تعاون وفدي وتأبيده، لأن المنظمة سوف تقطع برئاسته المتنورة شوطا بعيدا إلى القرن الحادي والعشرين. ونرى في تلك المصادفة المرموقة والتي تستحق التهنية تأكيدا محددًا لنجاح المناقشات الهامة التي سنجرها وعلامة أمل في أن تكون القرارات التي تتخذ موجهة لأعمالنا في سبيل كفالة أن يكون القرن القادم قرن سلام وتقدم وتنمية للقارة الأفريقية بوجه خاص.

واسمحوا لي في هذه المرحلة أن أشيد بالسيد ديدييه أوبرتي، وزير خارجية أوروغواي للعمل الممتاز

وفي ظل القيادة المتفانية والملتزمة لرئيس وزراء جمهورية أيرلندا، كرس - رئيس وزراءنا السيد بيرتي أهيرن - ورئيس الوزراء البريطاني، السيد بليز، والحكومتان الأيرلندية والبريطانية وجميع الأحزاب، طاقات هائلة لمهمة السعي من أجل التوصل إلى طريق مقبول يفرضي إلى التقدم. ولكن على الرغم من إحراز بعض التقدم، فإننا لم ننجح حتى الآن في اجتياز هذه الهوة بالذات. ولهذا دعونا السناتور جورج ميتشل من الولايات المتحدة، الذي شارك بما يتمتع به من مهارة وحكمة في المحادثات التي أدت إلى اتفاق الجمعة العظيمة ذاته، لكي يعمل على تيسير عملية استعراض الحالة. ويجري الآن القيام بذلك. ولا يوجد سبب وجيه يبرر فشله. ولا أستطيع أن أصدق أن فشل العملية في صالح أي طرف.

ويشكل المخطط المؤسسي المرسوم في الاتفاق والذي أقره الشعب، الأساس المعقول الوحيد لإقامة سلام دائم ومصالحة من خلال شراكة عملية وجهود مشترك. ولا نتصور أن هناك عملا آخر يصلح أن يكون بديلا من ذلك. ومهما كانت الصعوبات في المدى القريب، فلن تكف الحكومة الأيرلندية، بالتعاون المستمر مع الحكومة البريطانية، عن العمل من أجل تنفيذ الاتفاق.

وليس مفاجئا لنا أن يؤدي الجمود الذي حل في الشهور الماضية إلى الشعور بشيء من الريبة، بل في الواقع بخيبة أمل. ولكنني مقتنع بأن طائفتي الاتحاديين والوطنيين كليهما ما زال لديهما مخزون هائل من التأييد للاتفاق، شريطة أن تثق كل منهما في أن جميع الجوانب سوف تنفذ بالكامل. والشعب مستعد للاقتناع إذا ما عرضت عليه تسوية مقنعة. ولهذا يتعين على جميع الممثلين السياسيين أن يكونوا كرماء وخلاقين، وأن يكونوا على استعداد لأن يمنحوا القيادة لجماهيرهم في الوقت الذي يمدون فيه أيديهم للآخرين، لا عن تهور، وإنما عن شجاعة وشرف.

وإنني مقتنع بأنه لا عودة إلى ماضيها الذي كان مؤلما في أحيان كثيرة. ولكن تحقيق إمكانات المستقبل كاملة لن يصبح ممكنا إلا إذا نفذ اتفاق الجمعة العظيمة بكليته. فالاتفاق يطرح رؤيا جسورة وكريمة للتسامح والشراكة بين الذين يتشاطرون العيش في جزيرة أيرلندا. وهو يطرح، فضلا عن ذلك، إطار عمل يمكن من خلاله تسوية الخلافات العميقة دون إكراه وعلى أساس التراضي والذين ينتمون منا إلى تقاليد الوطنيين الأيرلنديين يقدرتون تقاليد الاتحاديين. وقد استطعنا أن نتفهم ونعزز ونحترم أصالة تلك التقاليد وسلامتها بطبيعة الحال. إن تنوع الثقافات والهويات الذي جعل من أيرلندا ما هي عليه في الواقع هو عنصر حيوي لا بديل عنه.

المسؤولية عن ترجمة هذه الأقوال إلى واقع، يوما بعد يوم. فبوسعنا أن نقهر الفقر.

والمجتمع الدولي في وضع يتيح له إنهاء الأعمال القتالية والفظاعة التي زاد انتشارها مؤخرا في جميع القارات. وتحقيقا لتلك الغاية لا بد من أن تستمر عملية التنسيق وإعادة الهيكلة وإعلاء الديمقراطية في المنظمة العالمية، وهي العملية التي بدئت بتفويض من الأمين العام، حتى تتعزز فعاليتها في تنفيذ المهام العاجلة التي ستواجهها في بداية الألفية الثالثة.

وبنن تعيش في سلام داخل حدودها، مع جيرانها ومع المجتمع الدولي بأسره. ولكن ما يشغلنا بصورة خطيرة هو الصراعات المخيفة التي تظل تحتاح القارة وتزعزع استقرارها.

ونحن مستعدون لدعم الجهود التي تبذلها أفريقيا نفسها والجهود التي تبذلها الدول الكبرى في سياق منع الصراعات وتسويتها وإدارتها إدارة مستدامة.

وأود هنا أن أشيد بمنظمة الوحدة الأفريقية وبعض المنظمات دون الإقليمية كالجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي، لمبادراتها الجسورة الرامية إلى إحلال السلام والأمن في أفريقيا.

ولست أرغب في نسيان أو التقليل إلى أدنى حد من قيمة إسهام البلدان الأخرى، ولكني أود بوجه خاص أن أشيد هنا بالتضحيات الهائلة لشعوب غرب أفريقيا وخصوصا شعب نيجيريا، في سياق فريق الرصد التابع للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، بغية مساعدة منطقة غرب أفريقيا دون الإقليمية على وضع حد للحرب وعدم الأمن اللذين يعوقان التنمية والتقدم الاقتصادي.

وأود أيضا أن أرحب بالقرارات الجسورة التي اعتمدها رؤساء الدول في مؤتمر قمة منظمة الوحدة الأفريقية المعقودة في الجزائر، وبمبادرات المنظمات دون الإقليمية في غرب أفريقيا ومنطقة البحيرات الكبرى، التي تشهد على التصميم السياسي المعزز على عكس مسار الأحداث إلى اتجاه إيجابي وبناء. فهذه المساعي تستحق الإدامة والتعزيز بالتضامن الدولي.

ويأتي مثال كوسوفو ليذكرنا بالأهمية البالغة لاتخاذ إجراء فوري وحاسم من جانب المجتمع الدولي بغية استعادة السلام وصونه. والأحداث المحزنة في تيمور الشرقية مثال صارخ آخر على ذلك.

الذي أداه في خدمة المنظمة طوال الدورة الثالثة والخمسين للجمعية العامة. وأود أيضا أن أشيد بالإشادة الرفيعة التي يستحقها أخونا، السيد كوفي عنان، الأمين العام للأمم المتحدة لتفانيه المطلق منذ انتخابه وللنجاح الذي لا ينكر والذي أحرزه للأمم المتحدة في ظروف صعبة بشكل خاص.

وأود هنا أن أعيد تأكيد كامل تأييد وثقة حكومة بنن ونحن ننشد الهدف الرفيع والمشروع المتمثل في تزويد الأمم المتحدة بسبل مواجهة التحديات التي تنتظرنا على أبواب القرن الأول من الألفية الجديدة.

وأود أيضا أن أعرب عن التهنئة والترحيب الحار للدول الأعضاء الثلاث الجديدة في الأمم المتحدة - جمهورية كيريباس وجمهورية ناورو ومملكة تونغا.

إن هذه الدورة للجمعية العامة تبدأ في وقت هام بشكل خاص في تاريخ البشرية، لأن المجتمع الدولي، بعد قرن من الأفعال والأحداث المضممة بكل أنواع العواقب، يتأهب للتحرك قدما إلى قلب القرن الأول من ألفية جديدة. ونحن الذين حظينا بمشاهدة هذا الانتقال التاريخي ذي الشقين ينبغي ألا نتجاهل المسؤولية الكبيرة التي تحملناها على مدى القرن الذي أوشك على الانتهاء والمسؤولية المساوية لها التي سوف نحملها على مدى القرن الذي يوشك على البدء.

والتحديات التي تواجهنا كثيرة وتشمل جميع مجالات الأنشطة البشرية. ونحن مقتنعون أننا لو أردنا، يمكننا أن نجعل القرن القادم عهد سلام وأمن وتنمية وتفاهم ووفاق بين الشعوب. ولكي يمكننا أن نفضل ذلك سيتعين علينا أن نعزز ونوطد التعاون العالمي، وخاصة في مجال معالجة المشاكل الخطيرة التي سيورثها القرن الذي ينتهي الآن للقرن الذي يبدأ الآن.

وينبغي، فيما يبدو لي، أن يكون القضاء على الفقر أحد أولوياتنا، لأن الفقر عامل على زعزعة الاستقرار، ومصدر للصراع والحرب، ولا سيما في أفريقيا.

وعقد مؤتمر قمة الألفية في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠ سيكون فرصة تاريخية لنا للسعي إلى تعزيز ما ترنو إليه شعوب العالم كلها من سلام وأمن واستقرار.

ولا نبالغ إذا أكدنا العلاقة الوثيقة بين التنمية والسلام والأمن والديمقراطية وحقوق الإنسان، وأننا جميعا نتقاسم

حقيقي ومفتوح ومنصف للتجارة الدولية؛ وتوفير حوافز مناسبة لجهودنا من أجل تنوع وتحديث اقتصاداتنا. وما نحتاج إليه في عصر العولمة هذا هو وجود ميثاق تضامن حقيقي.

وهذه الشراكة الجديدة مع أفريقيا ينبغي أن تبدأ بتمكين جميع البلدان الأفريقية من التمتع بفوائد العولمة. وهذا يتضمن حشد وتجميع جهود المجتمع الدولي بأكمله، انطلاقاً من الرؤية نفسها للمصير المشترك وفلسفة التقاسم الجديدة. وهذه الرؤية المتعلقة بالتنمية هي التي حملت حكومة بنين على أن تستضيف في شباط/فبراير ١٩٩٩، في كوتونو، مؤتمراً للممثلين المقيمين لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي الذين يعملون في أفريقيا للنظر في مشاكل التنمية في أفريقيا في الألفية الجديدة. وحدد المؤتمر المشاكل الرئيسية التي تواجهها البلدان الأفريقية عند نهاية القرن العشرين: أي الاضطرابات الاجتماعية والسياسية؛ والمشاكل المتعلقة بإمكانية تلبية الاحتياجات الاجتماعية الأساسية، والضغط السكاني؛ وعبء الدين؛ والتهميش الاقتصادي، من بين مشاكل أخرى. وأبرز المؤتمر أيضاً مصادر القوة في القارة وإمكاناتها؛ والموارد الطبيعية والبشرية الكبيرة؛ والثروة الثقافية؛ وروح المشاركة؛ والشعور بالتضامن.

وعليه، أوصى المؤتمر بانتهاج نهج آخر إزاء تنمية أفريقيا، يستند إلى تعزيز السلام والأمن داخل الدول وفيما بينها؛ وإدماج أفريقيا إدماجاً حقيقياً في الاقتصاد العالمي؛ وإنشاء المرصد الأفريقي الإقليمي للعولمة. وسيكون من المحزن إذا لم تسفر عن شيء هذه التحليلات والنتائج الواضحة والهامة، لأن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي نفسه مقيد بسبب نقص الموارد.

وتمشيا مع هذه التوصيات، اضطلعت بنين، مع العديد من البلدان الأفريقية الأخرى، بإصلاحات سياسية واقتصادية بعيدة الأمد لتحسين ظروف عيش وعمل شعبيها، وبخاصة أولئك الذين يعيشون في المناطق الريفية. وتتضمن هذه التدابير العمل على تثبيت استقرار الموارد المالية، وتحرير الاقتصاد، وتطوير القطاع الخاص، وتحفيز النمو الاقتصادي، ومكافحة الفساد وصون السلم الاجتماعي والاستقرار السياسي من خلال إنشاء دولة تستند إلى حكم القانون الذي يحترم المبادئ الديمقراطية والحقوق والحريات الأساسية.

وإزاء هذه الخلفية، فإننا نسعى جاهدين، بحسم ودون كلل، إلى ضمان ترسيخ جذور العملية الديمقراطية في بنين. وديمقراطيتنا الفتية أكملت لتوها بنجاح عملية

واسمحوا لي أن أقول هنا بكل الأمانة إن حقوق الإنسان عالمية وغير قابلة للتجزئة. فإذا أردنا أن نقيم مجتمعاً دولياً موحداً وسلمياً فلا تسمحووا بأن ندخل في الدفاع عن حقوق الإنسان وحمائتها وتعزيرها أي اشتراطات أو أفضليات، جغرافية كانت أو ثقافية أو جيوسياسية أو غيرها.

وفي عصر العولمة السريع هذا، يجب علينا أن ندرك بأن خطر تهميش الاقتصادات الأكثر هشاشة والشعوب الأكثر ضعفاً، هو خطر حقيقي؛ إنه خطر أخلاقي. ومن حُسن الطالع، أن الوقت ما زال متاحاً لدراء هذا الخطر. فإذا كنا نريد أن ننجح، فينبغي لنا توضيح وتعزيز رؤيتنا للقرن الحادي والعشرين من خلال التنفيذ الفعال لمختلف الخطط وبرامج العمل المعتمدة منذ بداية هذا العقد في إطار منظومة الأمم المتحدة.

وفي هذا الإطار، فإن حالة البلدان النامية، وأقل البلدان نمواً على وجه الخصوص، تستحق المزيد من اهتمام المجتمع الدولي، الذي ينبغي له أن يسعى جاهداً من أجل تهيئة الظروف المؤاتية لتنمية تلك البلدان. وفي هذا الصدد، لا يسعنا أن نتجنب المسألة المؤلمة لمستقبل أفريقيا عشية الألفية الثالثة، ولا سيما في ضوء عبء الدين وتدهور شروط التجارة، فهي حقائق محزنة تقتل أعداداً من البشر تماثل تلك الأعداد التي يقتلها مرض الإيدز.

ومن حُسن الطالع فعلاً أن أفريقيا يمكن أن تتوقف عن كونها القارة ذات الأخبار السيئة. واليوم، تتوفر لديها القدرة والإرادة على تحقيق أهدافها. وطوال العقد الذي يشرف الآن على الانتهاء، أعلن المجتمع الدولي مراراً وتكراراً بأن أفريقيا يجب أن تحظى بالأولوية. ومع مراعاة حاجة هذه القارة إلى تحقيق تقدم اقتصادي، فإن الأمم المتحدة قامت بوضع استراتيجيات مناسبة وبدأت بوضع برامج محددة للتنمية. ولكن لن يكون لأية مبادرة من هذه المبادرات أثرها على تنمية القارة إذا لم تعمد البلدان الأفريقية نفسها، بدعم من شركائها في التنمية، إلى مضاعفة جهودها للاضطلاع بإجراء الإصلاحات الضرورية وتعبئة الموارد اللازمة.

ولئن كنا نؤكد من جديد وبوضوح على مسؤوليتنا، فإنه يجب علينا أن نقول بأن الأداء الاقتصادي الأفضل لأفريقيا ينطوي بالضرورة على توفير حل سريع ودائم للمشاكل التي يسببها الدين الخارجي؛ والمطلوب توفير موارد مالية جديدة وإضافية لتلبية الحاجة المتزايدة إلى التمويل؛ ونقل تكنولوجيا جديدة ومناسبة، والنهوض بنظام

يتوقون إلى أن تصبح مبادئ الديمقراطية وسيادة القانون والحكم السليم راسخة بعمق في كل واحدة من دولنا وفي جميع القارات، من أجل أن يمدوا يد العون ماديا وماليا وأن يقدموا خبرتهم للتحضير لمؤتمر كوتونو وتنظيمه وعقدته. ويحدونا أمل صادق في أن يمكننا مؤتمر كوتونو من أن نبني على الإنجازات القائمة في ميدان صون السلم والأمن الدوليين.

إن السلم والأمن والتنمية المستدامة هي المواضيع التي يود وفدي أن يراها شعارا لهذه الدورة للجمعية العامة، وهي الدورة الأخيرة قبل عام ٢٠٠٠: السلام قبل كل شيء، حتى يتسنى للصيحة التي أطلقت عند تأسيس هذه المنظمة، "لن يحدث ذلك مطلقا مرة أخرى"، أن تصبح في الألفية الجديدة واقعا لجميع الشعوب وجميع الأفراد.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن لمعالي السيد ألفريد موباندا، وزير الدولة للشؤون الخارجية في أوغندا.

السيد موباندا (أوغندا) (تكلم بالانكليزية): باسم وفد أوغندا، أود أن أتقدم بالتهنئة لسعادة السيد ثيو - بن - غورياب ولجميع نواب الرئيس على انتخابهم ليقودوا مداورات الجمعية العامة في دورتها الأخيرة لهذا القرن. وأشكر أيضا رئيس الجمعية العامة في دورتها الثالثة والخمسين على الطريقة الفعالة التي اضطلع بها بمسؤولياته.

وأود أيضا أن أشيد إشادة عن جدارة بالسيد كوفي عنان، الأمين العام، على جهوده الدؤوبة التي يبذلها باسم الأمم المتحدة، خاصة في مجال صون السلم والأمن الدوليين.

ويسر أوغندا أن تعلن ترحيبها بانضمام مملكة تونغا وجمهورية كيريباس وجمهورية ناورو إلى عضوية الأمم المتحدة.

في نهاية هذا القرن المليء بالاضطرابات وعشية ما يأمل وفدي أن يكون قرنا جديدا أكثر سلما وازدهارا، تبرز الأمم المتحدة بوصفها أفضل أمل لمستقبل البشرية والتعاون والتضامن الدوليين. وتؤمن أوغندا بأن أمما متحدة قوية وفعالة تمثل أفضل ضمان للسلم العالمي وأفضل أداة للحيلولة دون اندلاع حرب عالمية أخرى. ومن ثم فإن حكومتي مصممة على الاضطلاع بدور بناء في كفالة أن تكون الأمم المتحدة في القرن الحادي والعشرين أكثر تفانيا في السعي لتحقيق المبادئ والأغراض المكرسة في الميثاق. إن تلك المبادئ والأغراض، التي بقيت صامدة

انتخابية توجت بالتجديد للبرلمان قبل انتهاء مدته التي حددها الدستور. وفي غضون بضعة شهور سنعقد انتخابات محلية لانتخاب محافظين وأعضاء في المجالس من أجل ترسيخ أقدام الديمقراطية على مستوى القاعدة الشعبية.

ولكن، بالرغم من هذه الجهود والتضحيات الهامة، فإننا نعرف أن هياكلنا السياسية والاقتصادية ستظل هشة وضعيفة ما دام الفقر والمرض ينشران الدمار في بلداتنا وأريافنا، وما دام يستعصي علينا القضاء على فيروس نقص المناعة البشرية/ متلازمة نقص المناعة المكتسب، أو احتواء هذا المرض ليظل على الأقل عند نفس المستويات الموجودة في أوروبا وأمريكا، وما دام انعدام الأمن والصراعات الداخلية مستمرة في إبطال عمل الشعوب الأفريقية وإثراء قلة من صانعي الأسلحة والمتاجرين بها.

وأود أن أعرب عن تقدير وامتنان شعب وحكومة بنن لجميع شركائهما في التنمية، ولجميع القوى التي أدركت أكثر من أي وقت مضى أن الفقر مسألة تخصنا جميعا، أينما وجد، وأن انتهاكات حقوق الإنسان تعيننا جميعا في أي مكان انتهكت فيه. وأود أن أعرب مرة أخرى لجميع الذين يساعدوننا في أنشطتنا الهادفة إلى جعل بنن، بل وأفريقيا عموما، جنة للسلام والاستقرار السياسي والتنمية الناجحة والمتكاملة.

والجمعية العامة في دورتها الثانية والخمسين قبلت عرض بنن باستضافة المؤتمر الرابع للديمقراطيات الجديدة أو المستعادة وشجعتها على ذلك، ولا شك أن ذلك يعود إلى جهودها التي أشرت إليها لتوي، في الحفاظ على السلام والديمقراطية وحكم القانون الدستوري.

وأنا على اقتناع بأن المؤتمر الدولي الرابع للديمقراطيات الجديدة أو المستعادة - وهو المؤتمر الأول الذي ستشرف فيه وتفخر أفريقيا باستضافته، عقب المؤتمرات التي عقدت في الفلبين ونيكاراغوا ورومانيا سيمثل فرصة لجميع أصدقاء أفريقيا - بل لجميع أصدقاء الديمقراطية - لتجميع خبرتهم والعمل معا لتدعيم نظام سياسي لا يمثل، إلى الآن للأسف، ظاهرة واسعة الانتشار. ومؤتمر كوتونو، المقرر عقده في أوائل كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٠، لا يمكن أن يكون هاما ومؤثرا ما لم يتفق جميع الديمقراطيين على الإسهام فيه على نحو صادق؛ وسيتمكن ذلك الديمقراطية في جميع أرجاء العالم من أن تخطو خطوة نوعية حاسمة إلى الأمام.

ولهذا السبب، أتوجه بمناشدة حارة إلى جميع أصحاب النوايا الحسنة وإلى جميع الشركاء في التنمية الذين

القوية من غير الدول. ويود وفدي أن يقترح تنشيط مركز الأمم المتحدة لشؤون الشركات عبر الوطنية ولجنة الأمم المتحدة لشؤون الشركات عبر الوطنية لذلك الغرض. إن تزايد سيطرة وهيمنة الشركات عبر الوطنية على الاقتصاد العالمي يخلف آثارا خطيرة على العديدين منا. وقد حان الوقت لأن تقوم الحكومات، وليس الشركات عبر الوطنية، بوضع جدول الأعمال الدولي للتنمية والتعاون في الميدان الاقتصادي.

وأود أن أؤكد التزام أوغندا باحترام مبادئ حقوق الإنسان والحريات الأساسية. ونحن نؤمن بالإعلان العالمي لحقوق الإنسان وجميع الصكوك الدولية الأخرى في مجال حقوق الإنسان. وعلى الصعيد الوطني، قامت أوغندا بإدراج المبادئ العالمية لحقوق الإنسان في القانون الأساسي للبلد، ونحن ملتزمون بمبادئ الحكم السليم والشفافية والمساءلة.

ويدرك العالم المناقشة الكبرى الجارية في أوغندا عن عملية دخولنا الحياة الديمقراطية. ووفقا لدستورنا، سيمارس شعب أوغندا حرية الاختيار لتقرير نظام حكمه في استفتاء يجري العام المقبل. وأغتنم هذه الفرصة لأدعو المراقبين وغيرهم ممن يرغبون في أن يشهدوا الاستفتاء إلى أن يفعلوا ذلك في حينه.

وفيما يتعلق بالصراعات الداخلية، تمنح أوغندا العفو لجميع الذين يلقون سلاحهم ويصبحون جزءا من المجتمع المدني. وثمة مشروع قانون للعفو معروض على برلماننا، وسيصدر بوصفه قانونا بعد فترة وجيزة جدا.

وسوف أكون مقصرا إن لم أؤكد على التزام أوغندا باحترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية في المنطقة. ففي عام ١٩٩٤، شهد العالم الإبادة الجماعية في رواندا التي راح ضحيتها ما يقدر بمليون نسمة. وكان هناك عمل مشابه على وشك على أن يرتكب في جمهورية الكونغو الديمقراطية إبان عامي ١٩٩٧ و ١٩٩٨. وعدا عن شواغلنا المشروعة إزاء أمننا الوطني وسلامتنا الإقليمية، تجد أوغندا أنه من غير المقبول أن ترتكب مرة أخرى انتهاكات خطيرة للحق في الحياة في جوارها أو في أي مكان آخر من العالم.

ومن الحيوي لجميعنا أن ندرك قدسية الحق في الحياة. ويسرنا أن نلاحظ أن تطوير القانون الدولي فيما يتعلق بحقوق الإنسان لا يتغاضى بعد الآن عن الإبادة الجماعية تحت ستار عدم التدخل في الشؤون الداخلية لبلد ما. ومبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول

رغم الزمن، يجب أن تظل تخدم شعوب العالم وتلهم هذه المنظمة العالمية.

ومع مطلع القرن الحادي والعشرين، تمثل الحالة الاقتصادية في أفريقيا وظروف معيشة الغالبية العظمى من الأفريقيين مصدر قلق لوفدي. وقياسا بأي معيار تقريبا تظل القارة الأفريقية تعاني التهميش. وإحصاءات القارة تشير الكآبة. وأفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، التي يعيش فيها ما يزيد قليلا عن ١٠ في المائة من سكان العالم، لا تشارك في التجارة العالمية إلا بنسبة ضئيلة مقدارها ١,٥ في المائة. وتتلقى المنطقة أقل من ٠,٦ في المائة من جملة الاستثمارات الأجنبية المباشرة. ويضاف إلى ذلك أن عائدات صادرات أفريقيا ظلت في انحدار بسبب الانخفاض الكبير في الطلب على السلع الأولية؛ ولم تتحسن معدلات التبادل التجاري الأفريقية؛ وأدى كل من عبء الدين الثقيل والافتقار الحاد إلى القدرة على توليد المدخرات المحلية إلى تفاقم الحالة الاقتصادية. وهذه الاتجاهات السلبية أدت إلى زيادة اعتماد غالبية بلدان أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى على المساعدة الإنمائية الرسمية، إلا أن المساعدة الإنمائية الرسمية نفسها ما فتئت تنخفض أيضا، حيث انحدرت من ٠,٣٣ في المائة من مجموع الناتج القومي الإجمالي للبلدان المانحة الأعضاء في منظمة التنمية والتعاون في الميدان الاقتصادي في عام ١٩٩٢ إلى ٠,٢٢ في المائة في عام ١٩٩٨. وستان بين هذا وهدف ال ٠,٧ في المائة الذي اتفق عليه المجتمع الدولي في أوائل السبعينات.

والحالة الراهنة للعولمة الاقتصادية تشير إلى أن أفريقيا تظل القارة الأقل تكاملا والأشد تهميشا على الصعيد الاقتصادي. وقد حيل بفعالية بين أفريقيا والفوائد الناجمة عن العولمة. والتحدي المائل أمام المجتمع الدولي هو اعتماد وتنفيذ تدابير ملموسة، بسرعة، لتخفيف العواقب السلبية للعولمة على الاقتصادات الأفريقية. ويجب أن تمسك الأمم المتحدة بزمام القيادة في الجهود الرامية إلى إعادة هيكلة النظام النقدي الدولي لجعله أكثر استجابة لمحنة البلدان الأفريقية والبلدان النامية الأخرى. وتؤمن أوغندا بأن من الضروري إجراء إعادة هيكلة أساسية للنظام الاقتصادي الدولي الحالي لتحويل العالم من مجرد تجمع للمدن الغنية المحاطة ببحر من الفقر المدقع إلى قرية عالمية حقا.

والدور المحوري الذي تضطلع به الشركات عبر الوطنية في هذا النظام الاقتصادي غير المنصف يتطلب من الأمم المتحدة القيام بدور أكثر نشاطا في جهودنا الجماعية الرامية إلى ضبط أنشطة هذه الجهات الفاعلة

على الفقر في أفريقيا وفي بقية أنحاء العالم الأقل نمواً. والعوامل التي تسبب تخلف النمو قد ذكرت مرات عديدة. ومع ذلك، فإن تنفيذ الحلول لم يصل إلى مستوى التوقعات.

إننا نحث الأمم المتحدة على اتخاذ تدابير ملموسة للتصدي لمشاكل عبء الديون الخارجية، والأممية، والأمراض، والمجاعة، ونحن نتوقع أن تضع الأمم المتحدة، عن طريق منظمة التجارة العالمية، نظاماً تجارياً دولياً يكون أكثر مؤاتاة ويمكنه أن يعزز المنافسة النزيهة وأن يسمح بخروج منتجي السلع الرئيسية من حالة الفقر المدقع إلى الشراء المعقول.

وتؤيد أوغندا الكفاح البطولي الذي يخوضه شعب الصحراء من أجل تقرير المصير، ونحن نتطلع إلى إجراء الاستفتاء على يد الأمم المتحدة من أجل تمكين شعب ذلك الإقليم من اختيار مستقبله بحرية. ويود وفد بلادي أن يعرب عن عميق تقديره للأمين العام، السيد كوفي عنان، ولوزير الخارجية السابق في الولايات المتحدة، السيد جيمس بيكر، على جهودهما الدؤوبة في هذا الصدد. وناشد حكومة المملكة المغربية أن تحترم رأي الشعب الصحراوي، وأن تيسر تنفيذ القرار الذي يتخذه.

والحالة في منطقة البحيرات الكبرى، ولا سيما في جمهورية الكونغو الديمقراطية، هي مدعاة قلق خطير، ليس لبلدان المنطقة فحسب، بل للمجتمع الدولي أيضاً. وأوغندا، من جهتها، لا تزال تنظر إلى مسألتي السلام والاستقرار في المنطقة بمنتهى الجدية التي تستحقانها.

إن رغبة أوغندا في السلام والاستقرار نابغة من اعتقادها بأنه من دون وجود سلام وأمن إقليميين، لا يمكن أن تكون هناك تنمية اقتصادية مفيدة ورفاه اجتماعي لشعبها. ويحدو أوغندا الأمل في أن تتراجع الصراعات التي تعصف اليوم بالعديد من البلدان في المنطقة لصالح السلام والتحول الاجتماعي - الاقتصادي في نهاية المطاف. ويحدونا الأمل أيضاً في أن نتمكن، بتصميم من المنطقة، من التغلب على التحديات، واستغلال الفرص في الألفية الجديدة. والواقع أنه تبذل جهود متواصلة من أجل وضع حد للأزمة والإسهام في البحث عن إيجاد حلول سلمية للمشاكل التي تواجه المنطقة. وحيث أن الجهود والإسهامات من أجل إحلال السلام قد قطعت شوطاً بعيداً وصعباً في المنطقة، فإن هناك أملاً في المستقبل.

وفي جمهورية الكونغو الديمقراطية، تعمل بلدان المنطقة، بدعم من المجتمع الدولي، عملاً دؤوباً من أجل تعزيز إيجاد حل سلمي للأزمة. ونحن ننوه بالجهود

التي تبذلها أوغندا أساساً بحيث أن المجتمع الدولي ينبغي الآن أن يعتمد علنا اتفاقية محددة بوضوح تسمح بالتدخل الفوري في حالات التهديد الشامل للحق في الحياة.

وفي تموز/يوليه ١٩٩٨، اعتمد مؤتمر مفوضي الأمم المتحدة النظام الأساسي لإنشاء محكمة جنائية دولية. وأوغندا تؤيد بثبات كامل العملية التي توجت باعتماد النظام الأساسي للمحكمة. ولقد كان اعتمادها بالنسبة للعدديين، ابتهاج بالنصر للذين يطمحون إلى إيجاد عالم يكون فيه الأفراد، بصرف النظر عن وضعهم الاجتماعي الاقتصادي أو السياسي، مسؤولين شخصياً عن القيام بأعمال أو عدم القيام بأعمال تنتج عنها الإبادة الجماعية وجرائم الحرب والجرائم المرتكبة ضد الإنسانية. ويجري العمل حالياً في اللجنة التحضيرية من أجل أن تعرف المحكمة العدوان بوصفه جريمة أساسية. وعندما يدخل النظام الداخلي حيز النفاذ، فهو يشكل أفضل أمل للبشرية في إيجاد نظام قانوني عالمي جديد لا يستطيع أي إنسان بموجبه، مهما علا أو صغر شأنه، أن يرتكب جرائم شنيعة مع الإفلات من العقاب.

إننا نحث المجتمع الدولي على دعم الجهود التي نبذلها في منطقة البحيرات الكبرى من أجل وقف التدهور نحو الفوضى وتجنبه وعكس مساره، واستعادة السلام. وهذه المساعدة يجب أن تتضمن تحسناً حقيقياً في الرفاه الاجتماعي - الاقتصادي لشعوبنا عن طريق إلغاء الديون، وتعزيز الحكم الديمقراطي، والتقييد بقواعد حقوق الإنسان المستدامة، وقبل كل شيء، تعزيز آلياتنا الإقليمية لحل الصراع، وتدابير صنع السلام وبناء السلام.

وطوال هذا العام، تركز اهتمام العالم بصورة متكررة على حقيقة أن سكان العالم على وشك الدخول في ألفية جديدة. وأود أن أتشاطر مع الجمعية العامة توقعات أوغندا للقرن والألفية المقبلين فيما يتعلق بدور الأمم المتحدة.

إننا ندرك في أوغندا أن الأمم المتحدة قد اضطلعت بدور محوري في إنهاء الاستعمار في أفريقيا وفي أنحاء أخرى من العالم. واضطلعت الأمم المتحدة أيضاً بدور حيوي في القضاء على التمييز العنصري المؤسسي في الجنوب الأفريقي. ونحن ممتنون لها على بذلها جميع هذه الجهود.

والسؤال يكمن فيما ينبغي أن تكون عليه رؤيا وأهداف الأمم المتحدة إبان القرن المقبل. إن شعب أوغندا يرى ويتوقع وجوب أن تركز الأمم المتحدة على القضاء

فيما يتعلق بالصراع في السودان، تؤيد أوغندا مبادرة السلام الجارية التي طرحت تحت رعاية السلطة الحكومية الدولية للتنمية وبوساطة الرئيس دانييل آراب مواريس كينيا. وأوغندا، بصفتها بلداً مجاوراً وعضواً في السلطة لا تزال تعمل بشكل وثيق مع البلدان الأخرى في المنطقة في الجهود الرامية إلى التوصل إلى حل سلمي للصراع. ومع ذلك، فإن السلم في ذلك البلد لا يزال بعيد المنال.

وأوغندا مقتنعة بأن المسألة الأساسية في الأزمة السودانية هي الربط بين الدولة والدين. وفي أي مجتمع متعدد الديانات ومتعدد الثقافات مثل السودان، فإن الطريقة الوحيدة لتحقيق حكم سليم هي ضمان حرية العبادة، والمساواة واحترام الجميع.

وعلى المستوى الثنائي، نشعر بقلق لزيادة الأعمال العسكرية المرتكبة من جانب السودان ضد أوغندا، كما يتضح في الانتهاك المستمر لسلامة أراضي أوغندا وفي دعم مجموعات متمردة تززع استقرارنا. ولقد تبنت أوغندا، ولا تزال تتبنى جميع المبادرات الرامية إلى المصالحة في السودان، بالرغم من أن جميع المبادرات السابقة قد فشلت. وأود أن أخص بالذكر المبادرات التي قام بها الرئيس رافسنجاني رئيس إيران السابق، والرئيس باكيلي مالوزي رئيس ملاوي، والرئيس القذا في رئيس ليبيا، ورئيس جنوب أفريقيا السابق الرئيس مانديلا وآخرون - وجميع هذه الجهود باءت بالفشل.

إن بلدان شرق أفريقيا الثلاثة أوغندا، وتنزانيا وكينيا تعي تماماً حقيقة أن الاستقرار السياسي شرطاً مسبقاً للتنمية الاقتصادية وقد اتخذت التدابير الضرورية لتحقيق هذا الهدف. والبلدان الثلاثة، جنباً لجنب مع شركائنا في المنطقة، تشترك في جهود إقليمية للسلام من أجل بروندي والسودان وجمهورية الكونغو الديمقراطية، عن طريق منظمات مثل السلطة الحكومية الدولية للتنمية والجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي. والبلدان الثلاثة تبذل جهودها سعياً لتحقيق السلام حتى تكفل الاستقرار الإقليمي اعترافاً منها بأن السلم والاستقرار السياسي حيويان إذا ما كان للمنطقة أن تجتذب الاستثمارات.

واليوم، هيأت منطقتنا مناخاً مواتياً للاستثمار الأجنبي. وهناك إرادة سياسية قوية للغاية للتحرك بالمنطقة صوب تعاون أوثق. وقد حققنا تكييف العديد من سياساتنا الاقتصادية، ويجري القيام بعدد من الأنشطة المشتركة دعماً للتكامل الاقتصادي الإقليمي. والبلدان

الإقليمية التي تبذل بقيادة الرئيس فريدريك شيلوبا، رئيس زامبيا، والتي توجت في التوقيع على اتفاق وقف إطلاق النار. وإنني أشيد بجميع الأطراف المعنية على هذا الإنجاز، وبجميع متمني الخير على استمرار دعمهم لعملية السلام. والاتفاق قد تم التفاوض بشأنه بجدية حيث حظي برضا جميع الأطراف.

إن أوغندا تناشد المجتمع الدولي أن يساعد في الجهود المبذولة لبدء عمل اللجنة العسكرية المشتركة واللجنة السياسية، وهما جهازان من أجهزة اتفاق لوساكا، وهامان لنجاح هذا الاتفاق، وبالتالي تحقيق السلم في المنطقة دون الإقليمية.

وأوغندا ملتزمة بتنفيذ اتفاق لوساكا وتعتقد أن جميع الموقعين على الاتفاق ملتزمون بنجاحه. وفي ظل هذه الخلفية، كان من غير الضروري أن يدرج هذا الأمر في جدول أعمال الدورة الراهنة للجمعية العامة. إن اتفاق وقف إطلاق النار يغطي أساساً السببين الرئيسيين للصراع في جمهورية الكونغو الديمقراطية، وهما، البعدان الخارجي والداخلي. فيما يتعلق بالبعد الخارجي، أنشئت آلية لتناول الشواغل الأمنية لجمهورية الكونغو الديمقراطية والبلدان المجاورة لها، بما في ذلك أوغندا. وعلى وجه الخصوص كان مطلوباً أن يقوم مجلس الأمن، بالتعاون مع منظمة الوحدة الأفريقية، بإنشاء وتسهيل ووزع قوة مناسبة لحفظ السلام في جمهورية الكونغو الديمقراطية لضمان تنفيذ الاتفاق، بما في ذلك تتبع جميع القوات المرتدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية ونزع سلاحها وتسجيلها.

وفيما يتعلق بالبعد الداخلي، فإن الأطراف الكونغولية اتفقت على الاشتراك في مفاوضات سياسية يتوقع أن تتوصل الأطراف، نتيجة لها، إلى اتفاق يؤدي إلى حكم سياسي جديد في جمهورية الكونغو الديمقراطية، وإلى إعادة هيكلة وإعادة بناء جيش وطني جديد في جمهورية الكونغو الديمقراطية، وإلى إنشاء وتعزيز الإدارة الحكومية على كامل أراضي جمهورية الكونغو الديمقراطية. وأوغندا تأمل أن توفر المفاوضات بين الفصائل الكونغولية فرصة أمام الأطراف الكونغولية لمعالجة المسائل المتعلقة بالحكم الصالح. ورغبتنا في أن يتوصل الشعب الكونغولي إلى تفاهم متبادل تنبع من كون عدم الاستقرار السياسي في أي بلد مجاور يؤثر تأثيراً مباشراً على أمننا وعلى تميزتنا الاقتصادية. ولذلك نتطلع بأمل إلى بدء المفاوضات بين الفصائل الكونغولية وإلى نجاحها في وقت مبكر.

الجديد". وذلك لكثرة النزاعات والتدخلات وعدم الاستقرار التي درج النظام الأوغندي على إشعالها وممارستها في كل دول الجوار المجاورة لأوغندا. وذلك في سبيل تحقيق طموحات شخصية لا تفرها المواثيق الدولية ولا التقاليد الأفريقية. وكلنا نعلم هنا ونعرف محاولات الأخيرة لغزو دولة مجاورة. ويكفي أن أمامنا في جدول أعمال هذه الدورة بندا خاصا عن العدوان الأوغندي المسلح على جمهورية الكونغو الديمقراطية.

إن هذه الممارسات من رئيس النظام الأوغندي، التي تتم تحت أعين العالم، وقيامه بنهب ثروات بعض البلاد التي تدخل فيها، وتحويله لبعض هذه الثروات لمصلحته الشخصية، قد سجلتها كبريات الصحف العالمية، كما أشارت بالسخرية إلى الموارد الوطنية التي يهدرها في هذه المغامرات.

لقد عانى السودان، كغيره من دول الجوار، من مغامرات وتدخلات الرئيس الأوغندي في شؤونه الداخلية. وقد تم توثيق هذه التدخلات والممارسات في وثائق مجلس الأمن. ولا أخالني في حاجة إلى أن أذكركم بهذا.

وفي الوقت الذي يدعي فيه ممثل النظام الأوغندي أمام هذه الجمعية أن بلاده تدعم جهود الهيئة الحكومية الدولية للتنمية لتحقيق السلام في جنوب السودان، نجد في واقع الأمر أن أوغندا هي التي تقدم الدعم المادي والسياسي لحركة التمرد، بل وهي التي تستضيف هذه الحركة التي تتمركز في الأراضي الأوغندية وتنطلق منها. وقد ادعى ممثل النظام الأوغندي أيضا أن السودان هو الذي أفضل المبادرات الإيرانية والليبية والملاوية للتوسط بين البلدين. ولكن كلنا نعلم، وهذه الدول التي حاولت التوسط بحسن نية تعلم من الذي أفضل هذه المبادرات. وقد بذلت هذه الدول جهودا عديدة لإصلاح ذات البين بين الدولتين ولكن الرئيس الأوغندي هو الذي ظل يبذل الوعود ويوقع البيانات والاتفاقيات المشتركة ثم يعود في اليوم التالي لينقضها، مما يؤكد فقدان النظام الأوغندي للمصداقية، ومما يؤكد أنه يبذل في هذه المنطقة مخططات تهدف إلى زعزعة استقرار دول، ليس السودان فحسب، بل جميع دول الجوار.

برنامج العمل

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أود أن استرعي انتباه الجمعية العامة إلى الوثيقة A/INF/54/3، التي تتضمن برنامجا مؤقتا للعمل وجدولا بالجلسات العامة للفترة من

الثلاثة تمر الآن بمرحلة متقدمة في تعزيز علاقتها بالتوقيع على معاهدة من شأنها أن تنشئ جماعة شرق أفريقيا قبل نهاية العام. ونحن نشكر شركاءنا الإنمائيين الذين لا يزالون يؤيدون جهودنا لتحقيق تكامل اقتصادي إقليمي ونتطلع إلى استمرار التعاون، وبخاصة في مجال تطوير البنية الأساسية وفي مجال بناء قدرة القطاع الخاص. وقد تم تحديد هذين المجالين باعتبارهما المجالين الرئيسيين.

وفي الختام، أود أن أذكر أن أوغندا تتشاطر رؤية نهضة أفريقية تشارك فيها الشعوب الأفريقية مشاركة كاملة في أنظمتها للحكم وفي عملية تقرير مصيرها. كما نعتقد أن هذه وصفة لتنمية اقتصادية سريعة، ومن ثم للقضاء على الفقر في أفريقيا.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالفرنسية): استمعنا إلى آخر المتكلمين في المناقشة العامة في هذه الجلسة.

أعطي الكلمة لممثل السودان الذي يرغب في التكلم ممارسة لحق الرد.

وأود أن أذكر الأعضاء بأن البيانات التي تلقي ممارسة لحق الرد محددة بعشر دقائق للمرة الأولى وخمس دقائق للمرة الثانية وينبغي أن تدلي بها الوفود من مقاعدها.

السيد خليل (السودان) (تكلم بالعربية): ما كنا نود - سيدي الرئيس - أن نأخذ من وقتكم ووقت هذه الجمعية في هذه الساعة المتأخرة لولا ما جرننا إليه ممثل النظام الأوغندي من تعرض لبلادي، مما استوجب علينا الرد على تحريضاته. ونود قبل الدخول في الرد على المذكرة بما جاء على لسان أحد وزراء الخارجية بالأمس في هذه القاعة، عندما ذكرنا بالحكمة البوذية التي تدعو للتحقق والتبين قبل إطلاق التهم على الآخرين. ولا شك أننا جميعا نعلم أن الديانات السماوية والأخلاقيات العامة تفرض ذلك.

إننا نود أن نؤكد أمام هذه الجمعية احترام وتقدير الشعب السوداني للشعب الشقيق في أوغندا، الذي تربطنا به علاقات الجوار والدم والمصير المشترك. إلا أننا نود أن نذكر بذات الوقت المجتمع الدولي بشخصية وممارسات النظام الأوغندي والرئيس. لقد شهدت هذه القاعة وقاعات أخرى في الجمعية العامة وفي مجلس الأمن أحاديث وأمثلة كثيرة عن سياسات وتدخلات النظام الأوغندي، بل إن أحد ممثلي الدول قد وصف الرئيس الأوغندي هنا قبل أقل من عام بأنه "هتلر أفريقيا

٢٩ أيلول/سبتمبر وحتى نهاية شهر تشرين الثاني/نوفمبر وتم توزيعهما في القاعة.

وقد أعد هذا الجدول لتسهيل تنظيم أعمال الوفود والمساعدة في ضمان تجهيز الوثائق ذات الصلة لتكون جاهزة من أجل مناقشة البنود المحددة.

وأود أن أذكر الأعضاء بأن قائمة المتكلمين لمتابعة السنة الدولية للمسنين في إطار البند ١٠٦ من جدول الأعمال بعنوان "التنمية الاجتماعية، بما فيها المسائل ذات الصلة بالحالة الاجتماعية في العالم والشباب والمسنين والمعوقين والأسرة" مفتوحة الآن. وكذلك فإن القوائم الأخرى مفتوحة للمتكلمين بشأن البنود الأخرى المدرجة في الوثيقة A/INF/54/3.

وبالإضافة إلى ذلك أود أن أعلن عن الأنشطة التالية.

سيعقد في صباح يومي الثلاثاء والأربعاء ٢ و ٣ تشرين الثاني/نوفمبر مؤتمر إعلان التبرعات للأنشطة الإنمائية للأمم المتحدة لعام ١٩٩٩.

وسباح يوم الخميس ١٨ تشرين الثاني/نوفمبر سيجري الإعلان عن الإسهامات الطوعية لبرنامج مقوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين لسنة ٢٠٠٠.

وسباح يوم الأربعاء ٨ كانون الأول/ديسمبر سيجري الإعلان عن الإسهامات الطوعية لبرنامج وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى.

مطلوب من الأعضاء مراجعة اليومية، فيما يتعلق بالإعلانات المتصلة بهذه الأنشطة من أجل الحصول على مزيد من التفاصيل.

وسأعلن في الوقت المناسب مواعيد النظر في البنود الأخرى في جدول الأعمال وإبقاء الجمعية على إطلاع بأي ما يطرأ من إضافات أو تغييرات.

رفعت الجلسة الساعة ١٩/٢٥.
